



المسودة صفر v0

برنامج عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة (لجنة الأمن الغذائي العالمي - برنامج العمل)
فريق الدعم الفني، روما، فبراير/ شباط 2014
المحتويات

2	تمهيد
2	الخلفية والأساس المنطقي
4	الهدف والغرض والنطاق والمواءمة والجمهور
4	الهدف
4	الغرض
4	النطاق
4	المواءمة
5	الجمهور
6	الجزء 1 - مبادئ للعمل
6	مقدمة
7	مبادئ للعمل
18	المضي قدما
20	الجزء 2 - تحويل المبادئ إلى إجراءات
20	الملحق ألف - أمثلة توضيحية للسياسات والإجراءات
44	الملحق باء- دراسات حالة
46	الملحق جيم - خلاصة وافية لوثائق سياسات ومرجعية رئيسية
70	الملحق دال- مسرد المصطلحات
76	هوامش ختامية

تمهيد

[سيصاغ بعد أن تنتظر مجموعة العمل المفتوحة العضوية والمشاورة العالمية في المسودة الصفر]

الخلفية والأساس المنطقي

- 1- يمكن أن تؤثر الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان تأثيراً مباشراً في الأمن الغذائي والتغذية، خصوصاً فيما يتعلق بالأشخاص المنكشفين والمجتمعات المحلية المنكشفة على المخاطر. وفي السنوات الأخيرة، فاقمت الأزمات المالية وأزمات الأغذية، فضلاً عن الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق، من مثل الجفاف المتكرر في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، هذا الانكشاف على المخاطر.
- 2- تشدد حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ويتسع نطاقهما ويتواصلان بشكل خاص في حالات الأزمة الممتدة. واستناداً إلى المعايير التي اعتمدت لحالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2010ⁱⁱ كان العدد التقريبي لمجموعات السكان في عام 2012 التي تعيش أزمات ممتدة 366 مليون نسمة، عانى من بينهم 129 مليوناً تقريباً من نقص التغذية بين عامي 2010 و2012 (ويشمل ذلك تقديرات متحفظة للبلدان التي لا تتوفر عنها بيانات). وشكل ذلك تقريباً خمس المجموع العالمي للأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، أو ما يزيد قليلاً عن 40 في المائة من المجموع دون أخذ الهند والصين بالحسبان. ويقدر حالياً أن واحداً من بين كل ثمانية أشخاص في منطقة الساحل يعاني انعدام الأمن الغذائي في عام 2014، أي تقريباً 20.2 مليون نسمة - ويشكل ذلك زيادة هائلة عن الـ 11.3 مليون نسمة في عام 2013.ⁱⁱⁱ
- 3- في عام 2012، كان متوسط انتشار نقص التغذية في حالات الأزمة الممتدة 35 في المائة، مقارنة بنسبة 14 في المائة في الصين والهند مجتمعيتين، و15 في المائة في المتوسط في بقية العالم النامي.
- 4- لأغراض هذه الوثيقة، تستخدم مصطلحات "سياق الأزمة الممتدة" و"حالة الأزمة الممتدة" و"الأزمة الممتدة" تبادلياً لتصف سياقات وحالات تشترك في خصائص أساسية معينة، مع الإقرار في الوقت نفسه بأنه ليس هناك تعريف متفق عليه عالمياً.
- 5- لا يعني عدم وجود خاصية واحدة أو أكثر من الخواص المدرجة هنا بالضرورة أنه ليست هناك حالة أزمة ممتدة، كما أنه ليست هناك سمة وحيدة تحدد وحدها الأزمة الممتدة. وتشمل الخصائص وجود أسباب كامنة متعددة؛ وكوارث من صنع الإنسان و/أو طبيعية متكررة؛ ومدة أو فترة زمنية طويلة؛ وصراعاً و/أو انعدام الأمن؛ وحوكمة ضعيفة؛ ونظم سبل معيشة غير مستدامة ومنكشفة على المخاطر؛ ونتائج أمن غذائي سيئة؛ ونمواً زراعياً ضعيفاً؛ وقدرات مؤسسية عامة و/أو غير رسمية محدودة على معالجة القضايا الحاسمة. ولذا هناك درجة كبيرة من عدم التجانس بين حالات الأزمة الممتدة.^{iv}
- 6- قد تكون الأزمة الممتدة مقتصرة على منطقة جغرافية معينة من دولة أو مناطق وقد لا تؤثر على السكان جميعاً، كما قد تكون للأزمات الممتدة جوانب وتأثيرات دولية وإقليمية وعابرة للحدود.
- 7- أظهر العديد من التقييمات ومصادر أدلة أخرى (انظر الملحق جيم) أن السياسات والإجراءات الموجودة حالياً غير فعّالة في كثير من الأحيان في التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة.

- 8- يشمل بعض أوجه القصور الرئيسية في السياسات والإجراءات: التركيز الضيق على تلبية الاحتياجات الفورية من الأغذية؛ والتأثير المحدود على الأسباب الكامنة وعلى القدرة على مقاومة الصدمات؛ وسوء الالتفات إلى السياق المحدد؛ والتدخلات المدفوعة خارجياً التي يمكن أن تضعف الأولويات والقدرات والاحتياجات والاستراتيجيات والمؤسسات المحلية؛ والتوقيت السيء للاستجابات أو تأخرها، وخصوصاً في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ استجابة لإنذار مبكر.
- 9- تشمل أسباب أوجه القصور: التحليل الضيق النطاق (كالإخفاق في تحليل الجهات التاريخية والقدرات الحالية والأسباب الكامنة)؛ والافتقار إلى الالتزام بدعم المجتمعات المحلية المهمشة سياسياً؛ والمصالح التجارية والسياسية والمؤسسية الخاصة الراسخة؛ والانقسام المؤسسي والمفاهيمي والعملياتي بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإنمائي (مثلاً، الإخفاق في أخذ دعم التكيف والصمود بالحسبان).
- 10- للجميع مصلحة في معالجة أوجه القصور هذه في السياسات والإجراءات. فليست تلبية حاجة كل فرد للغذاء وسبل المعيشة المستدامة حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل أيضاً تترتب على الفشل في ذلك آثار على النمو الاقتصادي والسلام واستقرار الجميع.
- 11- هناك حاجة إلى تحوّل في السياسات والإجراءات لضمان اتباع نهج شامل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة، لا يلبي فحسب حاجات الغذاء الفورية قصيرة الأجل، لكنه أيضاً يبني تكيف وصمود سبل المعيشة والنظم الغذائية ويعالج الأسباب الكامنة.
- 12- قدّمت التقييمات العديدة لسياسات الأمن الغذائي والتغذية والإجراءات في حالات الأزمة الممتدة توصيات متماسكة عن سبل تحويل هذه الحالات، تشمل ما يلي:
- تعزيز تحليل الأوضاع والاستجابات من وجهة نظر أصحاب الشأن المتعددين كشرط مسبق لصنع القرار السياسي وللحماية منه؛
 - دمج إجراءات التصدي للأسباب الكامنة وبناء القدرة على التكيف والصمود في سياسات التنمية وبرامجها؛
 - في الاستجابة للأزمات، الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية الموجودة وتوسيع نطاقها؛
 - ضمان أن ينوّر الاستجابات الإنسانية فهم السياسات والمؤسسات والقدرات الموجودة؛
 - تنويع خيارات الاستجابة في حالات الطوارئ لضمان اتخاذ إجراءات مناسبة للسياق؛
 - التأكد من أن الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية تستطيع الاستجابة بسرعة والعمل وفقاً للمبادئ الإنسانية؛
 - إقصاء عملية صنع القرار السياسي عن إنفاق الأموال (مثلاً تجميع أموال لإنفاقها تلقائياً وفقاً للتغيرات في مؤشرات الإنذار المبكر)؛
 - رفع الوعي العام للمنافع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتأنية عن الوقاية والتخفيف والتدخل المبكر.

13- في هذه الوثيقة، تمثل المبادئ التي تستند إلى الأدلة المتعلقة بالإجراءات المتفق عليها إقراراً سياسياً وتوافقاً في الآراء على أوجه قصور العديد من السياسات والإجراءات الموجودة وما يلزم القيام به بشكل مختلف. وكما هو مبين في الملاحق، هناك أدلة كافية من الخبرة العملية تقضي إلى الاستنتاج أن مثل هذه التغييرات في النهج أمر ممكن. وتهدف هذه الوثيقة إلى تعبئة الالتزام السياسي والتقليل من القيود السياسية المطلوبين للتحويل الإيجابي لسياسات وإجراءات التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة.

الهدف والغرض والنطاق والمواءمة والجمهور

الهدف

14- الهدف العام من برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي هو المساهمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المعرضين للخطر والمتضررين من حالات الأزمة الممتدة.

الغرض

15- يسعى برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تشجيع الالتزام السياسي الرفيع المستوى من جميع أصحاب الشأن بما يلي:

- التصدي للأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وبناء سبل معيشة ونظم أغذية مرنة قادرة على الصمود وتلبية الاحتياجات العاجلة في حالات الأزمة الممتدة؛
- تحويل السياسات والإجراءات والاستثمارات والترتيبات المؤسسية استناداً إلى توجيهات سياساتية مستندة إلى الأدلة وأمثلة توضيحية ودراسات حالة.

النطاق

16- مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي طوعية غير ملزمة. وينبغي أن تُفسّر وتطبق وفقاً للنظم الوطنية ومؤسساتها، حسب الاقتضاء.

17- كل من الجزء 1 والجزء 2 جزء أصيل لا يتجزأ من برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وترد المبادئ في الجزء 1، أما الجزء 2 فيعرض من خلال أمثلة توضيحية كيفية تنفيذ هذه المبادئ.

المواءمة

18- يتوافق برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي مع توجيهات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها المحددة بإيجاز في "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" من منظور معالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة.

19- ينبغي تفسير برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وتطبيقه بما يتماشى مع الالتزامات القائمة بموجب كل من القانون الوطني والدولي على حد سواء، مع مراعاة الالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها. فهو بمثابة استكمال ودعم

للمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتناول حقوق الإنسان وكذلك أيضا المبادرات الرامية إلى تحسين الحوكمة. وليس هناك في برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي ما يمكن تفسيره على أنه يحدّ أو يضعف أية التزامات قانونية قد تقع على عاتق دولة معينة بموجب القانون الدولي.

20- يتوافق برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي مع عدد من مبادئ عريضة وقيم أساسية توفر أساساً للعمل. وهذه تشمل الاعتراف بكرامة الإنسان؛ وتقليل الأذى الملحق أو عدم إلحاق أذى على الإطلاق؛ واحترام الثقافة والعرف؛ ومراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين؛ والمشاركة والتشاور؛ والشفافية والانفتاح؛ والتمكين؛ والمساءلة وسيادة القانون،^v بالإضافة إلى المبادئ الإنسانية المتمثلة بمراعاة الحياد وعدم التحيز والاستقلال.^{vi} كذلك تستند هذه الوثيقة إلى ركائز التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) التي تعزز بعضها البعض والتي تقع في صلب عملية إعداد أهداف التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام 2015.

21- تتسم الأطر الدولية، لمن التزم بها أو صادق عليها، بأهمية خاصة نظراً لصلتها المحددة بواقع حالات الأزمة الممتدة. وتوفر المبادئ ذات الصلة من هذه الأطر توجيهات بشأن:

- (1) المشاركة الدولية وكيفية تحسين مشاركة المجتمع الدولي في حالات الصراع والهشاشة ككل؛
- (2) التعاون الإنمائي الفعّال بين الجهات المانحة والبلدان النامية، بما في ذلك الملكية والمواءمة والتوافق والإدارة القائمة على النتائج والمساءلة المتبادلة؛
- (3) تعزيز التنمية المستدامة في حالات الصراع والهشاشة والشراكات لتعزيز القدرة على التكيف والصمود والحدّ من الانكشاف على الأزمات، وتعزيز مكافحة الفساد والتدفقات غير المشروعة وتمويل القطاع الخاص والتنمية وتغير المناخ؛
- (4) أولويات العمل للحد من الكوارث، وبناء قدرة الأمم والمجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث.

الجمهور

22- برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي موجه لجميع أصحاب الشأن المنخرطين في معالجة انعدام الأمن الغذائي أو المعرضين لخطر أو المتضررين به في حالات الأزمة الممتدة، بما في ذلك بين آخرين:

- المجتمعات المحلية المتضررة والسكان المتضررين من أزمة ممتدة؛
- كافة الحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك البلدان المعرضة لأزمات ممتدة والمتضررة منها وغيرها من البلدان التي قد تؤثر سياساتها وإجراءاتها على الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي والمساعدة الدولية؛
- الجهات الفاعلة من غير الدول في حالات الأزمة الممتدة؛
- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية/الإقليمية المتعددة الأطراف؛
- منظمات المجتمع المدني؛
- مؤسسات البحوث والجامعات ومنظمات الإرشاد؛

- شركات القطاع الخاص والمؤسسات الوقفية والمؤسسات المالية (المحلية والأجنبية على حد سواء)، بما في ذلك المزارعون الصغار والمتوسطون والكبار ومنظمات وتعاونيات منتجي الأغذية.

23- يمكن أن تستخدم المبادئ أية مجموعة من أصحاب الشأن، مع الإشارة إلى أن لكل مجموعة دورها ومسؤولياتها المختلفة. ويجري إبراز أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب الشأن في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات ضمن كل مبدأ بخط مائل. كما يجري أيضاً إبراز الأدوار والمسؤوليات في قسم "المضي قدماً" في نهاية الجزء 1. وتعزز المبادئ قدرات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، على المستويات جميعها، على وضع سياسات مناسبة وملموسة وإجراءات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، وتحديد المجالات الرئيسية لتركيز الجهود لتعزيز البيئات التمكينية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في هذه السياقات.

24- يُقصد للمبادئ أن تُضمّن وتُدمج في سياسات وإجراءات المشاركين والأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي عند معالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، وخصوصاً على الصعيد القطري.

الجزء 1 - مبادئ للعمل

مقدمة

25- يعرض الجزء 1 عشرة "مبادئ للعمل" لتوجيه وضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.

26- تسعى المبادئ إلى تحويل الطرق الحالية للقيام بالأمور كي تجري معالجة الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي وآثاره الحادة؛ ودعم النهوض من انعدام الأمن الغذائي المزمّن عن طريق بناء سبل معيشة أكثر قدرة على التكيف والصمود؛ وضمان المزيد من الاستجابات في الوقت المناسب والملائم. ويتطلب بناء سبل معيشة مرنة قادرة على التكيف والصمود تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

27- يتطلب تحقيق هذه الأهداف الأساسية الاستفادة من المنظورات والموارد الإنسانية والتنموية، لتحقيق أقصى قدر من الفرص، وتخفيف الانقسامات التي تؤدي إلى نتائج عكسية. وسينجم عن ذلك مزيد من التسلسل والتتابع العمودي الاستراتيجيين وتكامل التدخلات الاستراتيجية دعماً لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

28- ثبت بالفعل أن مفهوم التكيف والصمود فعّال في الربط بين الإجراءات الإنسانية والتنموية وضمان اتباع نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية. ويشكّل هذا المفهوم في الوقت الراهن محور نقاشات السياسات في منظمات مختلفة، وهو بؤرة تدخلات واسعة النطاق وفي كثير من الأحيان ممولة تمويلاً جيداً. فالكثير من سياسات وإجراءات أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين فيها يعتمد بشكل متزايد نهجاً يستند إلى التكيف والصمود، إدراكاً لكون العلاقة بين الجهود الإنسانية والتنموية أكثر تعقيداً ودينامية مما يسمح بـ "الانتقال" من جهد لآخر.

29- لقد جرى تحديد عدد من الخصائص المشتركة والمبادئ المركزية لمصطلح التكيف والصمود، وتستخدم التفاهات المشتركة القائمة على ذلك في مبادرات متعددة لأصحاب شأن متعددين لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في سياقات الأزمة الممتدة. وستُبحث هذه بمزيد من التفصيل في الملحق دال.

30- بات من الواضح أن القيمة المضافة لتطبيق منظور التكيف والصمود تشمل، بين أمور أخرى:

- برامج تنمية لمعالجة عدم اليقين والتقلب وحماية المكاسب المحققة؛
- برامج إنسانية صممت مع أخذ التنمية المستدامة بالاعتبار؛
- وفور محتملة تأخذ شكل خفض الإنفاق على المساعدات الإنسانية وتجنب الخسائر وتحقيق مكاسب إنمائية؛
- تعزيز الدعم للتدخلات التي تدمج جسرًا ما بين الإغاثة والتنمية؛
- التكامل مع منظورات وقدرات السكان المتضررين على الاستيعاب والتكيف والتحويل بدلاً من إضعافها؛
- توفير مدخل لضمان معالجة أعراض وأسباب سوء التغذية بطريقة شاملة، من الزوايا الإنسانية والتنموية على حد سواء.

مبادئ للعمل

31- **المبدأ 1-** الامتثال للالتزامات الدولية القائمة بالمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنور بتوجيهات لجنة الأمن الغذائي العالمي، مع التركيز على حماية الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.

- (1) يتطلب ضمان الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة تجديد التركيز على الحماية المستندة إلى حقوق الإنسان. وقد طوّرت ابتكارات في طريقة تقديم المساعدة للسكان المتضررين في حالات الأزمة الممتدة الذين يعتمدون على الزراعة والماشية والأسماك والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية والأصول والقدرات المتاحة للأمن الغذائي والتغذية. ونظراً للتهديدات التي تواجه الفقراء والمهمشين وأصولهم وأسواقهم والخدمات العامة والبنية التحتية، فإن المطلوب هو برنامج عمل لحماية الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، على أساس أطر والتزامات دولية قائمة على المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.
- (2) يمكن لتطبيق الحق في الغذاء الكافي، وما يتصل به من مبادئ حقوق الإنسان (المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية وكرامة الإنسان والتمكين وسيادة القانون)، أن يحسّن في الأزمات الممتدة التوجه الهادف والكفاءة والفعالية والاستدامة وتعزيز الترابط بين الجهود الإنسانية والتنموية.
- (3) يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان تفهماً للالتزامات حماية حقوق الإنسان وللوقاية الدافعة إلى انتهاكات الحقوق، مقترناً مع آليات استجابة مقابلة تحمي وتعزز حقوق أصحاب الحق.
- (4) بناء سبل المعيشة المرنة القادرة على الصمود والتكيف نهج يركّز على الناس. ويتبع من ذلك احترام الحقوق الأصلية للأفراد أو الجماعات وبناء القدرات لإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي.
- (5) ينبغي على كافة الأطراف العاملة في حالات الأزمة الممتدة أن تحترم المبادئ الإنسانية، ويمكن أن تكون مفاهيم "عدم إلحاق أذى على الإطلاق أو أقل أذى"،

والمساءلة إزاء السكان المتضررين، مدخلاً لنهج أكثر تقدماً يستند إلى أطر حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً. ومن الضروري استكشاف أفضل السبل لتحقيق توازن ما بين الاحتياجات الإنسانية والحاجة إلى العمل مع الحكومات الوطنية لبناء القدرات وإدارة المخاطر.

(6) الافتقار إلى الحكم الرشيد خاصة من الخصائص الرئيسية المميزة للآزمات الممتدة. وقد تكون المساءلة في هذه الحالات ضعيفة، وهناك حاجة لتعزيز ودعم الآليات لضمان احترام وتطبيق الالتزامات الإنسانية والالتزامات بحقوق الإنسان القائمة. وينبغي وضع آليات لرصد وتوثيق ومعالجة الانتهاكات التي تقوم بها الدول وأصحاب الشأن الآخرين.

(7) يوفر "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" إطاراً شاملاً ويشكل وثيقة مرجعية مفردة تتضمن توجيهات عملية حول توصيات أساسية بشأن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية تأكدت صحتها من خلال التملك الواسع النطاق لها والمشاركة والمشاروات بشأنها التي أتاحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويوفر "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" توجيهات لتحسين تنسيق وتوجيه الإجراءات المتزامنة للأمن الغذائي والتغذية التي تتخذها مجموعة واسعة من أصحاب الشأن في السياقات جميعاً، بما في ذلك حالات الأزمة الممتدة، كما يعزز هذا الإطار النهج القائمة على حقوق الإنسان.

32- **المبدأ 2-** تيسير السياسات والإجراءات التي تملكها البلدان لتحسين الأمن الغذائي، بحيث توضع وتنفذ وتقيم بمشاركة نشطة من أصحاب الشأن جميعاً.

(1) *الحكومات الوطنية* مسؤولة أساساً عن الأمن الغذائي والتغذية إزاء مواطنيها، إذ ينبغي عليها أن تمتلك وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية وتوفير بيئة تمكينية للإجراءات على مستوى المجتمع المحلي لتحسين الأمن الغذائي. وينبغي عليها أن تضمن أن تكون السياسات مدفوعة باحتياجات ومصالح مواطنيها جميعاً، وخصوصاً الأكثر تضرراً من فقدان الأمن الغذائي وسوء التغذية.

(2) الحكومات مسؤولة، أولاً وقبل كل شيء، إزاء شعوبها، لا إزاء الحكومات الأخرى؛ ويدعم مبدأ تملك البلد لما يخصه ذلك. وينبغي على شركاء التعاون الخارجيين توفير الدعم بطرق تتماشى مع السياسات والخطط الوطنية للأمن الغذائي والتغذية التي وضعت من جانب أصحاب الشأن المتعددين.

(3) تتطلب ملكية البلد مشاركة أصحاب الشأن المتعددين، مع إعطاء الأولوية للأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، لضمان أن يكون الناس محور السياسات والإجراءات، واحترام وتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان، وضمان أن يكون تملك السياسات والإجراءات واسع النطاق. وينبغي على أصحاب الشأن جميعاً، سواء كانوا حكومات وطنية أم شركاء في التعاون ومنظمات دولية وما إلى ذلك، ضمان مشاركة أصحاب الشأن المتعددين. وينبغي أن يعطى أصحاب الشأن الوطنيين الأولوية في فضاءات السياسات والتنسيق والممارسة القائمة على أصحاب الشأن المتعددين. وينبغي على الحكومات الوطنية والشركاء في التعاون توفير الدعم والموارد لضمان قدرة جميع أصحاب الشأن في المجتمعات المحلية المتضررة على المشاركة، بما في ذلك، مثلاً، القيادات التقليدية والمنظمات المجتمعية والمجموعات النسائية من بين مجموعات أخرى.

- (4) في سياقات الأزمة الممتدة، قد تكون القدرات المؤسسية الوطنية منقوصة وغير كافية وغير قادرة على التعامل مع الوضع. مع ذلك، ليس ذلك سبباً وجيهاً للالتفاف على الهياكل الوطنية. وينبغي على شركاء التعاون احترام المبادئ الأساسية لملكية البلد لما يخصه كمبدأ رئيسي موجّه لفعالية المعونة والحلول الطويلة الأجل، أي بحيث تمتلك البلدان تنميتها الخاصة بها، بما في ذلك الرؤية والأولويات والاستراتيجيات والتنفيذ والقيام بتنمية القدرات لتحقيق ذلك، عند الاقتضاء.
- (5) يمكن أن يشكل تحسين الأمن الغذائي والتغذية في سياقات الصراع والهشاشة تحدياً كبيراً. وقد يكون من الصعب عندما تتفكك المؤسسات الوطنية أو مؤسسات الدولة وفي حالات الحوكمة الضعيفة تحديد الشركاء المحليين المناسبين والمداخل للتدخلات. وعلاوة على ذلك، قد يستبعد الشركاء المحليون أو الحكومات لأنهم إما أن يكونوا طرفاً، أو ينظر إليهم على أنهم طرف، في صراع عنيف يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، أو أنهم ليسوا في وضع يسمح لهم، لأسباب ممكنة متنوعة، بمعالجة القوى الدافعة والأسباب المؤدية لحالة انعدام الأمن الغذائي.

3- ضمان ودعم التحليلات الشاملة المركزة لوضعية واستجابات الأمن الغذائي والتغذية لتنوير السياسات والإجراءات الشاملة. -33

- (1) في كثير من الأحيان، تكون تحليلات الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة مركزة تركيزاً ضيقاً على آثار المخاطر الطبيعية أو الصدمات على توفر الغذاء وقدرة الشعوب على تلبية احتياجاتها الغذائية. ويعجز هذا النهج الضيق عن الأخذ بالاعتبار على نحو كاف الأسباب السياسية والاقتصادية والمؤسسية لتعرض سبل المعيشة والأمن الغذائي للخطر واستراتيجيات سبل المعيشة والتأقلم والصمود التي يمتلكها السكان المتضررون. ويؤدي ذلك إلى سياسات وإجراءات قصيرة الأجل، قد تساعد على تلبية الاحتياجات الفورية، لكنها تعجز عن معالجة الأسباب الكامنة وتؤدي، في بعض الحالات، إلى تفاقم وإطالة أمد الأزمات.
- (2) على أصحاب الشأن جميعاً التأكد من أن تحليلاتهم شاملة ليتسنى للاستجابات السياسية والبرامج معالجة الأسباب الكامنة وبناء نظم أغذية وسبل معيشة مرنة ومستدامة، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الفورية.
- (3) يتطلب التحليل الشامل لسبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية تقييمات مشتركة ومنسقة ورصداً مشتركاً منسقاً تقوم به جهات فاعلة في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية، خصوصاً من هم أكثر تأثراً بالأزمات. وينبغي على الحكومات الوطنية أن تكفل دمج تحليلات الأمن الغذائي والتغذية في تقييمات الفقر والهشاشة والمخاطر والمساعدات الإنسانية الأوسع نطاقاً.
- (4) ينبغي على الحكومات وغيرها من أصحاب الشأن الوطنيين، حيثما كان ذلك ممكناً، تملك وقيادة وتنسيق عمليات التقييم والتحليل القائمة على أصحاب الشأن المتعددين. ومن الأهمية بمكان تمكين مشاركة جميع أصحاب الشأن في عمليات التقييم والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول الوضع المناسب والخيارات المناسبة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات.
- (5) على جميع أصحاب الشأن أن يكونوا موضوعيين وغير منحازين في تحليلاتهم. ولكن ينبغي إدراك أنه لدى أصحاب الشأن في الواقع مصالحهم وانحيازاتهم السياسية والمؤسسية وغيرها الخاصة بهم. ومن شأن استخدام معايير وبروتوكولات معترف بها دولياً ضمان أن يكون تحليل الوضع عملية تقنية وبيسر مراجعة الأقران فيما بين أصحاب الشأن.

- (6) ينبغي على التحليلات الشاملة النظر في قضايا تشمل: السياسات والإجراءات العالمية والإقليمية التي تؤثر على الأمن الغذائي الوطني ودون الوطني؛ والبيئة السياسية والمؤسسية والأمنية (توزيع السلطة والثروة؛ والسياسات العامة والأنظمة؛ والقدرات المؤسسية؛ والأسواق وما إلى ذلك) الوطنية والمحلية، خصوصاً فيما يتعلق بتأثيرها على الأمن الغذائي وأمن سبل المعيشة؛ وسباق الانكشاف على المخاطر (الصدمات والمخاطر والتغيرات الموسمية، وما إلى ذلك)؛ وأصول واستراتيجيات سبل المعيشة واستراتيجيات التأقلم، وقدرة الأسر المعيشية على مواجهة الصدمات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان، فضلاً عن نتائج من مثل الأمن الغذائي وأمن الدخل؛ والصحة والحالة التغذوية.
- (7) في جميع حالات الأزمة الممتدة، ولكن خصوصاً في حالات الصراع، من المهم فهم النظم الرسمية وغير الرسمية للحكومة وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي أن يشمل ذلك تحليلاً لدور المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وترتيباتها في هذا الشأن، وكذلك أيضاً تحليل أصحاب الشأن والمسائل الجنسانية القائم على المشاركة، لتحديد حزمة الحقوق (العرفية وغير ذلك) التي يتمسك بها أشخاص مختلفون في مورد معين وطرائق الحصول عليه.
- (8) حيث يوجد صراع عنيف، من المهم بخاصة أن يدمج الشركاء في التعاون الخارجيين تحليلات الصراع وتحليلات الاقتصاد السياسي بتحليلات الأمن الغذائي. ويمكن أن يكون التأثير على السلم والأمن الغذائي أعظم إذا أخذت بالحسبان في تصميم السياسات والبرامج العلاقات المتداخلة بين هذه القضايا.
- (9) على أصحاب الشأن جميعاً القيام بتحليل مفصل لفهم الآثار المتفاوتة لأزمات الأمن الغذائي والتغذية على مختلف الفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون والمعاقون والأقليات والفئات المهمشة، وكذلك تحديد التفاوتات بين السياقين الحضري والريفي. وينبغي على التحليلات أن تتناول أدوار الجنسين وعلاقتهم، لتتوير التدخلات الرامية إلى دعم تمكين ومواطنة المرأة، وبشكل أوسع تحقيق المساواة بين الجنسين.
- (10) الرصد المنتظم للتغيرات في نظم سبل المعيشة واستراتيجيات التأقلم، مقابل خطوط أساس، حاسم الأهمية في حالات الأزمة الممتدة. فهو أساسي للاستجابة الفعالة لمعالجة حالات التعرض للخطر ولتقوية قدرات الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي على التعامل مع الصدمات.
- (11) في أحيان كثيرة، يشكل الافتقار إلى بيانات شاملة ومملوكة وطنياً بشكل كاف تحدياً كبيراً في حالات الأزمة الممتدة. وينبغي تحليل القدرات الإحصائية وقدرات جمع البيانات للنظر في الوطنيين وتحسينها تدريجياً، حسبما يتطلب الأمر.
- (12) المطلوب توفر مجموعة من الاستجابات السياسية والبرامج في حالات الأزمة الممتدة (انظر المبدأ 4). فليس هناك حل واحد يناسب الجميع. ومن الضروري أن تكون هناك عملية محددة لتحليل استجابة أصحاب الشأن المتعددين ولاتخاذ القرارات، تستعين بتحليل الوضع على أساس الأدلة، بغية اتخاذ قرارات بشأن الخيارات المناسبة الفعالة.

34- **المبدأ 4-** تصميم ودعم وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة تركز على التكيف والصمود لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة.

- (1) ينبغي أن تهدف السياسات والإجراءات الشاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة إلى الحيلولة دون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة بالمساهمة في القضاء على الأسباب البنيوية الكامنة (بما في ذلك

- الصراع وسوء الحوكمة والضعف المؤسسي)؛ وحماية وبناء سبل المعيشة والنظم الغذائية المستدامة والمرنة القادرة على الصمود والتكيف للتخفيف من آثار الأزمات؛ والاستعداد للأزمات لضمان استجابات ملائمة في الوقت المناسب.
- (2) يصف النهج المزدوج المسار، الذي صودق عليه كواحد من "مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام"، المشار إليه في "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" إجراءات لكل من: (1) المعالجة الفورية للجوع وسوء التغذية بين الفئات الأكثر انكشافاً على المخاطر، و (2) بناء القدرة على الصمود والتكيف ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع.
- (3) هذا النموذج مناسب خصوصاً في حالات الأزمة الممتدة، وينبغي تطبيق الإجراءات المقترحة وتكييفها حسب الاقتضاء. فإنقاذ الحياة بدعم الأمن الغذائي والتغذية لبنات بناء تقام عليها برامج وتدخلات لبناء قدرات التكيف والصمود بحجم يمكن من الوصول إلى الفئات الأكثر انكشافاً على المخاطر، ويساعد على الحفاظ على مكاسب الصمود والتكيف التي تكون قد تحققت بالفعل. وينبغي أن تكون أنواع التدخلات المختلفة متزامنة وتنفذ بطريقة منسقة، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من جميع أصحاب الشأن، للتصدي بنجاح لانعدام الأمن الغذائي وتدرجياً لإعمال الحق في الغذاء الكافي في حالات الأزمة الممتدة.
- (4) ينبغي أن تكفل الحكومات إدماج السياسات والإجراءات الشاملة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة في برامج وسياسات التنمية الوطنية والإقليمية الأوسع نطاقاً. فالفشل في معالجة الأسباب الكامنة وفي بناء القدرة على التكيف والصمود فشل لسياسات التنمية وللجهات الفاعلة في التنمية. وينبغي أن تتحمل حكومات البلدان المتضررة من الأزمات الممتدة وسائر الجهات الفاعلة في مجال التنمية المزيد من المسؤولية عن معالجة الأسباب الكامنة وتعزيز سبل المعيشة والنظم الغذائية في حالات الأزمة الممتدة.
- (5) لبرمجة سبل معيشة قادرة على الصمود والتكيف لتحسين الأمن الغذائي والتغذية عدد من الأهداف، بدءاً من تلبية الاحتياجات الأساسية والمساهمة في حماية المدنيين (أي تزويدهم بسبل المعيشة)، إلى توفير الحماية والمساعدة في استرداد الأصول (أي حماية سبل المعيشة)، إلى تحسين الاستراتيجيات بتقوية المؤسسات والتأثير في السياسات (أي تعزيز سبل المعيشة).
- (6) سلط "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث كوسيلة "لربط المسارين المزدوجين". وتكتسب هذه النهج أهمية خاصة في حالات الأزمة الممتدة كوسيلة لحماية وبناء سبل معيشة ونظم قادرة على الصمود والتكيف. وينبغي على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بناء قدرات التأهب للتمكين على الأمد الطويل من زيادة الحماية الاجتماعية ونظم الحد من مخاطر الكوارث كاستجابة للخدمات والمخاطر الدورية الشائعة في حالات الأزمة الممتدة.
- (7) تشمل الخيارات البرامجية ذات الصلة الأخرى أساليب مبتكرة لمشتريات المساعدة الغذائية والاستثمارات في سبل المعيشة الزراعية وغير الزراعية وإشراك القطاع الخاص واستخدام برامج التحويل النقدي وتدخلات مرتكزة على النقد والتغذية العلاجية المجتمعية لعلاج سوء التغذية الحاد.
- (8) ينبغي أن تكون التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي مراعية للتغذية، أي أن تكون مصممة لتحقيق تحسينات في الحالة التغذوية. وهذا أمر أساسي لبناء القدرة على التكيف والصمود. فمن يحصلون على تغذية جيدة يكونون أوفر صحة وأكثر إنتاجية ويمكنهم إدارة الصدمات والضغوط عند نشأتها.

- (9) ينبغي في تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات التغذوية للأمهات، بما في ذلك الحوامل والمرضعات، والأطفال الصغار، خاصة في الفترة ما بين الحمل ومرحلة التغذية التكميلية وسن عامين.
- (10) ينبغي أن تعالج السياسات والإجراءات آثار التغيرات الموسمية على الأمن الغذائي والتغذية.
- (11) يمكن أن تلعب البحوث الزراعية دوراً هاماً في بعث الحيوية في المؤسسات الريفية المحلية ومنظمات المنتجين لإيجاد حلول لسبل معيشة مستدامة قادرة على الصمود والتكيف والتصدي لانعدام الأمن الغذائي ودعم التجديد المجتمعي عبر نقل المعرفة والابتكار والتكنولوجيا.
- (12) ينبغي حيث أمكن تعزيز نظم البحوث والإرشاد والخدمات الزراعية التشاركية، خصوصاً تلك التي تلبي الاحتياجات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب.
- (13) كي تكون التدخلات ملائمة للسياق والقرارات المحلية، ينبغي تشجيع التكنولوجيا التي تعمل في المجتمعات المحلية ومعها، والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتنويع الإنتاج وتعزيز القيمة التغذوية وبناء التكيف والصمود وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة.
- (14) في كثير من الأحيان، تهمل في الأزمات الممتدة سياسات وإجراءات ثبت أنها ممكنة للوقاية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ولحماية وبناء نظم أغذية وسبل معيشة مستدامة ومرنة. وتحدد المبادئ 5 و 6 و 7 قضايا هامة بصفة خاصة تلزم معالجتها في هذا الصدد.

35- **المبدأ 5-** ضمان حصول صغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين على أصول إنتاجية وموارد طبيعية وتعزيز الحوكمة المستقرة والمنصفة لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية قبل الأزمات الممتدة وأثناءها ولدى الخروج منها.

- (1) الموارد الطبيعية هي الركيزة الأساسية للعديد من سبل المعيشة في حالات الأزمة الممتدة، للبقاء على قيد الحياة وللتعافي على حد سواء. فحصول صغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين على الأصول الإنتاجية والموارد التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية سواء بسواء أمر حاسم الأهمية في حالات الأزمة الممتدة، إذ أنه عنصر أساسي في إيجاد حلول للجوع والفقر وتحسين سبل المعيشة في الريف، فضلاً عن تحسين الصحة والتعليم والتنمية المستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.
- (2) كثيراً ما تكتسب الأرض، كونها مصدراً للرزق والموارد الطبيعية وأيضاً مصدراً للإحساس بالهوية والانتماء للجماعة، معنىً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعاطفياً ورمزياً عميقاً بالنسبة للأشخاص، ما يجعلها أحد الموارد المتنازع عليها. ويمكن أن تحول الأزمات الممتدة الحصول غير المتكافئ على الأراضي من مصدر بنيوي للفقر إلى عامل يفاقم الصراع. فالنزاعات على حيازة الأراضي والموارد الطبيعية قد تحرك الصراع وتعرض عليه، وهي من أعقد التحديات التي تنشأ في حالات الأزمة الممتدة. ويمكن أن يحد من خطر الصراع العنيف ضمان أن تعالج تدخلات الأمن الغذائي أوجه عدم المساواة بين الجماعات، وخصوصاً فيما يتعلق بالأراضي، على أساس أكثر ديمومة.
- (3) ينبغي على جميع أصحاب الشأن تجنب الإجراءات التي تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية الضرورية لسبل المعيشة وتلك التي قد تعيق الحصول على هذه الموارد. وينبغي عليهم أن يسعوا إلى تأمين شروط السلامة العامة التي تمكن المزارعين، وخاصة النساء، من الحصول على الأراضي للزراعة والحصاد، وتمكن

- (4) الأشخاص من الوصول إلى الأسواق لشراء وبيع الإنتاج ومن الوصول إلى أسرهم وإلى الشبكات الاجتماعية كي يساعد بعضهم بعضاً. وينبغي اتخاذ تدابير استباقية لحماية المرأة من العنف الجسدي المتصل بالموارد ومن المخاطر الأمنية الأخرى. يتأثر الاستقرار البيئي والصراع والأمن الغذائي جميعاً بالحيازة، وتؤثر كلها أيضاً على الحيازة نفسها. ويمكن للإدارة الفعالة للأراضي والموارد الطبيعية أن تعزز بناء السلام (التخفيف من اللجوء إلى الصراع و/أو الاضطرابات الاجتماعية)، وتدعم التنمية وتحسن الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة. وقد يكون التفاوض بشأن الإدارة المسؤولة للموارد المجتمعية (بما في ذلك المياه والأراضي والغابات، وما إلى ذلك) مدخلاً لتيسير التوصل إلى اتفاق على القضايا الأخرى التي تصعب جداً معالجتها في البداية.
- (5) ينبغي وضع خطوط توجيهية لجميع الجهات الفاعلة لإدارة وتقاسم الموارد الشحيحة استناداً إلى تحليل دور المجتمعات المحلية وترتيباتها التقليدية، وتعزيز مشاركة المرأة في هياكل صنع القرار الرسمية وغير الرسمية وعمليات الإدارة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.
- (6) ينبغي العمل مع المجتمعات المحلية على تيسير تكييف الترتيبات التقليدية لتلائم التغيرات في السياق المباشر، كالتأثيرات الديمغرافية والعابرة للحدود والمناخية وغيرها من التأثيرات.
- (7) كثيراً ما تكون المرأة في حالات الأزمة الممتدة مسؤولة أساساً عن تلبية احتياجات الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من المياه والغذاء والطاقة. وتتبع الاستفادة من الفرصة التي يمنحها دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية لتفادي إدانة الافتقار إلى الإنصاف وإضعاف التعافي من الأزمات الممتدة، فالمرأة تتمتع بإمكانات لتحريك الإنعاش الاقتصادي والدفع به غير مستغلة.
- (8) ينبغي استهداف المرأة والعمل معها في القطاع غير الرسمي الذي يكون دعمه الاقتصادي حيوياً لأسر النساء ومجتمعاتهن المحلية، فلهن إلى جانب كبار السن دور رئيسي في كثير من الأحيان في التأثير على حالات الصراع. وينبغي السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتدخلات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية دعماً لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وبناء السلام.
- (9) ينبغي تطبيق "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" حسب الاقتضاء. وتقدم هذه الخطوط التوجيهية الطوعية توجيهاً ذا صلة فيما يتعلق بالاستجابة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات، بما في ذلك الالتزامات بموجب القانون الوطني والقانون الدولي، مع المراعاة الواجبة للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها.

36- **المبدأ 6- الإدراك والفهم الأفضل للعلاقة المتبادلة بين الصراع العنيف وانعدام الأمن الغذائي والتغذية؛ وتعزيز حلول الأمن الغذائي والتغذية ودمجها في بناء السلام والعدالة الانتقالية والجهود المتعلقة بالحوكمة.**

- (1) عندما ندرك الأثر السلبي للصراع العنيف وانعدام الأمن الغذائي والتغذية على كل من سبل المعيشة الريفية وسبل المعيشة الحضرية، ندرك أيضاً أن انعدام الأمن الغذائي يمكن أيضاً أن يفاقم و/أو يحرك الصراع وانعدام الأمن. فالعنف قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي أو يكون مدفوعاً به على حد سواء.
- (2) بناء السلام وتحسين الحوكمة والحد من الهشاشة والتدخلات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والاستراتيجيات على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي لها

- جميعاً أهمية حاسمة في النهوض من الأزمة الممتدة وتهيئة بيئات مؤسسية تمكينية للنظم الغذائية القابلة للتطبيق لدعم الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي على المنظمات الدولية تشجيع بناء السلام وحل الأزمات الممتدة، والكثير من هذه التدخلات يعالج انعدام الأمن الغذائي. وينبغي تشجيع الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي ذات الصلة على الانخراط في التخفيف من حدة الصراعات وفي عمليات مماثلة إلى أقصى حد ممكن، من خلال تدابير تراعي الصراع.
- (3) بالمقابل، لبرمجة الأمن الغذائي تأثيرات إيجابية وفرص محتملة أوسع من مجرد معالجة الجوع وسوء التغذية لدى السكان المتضررين من الأزمات الممتدة، إذ يمكن أن يساهم تحسين الأمن الغذائي والتغذية في أهداف بناء السلام المستدام من خلال تحسين القدرات الاجتماعية والتماسك والمشاركة والإنصاف والثقة والشرعية، من بين أمور أخرى.
- (4) يمكن للبرامج المصممة تصميماً جيداً والتي يسيّرُها المجتمع المحلي أن تساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والحد من التوترات ومن القوى المحركة للصراعات، وفي بناء الثقة وتحديد وإبطال العوامل المسببة والحيلولة دون تعميق انعدام الأمن الغذائي واستعادة الإحساس بالحياة "الطبيعية" وتمكين مسارات أكثر استدامة لتعافي سبل المعيشة.
- (5) ينبغي على الحكومات الوطنية والشركاء في التعاون ضمان أن تعكس المبادرات الرامية إلى دعم التحول نحو الاستقرار والتي تملكها الدولة وتديرها وتنفذها اعتبارات الأمن الغذائي على نحو كاف وبوضوح.

37- المبدأ 7- دعم وضمان القدرات المؤسسية والحكم الرشيد بفعالية.

- (1) ينبغي على الحكومات الوطنية متابعة أهداف الحكم الرشيد، إذ يجدر تذكّر أن الحكم الرشيد أساسي لتحقيق حقوق الإنسان جميعاً، بما في ذلك القضاء على الفقر وضمان سبل معيشة مرضية للجميع.
- (2) في أحيان كثيرة، تكون عوامل بنيوية، بما في ذلك المؤسسات الفاشلة، السبب الجذري للأزمات الممتدة، كما أنها تلعب دوراً هاماً في زيادة تأجيج الأزمات. وسوء الإدارة وضعف القدرات المؤسسية من الخصائص الرئيسية للأزمات الممتدة التي تفرض عبئاً ثقيلاً على المؤسسات غير الرسمية والتي قد تضعف بشدة الشبكات الاجتماعية التي يمكن لولا ذلك أن تشكل عازلاً في وجه شبكات الأزمة المعاكسة.
- (3) ينبغي أن تكون عملية تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات وإجراءات معالجة الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة ذات منحي توافقي وتشاركية وقابلة للمساءلة وتتسم بالشفافية ومنصفة وشاملة ومتسقة مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، كما ينبغي أن تتسم بالكفاءة والفعالية في تحقيق النتائج.
- (4) تحديات الحوكمة، خاصة حيث هناك نزوع للعنف، كبيرة ومعقدة. وتشدد التحليلات الحديثة العهد على الحاجة إلى تقديم دعم مباشر للمؤسسات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة؛ كما أن تعزيز المؤسسات الشرعية وهياكل الحوكمة لتوفير الأمن والعدالة وفرص العمل والخدمات الاجتماعية حاسم أيضاً لكسر حلقات العنف. ويمكن أن تكون الاستثمارات في تدخلات الأمن الغذائي أداة فعالة في تعزيز حوكمة أفضل من خلال تدعيم الثقة والشرعية، من بين منافع أخرى، كما ينبغي القيام بها جنباً إلى جنب مع الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

- (5) ينبغي على جميع أصحاب الشأن فهم السلطة السياسية والمصالح وإطار الحوكمة في حالة الأزمة الممتدة، وذلك لضمان عدم قيام التدخلات بإضعاف أسس الهياكل الرسمية وغير الرسمية القائمة الناجحة والخاضعة للمساءلة. ومما له أهمية حيوية تحديد نظم عاملة تعزز وتمكّن سبل المعيشة ضمن المؤسسات المحلية القائمة وغيرها من شبكات أصحاب الشأن، ومن ثم دعمها وإعادة بنائها وبناء الأطر المؤسسية المرتبطة بها. فذلك يساعد على ضمان ملائمة الأمن الغذائي وقبوله وتحسينه المستدام، وعلى ضمان أن يكون بناء القدرة على التكيف والصمود متجذراً في السياق المحلي إلى أقصى حد ممكن.
- (6) من الأهمية بمكان تقادي تجزئة الأدوار فيما بين مقدمي المعونة، وخاصة المعونة الغذائية، والشركاء الحكوميين. فهناك مع مرور الوقت خطر أن يؤدي تقديم الحماية الاجتماعية إلى تحمل مسؤولية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى أجل غير مسمى. كذلك قد يؤدي تفضيل العمل مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية وحدها بدلاً من المؤسسات الرسمية المرتبطة بالدولة إلى إضعاف أسس الحكومة المحلية وإلى تعزيز نظم حوكمة موازية. وللتخفيف من ذلك، ينبغي أن تحسّن باستمرار القدرات التقنية واللوجستية للحكومة وغيرها من المؤسسات المحلية كي تلعب دوراً أكثر مركزية في توفير الخدمات والحماية الاجتماعية.
- (7) حيث تكون هناك حوكمة سيئة، تكون هناك حوافز للفساد أكبر ومجال أوسع له. وبشكل مشابه يضعف الفساد أسس الحوكمة إلى درجة أنه يشوه القرارات السياسية ويشوه تنفيذ هذه القرارات. ويساعد تشجيع الحوكمة الجيدة على مكافحة الفساد ويكمل الجهود التي تستهدف الفساد بشكل أكثر مباشرة، كالمعاملات التشاركية التي تعتمد على المجتمع المحلي وتوعية الجمهور وتعزيز قدرة وأداء الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، حيثما وجدت.
- (8) مع تحسن القدرة على الحوكمة الجيدة، من المهم أن يعمل الشركاء مع الحكومة وغيرها من المؤسسات لتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتوفير الهياكل الأساسية والأمن بوضوح وتمكين الظروف الملائمة للسلام والاستقرار.
- (9) في أحيان كثيرة، حيث تفشل المؤسسات الوطنية، تستمر مؤسسات غير رسمية أو عرقية، بما في ذلك تلك المسؤولة عن الحماية الاجتماعية وتسوية النزاعات والعدالة، في سد ثغرات حاسمة أو تنشأ مؤسسات كهذه لسد مثل تلك الثغرات. وفي بعض الحالات، قد تملك هذه المؤسسات القدرة على لعب دور رئيسي في معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة.

38- **المبدأ 8- ضمان آلية تمويل متعددة السنوات مرنة يمكن الركون إليها ومتوافقة مع خطط البلد المعني، تربط بفعالية ما بين الاستجابات والتدخلات القصيرة الأجل وتلك الطويلة الأجل.**

- (1) تحتاج التزامات الموارد، سواء كانت محلية و/أو دولية، إلى النظر في الإطار الزمني الطويل الأمد اللازم لتحسين الأمن الغذائي والتغلب على الافتقار له في حالات الأزمة الممتدة. وينبغي تشجيع مقدمي المعونة على إنشاء آليات متعددة السنوات مرنة ووسائل تمويل (أ) تيسر اتباع نهج متعدد القطاعات يعالج انعدام الأمن الغذائي، و(ب) تعالج الأسباب البنوية للأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الإقليمي والقطري، و (ج) يمكن أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف التشغيلية الناجمة عن الاستجابة المبكرة وعن التخطيط الطويل الأجل.
- (2) ينبغي على برامج بناء قدرات الصمود الطويلة الأمد أن تستطيع التكيف مع الظروف المتغيرة. وينبغي تشجيع مقدمي المساعدات على توفير دعم ينطوي على

- قدرة على الصمود ويمكن أن يتكيف بسهولة مع التحديات التي تفرضها الأزمات الممتدة ويستطيع الارتقاء بمستواه استجابة للصدمات ومسببات الإجهاد الجديدة. هناك عدد هائل من الآليات الموجودة بالفعل. ويتعين على مقدمي المعونة تحليل هذه الآليات عن كثب والنظر في كيفية مواءمتها واستخدامها بشكل أفضل وفي كيفية تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. ويساعد المزيد من المرونة والتعاون بين التمويل والبرمجة في مجال التنمية ومثليهما في مجال المساعدة الإنسانية على تحديد أوضح لمسؤوليات معالجة الانكشاف على الأزمات، وعلى تمكين البرامج من العمل على نحو أفضل للحيلولة دون تصاعد أزمات الأمن الغذائي لتتحول إلى حالات عوز حاد.
- (3) يتعين على مقدمي المعونة التأكد من أن قيود التمويل القصيرة الأجل لا تعيق فرص بناء القدرات على التكيف والصمود. وسيؤثر الانقطاع أو التأخير في تقديم الدعم، بما في ذلك البيروقراطي أو الإجرائي منهما، سلباً على معالجة انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية المنكشفة على الخطر. والمطلوب سياسات عملياتية رشيقة تفسح المجال للمرونة والقدرة على التكيف إزاء التغيرات المفاجئة في السياق، مع ما يصاحب ذلك من قدرات ومهارات.
- (4) من المطلوب تحول كبير كي تدار مخاطر الأمن الغذائي بمسؤولية من خلال بناء القدرات على التكيف والصمود والعمل المبكر والاستجابة المبكرة، بدلاً من تحميل هذا العبء لمن هم أكثر انكشافاً على الخطر وأقل قدرة على التأقلم. فاتخاذ موقف تنظيمي يقوم على إدارة المخاطر بدلاً من اجتناب المخاطر ضروري لحفز الاستجابة المبكرة لإشارات الإنذار المبكر للأزمة، وبذلك تحفظ الحيات وتحفظ سبل المعيشة. ومن الضروري إدراك الممارسين والحكومات والجهات المانحة لكون إدارة مخاطر أفضل عموماً، مع أن التنبؤات قد تكون خاطئة أحياناً. وينبغي على الحكومات والمجتمع الدولي استيعاب هذه المخاطر، بدلاً من السكان المتضررين.
- (5) لا ينبغي أن يضعف توفير الدعم أسس القدرات وهياكل الحوكمة المحلية. فالاستثمار في الحوكمة المحلية وفي صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي يساعد على ضمان أن تظل التدخلات والبرامج مطلعة ومستجيبة على حد سواء. وينبغي تشجيع برمجة المساعدة المرنة، وتمكين الأشخاص من الجمع بين مواردهم وقدراتهم الخاصة وبين الموارد المقدمة من خلال الدعم المحلي أو الدولي.
- (6) لذا ينبغي على مقدمي المعونة أن يكونوا على استعداد للنظر في المخاطرة في حالات الأزمة الممتدة بمستويات أكبر من الاستثمار الاحترازي المسبق. فقد تكون هناك أسباب مقنعة لعدم الاستثمار في التقليل المسبق من المخاطر لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة، ولكن لن يكون لعدم القيام بذلك معنى على الأمد الطويل، وقد يؤدي إلى وضع تصبح فيه الحاجة إلى المساعدة الإنسانية راسخة مستحكمة.
- (7)

39- **المبدأ 9- ضمان التعلم المنتظم من الخبرة وإدماجه في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة بغرض التحسين المستمر للسياسات والإجراءات.**

- (1) ينبغي أن تنتور الإجراءات المستقبلية بالخبرة الجماعية والنهج المجربة والدروس المستفادة التي استخلصها أصحاب شأن مختلفين على مدى سنوات عديدة خلال السعي إلى الحيلولة دون انعدام الأمن الغذائي ومعالجته في حالات الأزمة الممتدة،

- كما ينبغي على الممارسة في المستقبل أن تكون مصحوبة بنهج للتعليم المنتظم وإدارة المعرفة.
- (2) ينبغي أن تظل النهج والاستراتيجيات محددة بالسياق لتكون فعّالة. وينبغي الاستثمار في تحدي الممارسة والطرق الحالية واعتماد نهج جديدة ومحسنة ملائمة للسياق.
- (3) ينبغي الاستثمار في تطوير آليات لرصد وتحليل الأمن الغذائي والتغذية وقياس قدرة الأسر المعيشية على مواجهة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، وذلك لتدعيم البرامج القائمة على الأدلة وتأمين التحسينات الجارية. وبغية دعم ذلك، ينبغي تزويد جميع أصحاب الشأن بالقدرة على تخطيط وتنفيذ ورصد البرامج والمشاريع التي تتناول الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.
- (4) تحسين قدرة الإنذار المبكر الرسمية وفعاليتها عن طريق الاستثمار في قدرات الإنذار المبكر الوطنية، على أساس استعراض شامل للقدرات الموجودة والاحتياجات في المناطق المعرضة للخطر.
- (5) ينبغي على مقدمي/المعونة النظر في تطوير منابر وبرامج وعمليات لضمان اتخاذ إجراءات مبكرة، وذلك بتضمين البرامج الطويلة الأجل العمل على بناء قدرات قصيرة الأجل يمكنها التكيف وتوسيع نطاقها استجابة لإشارات الإنذار المبكر.

40- **المبدأ 10-** تحسين المساءلة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان المتضررين، لضمان أن تحدث الوقاية والاستجابة لانعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة في الوقت المناسب وأن تحترم حقوق الأفراد المتضررين من الأزمة.

- (1) تبين أن إخفاقات المساءلة أحد أسباب استمرار أوضاع الانعدام الحادّ للأمن الغذائي، خصوصاً في حالات الأزمة الممتدة، عندما تكون هياكل الحوكمة ضعيفة أو تكون المؤسسات الديمقراطية منقوصة أو غير موجودة.
- (2) ينبغي على المؤسسات ومكونات الوكالات والحكومات المنخرطة في تصميم وتنفيذ الاستجابات أن تكون خاضعة للمساءلة من السكان المتضررين. وينبغي لها على وجه التحديد أن تكفل طوال دورة البرنامج حصول جميع شرائح المجتمع المتضررة (مع الأخذ بالاعتبار نوع الجنس والعمر والتنوع) على المعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قرارات مستنيرة، وأن تكفل كذلك أن تستطيع هذه الشرائح المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها أو تكون ممثلة تمثيلاً عادلاً لدى اتخاذ مثل هذه القرارات وأن يكون بإمكانها توفير معلومات مرتدة وتقديم شكاوى حول المساعدة أو الخدمات المقدمة لها. وينبغي بذل جهود خاصة لضمان حماية الأشخاص المتضررين من أي شكل من أشكال الاستغلال أو الإيذاء، بما في ذلك الجنسي، من جانب أي شخص مرتبط بتنفيذ الاستجابة.
- (3) يساعد إعطاء الأولوية للإجراءات التي تستند إلى بيانات ومعلومات الإنذار المبكر ومشاورات أصحاب الشأن المتعددين وحقوق الإنسان والنهج القائمة على النتائج والأهداف الواقعية على تحقيق قدر أكبر من المساءلة عن نتائج الأمن الغذائي المحققة.
- (4) يتعين تطوير أدوات إضافية لتحديد الأدوار والوظائف التي يقوم بها مختلف أصحاب الشأن لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، بغية إسناد المسؤولية عن وظائف محددة لجهات فاعلة معينة. وينبغي استخدام كل أداة من هذه الأدوات لتفحص ما إذا كان يجري تلبية أية مسؤولية من المسؤوليات المعينة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في أزمة ممتدة أم لا، ومن ثم تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- (5) ينبغي على جميع الجهات الفاعلة المعنية إضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة الفعالة من أصحاب الشأن المتعددين على جميع مستويات ومراحل الأزمة الممتدة لضمان تحقيق نتائج السياسات والإجراءات.
- (6) ينبغي على جميع الجهات الفاعلة المعنية المشاركة في تطبيق المبادئ الواردة في برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وكذلك القوانين والأعراف التي تؤثر على التدخلات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة، وأن تكون مسؤولة عن قراراتها وإجراءاتها والآثار الناتجة عنها.
- (7) ينبغي على جميع أصحاب الشأن العمل على وضع أطر مشتركة للنهج القائمة على النتائج بغية معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، بالاستناد إلى تجارب المنابر الإقليمية الموجودة الرامية إلى تحسين الروابط بين الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة.
- (8) كي تكون خيارات الاستجابة مبررة، من الأفضل أن تختبر ويتضح أنها فعالة. وعلى الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تعمل معاً لاختبار نهج جديدة وإثبات نجاحها. ويمكن أن تساعد هذه الأنواع من الشراكة على دعم البرمجة المشتركة الطويلة الأجل المرنة والمصممة لتكون متجاوبة في الوقت المناسب في المناطق المعرضة للخطر التي تعاني أزمات ممتدة. وسيساعد ذلك على إثراء تصميم التدخلات لتحقيق أكبر قدر من المنفعة للمحتاجين وتجنب إلحاق الضرر بهم ولإنتاج بعض الافتراضات عن مسارات التغيير التي يمكن أن تخدم أساساً للرصد والإبلاغ عن نوع وحجم التدخلات المطلوبة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

المضي قدماً

- 41- يتحمل جميع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين مسؤولية نشر هذه المبادئ وتشجيع استخدامها في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.
- 42- سيُدمج النشر من خلال تنفيذ استراتيجية الاتصالات للجنة الأمن الغذائي العالمي بالاستفادة من الشبكات القائمة.
- 43- تُحث الحكومات الوطنية على تبسيط وإضفاء الطابع المؤسسي طوعاً على عمليات أصحاب الشأن المتعددين التي تشمل ما يلي:
- (1) استخدام مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي لمراجعة ومواصلة تطوير السياسات والإجراءات والاستثمارات والقدرات المؤسسية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة؛
 - (2) تقاسم الخطط والدروس المستفادة مع أصحاب الشأن الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك وثائق السياسات والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية العملية وأدوات ونتائج التقييم (مثلاً عن طريق منتدى معرفة لأصحاب الشأن المتعددين).
- 44- يشمل ذلك مراجعة وتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات ضمن الحالات المعرضة للخطر والمتضررة، وفي بلدان أخرى قد تؤثر سياساتها وإجراءاتها على الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة، بما في ذلك التعاون الدولي والمساعدة.

- 45- تُحثّ الجهات المانحة وشركاء التعاون والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني على تيسير مراجعات تشاركية خاصة بهم للسياسات والإجراءات وتقاسم الدروس المستفادة وخططهم لتحسين الأمن الغذائي والتغذية من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي.
- 46- ينبغي أن تتماشى مراجعات السياسات والإجراءات ورصدها مع المبادئ الخمسة الواردة في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية^{vii} وأن تسترشد "بإطار رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي" الذي صادقت عليه لجنة الأمن الغذائي العالمي^{viii}. وينبغي أن يكفل الرصد المساءلة من المعرضين للخطر والمتضررين وتمكينهم من تقديم معلومات مرتدة أثناء تنفيذ السياسات والإجراءات. وينبغي لآليات الرصد أن تستند إلى الآليات الموجودة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.
- 47- توفر المبادئ المبينة في هذه الوثيقة مرجعاً يمكن على أساسه قياس التقدم المحرز. فهي تتيح لجميع أصحاب الشأن فرصة الحكم على ما إذا كانت الإجراءات المقترحة منهم هم أو الإجراءات التي يتخذها آخرون مناسبة وذات صلة، وفرصة أن يكونوا خاضعين للمساءلة عن ذلك.
- 48- لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنتدى العالمي الذي يمكن فيه لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تتعلم من تجارب بعضها البعض وتقيم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وأغراض برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي واستمرار ملائمة وفعالية وأثر مبادئ العمل.
- 49- ستُدرج مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي في النسخ المُحدّثة من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، وعلى لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تراجع هذه المبادئ وتحديثها كل خمس سنوات بالاستناد إلى الدروس المستفادة.
- 50- على المستوى العالمي، ينبغي على مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية أن يشرف على إنشاء وعمل مجموعة عمل فنية لأصحاب الشأن المتعددين. وينبغي على مجموعة العمل الفنية أن توفر وتيسر الدعم المدفوع بالطلب إلى المناطق والبلدان لوضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات وتجميع ونشر الدروس المستفادة (مثلاً من خلال منبر معرفة) ودعم تحديث مبادئ العمل الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي استخدام القدرات القائمة، حيثما كان ذلك ممكناً، كما ينبغي أن تقدم مجموعة العمل تقاريرها إلى مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية سنوياً على الأقل ووفقاً للتوجيهات المعتمدة في "إطار رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي".

الجزء 2 - تحويل المبادئ إلى إجراءات

الملحق ألف - أمثلة توضيحية للسياسات والإجراءات

ألف-1 مقدمة

هذا الملحق موجه إلى صنّاع السياسات والقرار المسؤولين عن تصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة. وهو يهدف إلى إلهامهم وتوجيههم لدى وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات تمثيلاً مع مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ويُشجّع مستخدمو هذا الملحق على استكشاف الأمثلة والتوجيهات والأدوات بمزيد من التعمق والاتصال بالمعنيين في وضع هذه السياسات والبرامج والتوجيهات والأدوات بغية التعلم من تجارب الآخرين وتحديد النهج ذات الصلة في السياق الخاص بهم.

ويتضمن الملحق أنواع الموارد التالية فيما يتعلق بالمبادئ:

- أمثلة من السياسات والإجراءات الوطنية (بما في ذلك البرامج) لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة. وأحياناً ما تكون الأمثلة على الممارسات الجيدة محدودة – ومن هنا الحاجة إلى برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وترد بعض أمثلة على سياسات وإجراءات لا تلتزم بالمبادئ، بغية توضيح أوجه القصور في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- أمثلة عن مبادرات عالمية وإقليمية تهدف إلى دعم وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات على المستويين الإقليمي والقطري؛
- أمثلة عن المبادئ التوجيهية والأدوات التي يمكن أن تساعد في تنفيذ المبادئ؛
- إجراءات ممكنة يتعين تنفيذها لإعمال المبادئ.

ولا يعني إدراج الأمثلة الواردة في هذا الملحق (ألف) المصادقة عليها من لجنة الأمن الغذائي العالمي أو من الدول الأعضاء المفردة ومشاركين آخرين. فهي ترد هنا لأغراض إيضاحية فقط. وقد اختارها فريق الدعم الفني الذي دعم صياغة برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بحيث تستوفي المعايير التالية:

- تكون مرتبطة ارتباطاً واضحاً بعناصر المبدأ الذي تدرج تحته وتساعد في إظهار كيف يمكن تحويل ذلك المبدأ إلى عمل؛
- تعكس أنواعاً مختلفة من سياقات الأزمة الممتدة، مع عدم استخدام المثال الواحد أكثر من مرة إن كان ذلك ممكناً؛
- تعطي الأولوية للسياسات والإجراءات الوطنية التي تقودها الحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب الشأن، ولكن تقدم أيضاً أمثلة توضح على المستويين العالمي والإقليمي سياسات وإجراءات لكيانات إقليمية ومنظمات دولية وجهات مانحة ومنظمات غير حكومية دولية.

وكما ورد في قسم "المضي قدماً" من الجزء 1، من الجدير تشجيع صنّاع القرار ومديري البرامج في المستقبل على تقاسم الأمثلة الخاصة بهم على السياسات والاستراتيجيات والخطط والخطوط التوجيهية العملية وأدوات ونتائج التقييمات والدروس المستفادة، وما إلى ذلك.

يقصد من الأمثلة الواردة في هذا الملحق (ألف) أن تكون نقطة انطلاق لبناء مستودع عام للممارسات والأدوات الجيدة كمورد لجميع البلدان وكافة أصحاب الشأن في جهودهم الرامية إلى الحيلولة دون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة والتخفيف منهما ومعالجتهما.

المبدأ 1

ألف -1-1 ملاوي: نحو قانون وطني لإطار للأمن الغذائي والتغذية¹

ملاوي بلد يعاني من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي المزمن، وشهد في الماضي القريب أزمات غذائية حادة متكررة نتيجة للكوارث الطبيعية. وربع سكان ملاوي "فائقو الفقر"، ويقل دخلهم عن التكلفة التقديرية للأغذية التي توفر الحد الأدنى اليومي الموصى به من الأسعار الحرارية الغذائية.

تظهر علامات سوء التغذية المزمن على حوالي نصف الأطفال دون سن الخامسة. ويقدر أن 48 في المائة من الأطفال قصيرو القامة بالنسبة لأعمارهم (التقزم)، ووزن 30.6 في المائة قليل بالنسبة لأعمارهم (نقص الوزن)، ووزن 11.4 في المائة قليل بالنسبة لطولهم (الهزال). ويدفع الجفاف والفيضانات في المتوسط ما يقرب من 265 000 شخص نحو الفقر كل عام وتنتج خسارة سنوية متوسط نسبتها 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

لدى ملاوي مجموعة واسعة من السياسات والاستراتيجيات المصاغة جيداً والحسنة النية للتعجيل بإحراز تقدم في أعمال الحق في الغذاء الكافي. غير أن ما هو غائب فهو إطار أكثر صلابة يجمع ما بين السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعددة ويبيّن تآزرها. ويمكن من الناحية المثالية أن يؤسس هذا الإطار في القانون من خلال وضع قانون إطار وطني للأمن الغذائي والتغذوي/ الحق في الغذاء. وقد تلقى "المقرر الخاص" تشجيعاً على ذلك، إذ أعرب المحاورون في الحكومة والمجتمع المدني عن دعمهم لوضع مثل هذا القانون الإطار. واتخذت بالفعل خطوات أولى في هذا الاتجاه من خلال المناقشات التي جرت بشأن "مشروع قانون الأمن الغذائي" الذي أعد بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني من خلال "الشبكة الوطنية للحق في الغذاء".

ويقوم المقرر الخاص بتشجيع الحكومة على إحياء هذا المقترح بالتشاور مع أصحاب الشأن ذوي الصلة، بما في ذلك اللجان البرلمانية، ولجنة القانون الملاوي، ولجنة حقوق الإنسان الملاوي، ومنظمات المجتمع المدني، وروابط المزارعين والقطاع الخاص.

ألف -2-1 سيراليون: إنشاء آليات تسوية للنزاعات قائمة على المجتمع المحلي للتوسط ومواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والحق في الغذاء²

مكّن تقديم خدمات شبه قانونية مجانية لمجتمع محلي في سيراليون من إيجاد حلول محلية للتحديات وفي الوقت نفسه عزز المساءلة والشفافية. وقد تصدر ذلك "مركز الحصول على العدالة القانوني"، وتوضح التجربة وسيلة بديلة لحل النزاعات بين المواطنين أو المجتمعات المحلية وموظفي الإدارة العامة، حيث يكون التقاضي الرسمي مكلفاً للغاية أو لا يمكن الحصول عليه أو غير مقبول ثقافياً.

وقد تطورت التجربة على أربع مراحل:

¹ المصدر: البيان الختامي للبعثة من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، ملاوي 12-22 يوليو/ تموز 2013.

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13567&LangID=E>

² المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. مذكرة توجيهية: إدماج الحق في الغذاء الكافي في برامج الأمن الغذائي والتغذية. روما.

<http://www.fao.org/docrep/017/i3154e/i3154e.pdf>

- 1- التوعية بالحقوق، وإدخال دور المساعدين القانونيين في المجتمع المحلي؛
- 2- إنشاء مجالس رقابة مجتمعية طوعية يكون أعضاؤها بمثابة بوابة للمجتمع المحلي وقناة اتصال بين المساعدين القانونيين المتنقلين التابعين لمركز الحصول على العدالة القانوني والمجتمع المحلي؛
- 3- تحديد وبحث الحالات والتوسط فيها من خلال المساعدين القانونيين؛
- 4- إحالة القضايا المعقدة أو التي لم تحل إلى المحامي المشرف في المركز القانوني.

تضمنت الوساطة مشاركة أفراد من المجتمع المحلي وأطراف ثالثة مرتبطة بالدولة وأصحاب شأن يعملون في المنطقة. وشملت إحدى عشرة قضية بلغ عنها تتعلق بالأمن الغذائي وحلّ نزاع بين مالك أرض ومعهد سيراليون للبحوث الزراعية، وقضية ضد شركة بناء استولت على ممتلكات تعود لثلاثة من أفراد المجتمع المحلي ودمرت محاصيل دون تعويض ملاك الأراضي.

هكذا تم تمكين أفراد المجتمع من تقديم تقارير عن قضايا تؤثر على سبل معيشتهم ربما كانت لولا ذلك قد أهملت. وقد بدأت عملية تتولى فيها المجتمعات المحلية التحكم في معالجة هذه القضايا من خلال إنشاء مجالس رقابة في المجتمع المحلي على أنشطة المساعدين القانونيين وتقييم ما إذا كانت هذه الأنشطة تعود بمنافع؛ وتوفر معلومات للمجتمع المحلي؛ وتهيئ بيئة تعلم للوساطة السلمية في المنازعات المتعلقة بالغذاء، وذلك من خلال رفع الوعي بالحقوق.

المبدأ 2

ألف -2-1 هاييتي: هيئة مكافحة الجوع وسوء التغذية - منبر مشترك بين الوزارات لسياسات الأمن والتغذية³

حالات الطوارئ متكررة في هاييتي، وهي كثيراً ما تعرض للخطر المكاسب المحتملة من مكافحة سوء التغذية. وبالإضافة إلى الزلزال المدمر في عام 2010، دمرت الفيضانات في شمال البلاد نتيجة "إعصار ساندي" عدة مراكز إعادة تأهيل للتغذية، وعانت مناطق أخرى من انخفاض في الإنتاج الزراعي بسبب تلف المحاصيل. من هنا، تبحث هاييتي عن طرق لضمان دمج الاستجابة والتأهب لحالات الطوارئ بالكامل في نهجها للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وهيئة مكافحة الجوع وسوء التغذية مسؤولة على المستوى الوطني عن التوجيه الاستراتيجي للإطار الوطني الاستراتيجي لحكومة هاييتي لمكافحة الجوع وسوء التغذية. وقد وحد هذا الإطار وعزز ونسق جهود تسع وزارات وسبع وكالات مستقلة والصليب الأحمر الهايتي و21 برنامجاً حكومياً.

وينفذ الإطار الاستراتيجي الوطني برامج من خلال وزارات الحكومة في مجالات استراتيجية ثلاثة: (1) برامج شبكة الأمان الاجتماعي لتحسين إمكانية الحصول على الغذاء للفئات الأكثر انكشافاً على الخطر؛ (2) برامج استثمار زراعي لزيادة الإنتاج المحلي من الأغذية؛ (3) برامج تقدم الخدمات الأساسية، بما في ذلك برامج الصحة والتغذية وتحسين البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي وتخزين المحاصيل للأسر الأكثر انكشافاً على الخطر.

³ المصدر: <http://scalingupnutrition.org/sun-countries/haiti>.

وتتكون هيئة مكافحة الجوع وسوء التغذية على المستوى الوطني من ممثلين من مكتب رئيس الدولة ومكتب رئيس الوزراء والوزارات الرئيسية والبرلمان. ووحدة التنسيق الوطنية للإطار الوطني الاستراتيجي مسؤولة عن تنفيذ وتنسيق الأنشطة المعدة في هذا الإطار الوطني.

وتساهم وكالات الأمم المتحدة في الإطار الاستراتيجي الوطني وهيئة مكافحة الجوع وسوء التغذية من خلال لجنة فنية معنية بالتغذية على المستوى الوطني ومستوى الإدارات، كما من خلال الموائد المستديرة القطاعية. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مثال على تقديم منظمة دولية دعماً لوضع سياسات وإجراءات يملكها البلد من خلال مشاركة أصحاب الشأن المتعددين.

ألف -2-2 الساحل وغرب أفريقيا: التحالف العالمي للتكيف والصمود⁴

يقدر أن 20 في المائة من السكان (12 مليون نسمة) عبر منطقة الساحل يعانون انعدام أمن غذائي مزمن ومعرضون لتأثيرات الجفاف ومواسم الحصاد الرديئة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والصراع. وكما في "القرن الأفريقي"، تشهد منطقة الساحل ضيق الفجوات الزمنية بين أزمات الجوع، إذ وقعت في الأعوام 2005 و2008 و2010 و2012 أحداث كبرى أدت إلى إضعاف قدرات سكان المنطقة على الصمود.

في عام 2012، أطلق الاتحاد الأوروبي شراكة جديدة لتعزيز التكيف والصمود في منطقة الساحل إزاء الأزمات في المستقبل. وتسعى "مبادرة التحالف العالمي للتكيف والصمود في الساحل" هذه إلى ضمان تعامل الناس في منطقة الساحل مع الجفاف في المستقبل تعاملًا أفضل. وتنطلق المبادرة من الافتراض أن الاستجابة لحالات الطوارئ في الأزمات، مثل تلك التي ضربت منطقة الساحل في السنوات الأخيرة، أمر حاسم لإنقاذ الأرواح، ولكن مع ذلك حان الوقت لبذل جهود متواصلة لمساعدة الناس في الساحل على مواجهة الأزمات المتكررة بشكل أفضل وبذل جهد خاص تجاه من هم أكثر تعرضاً للخطر.

تهدف مبادرة التحالف العالمي للتكيف والصمود في الساحل إلى تعزيز التآزر والتماسك والفعالية في مبادرات التكيف والصمود في المنطقة. وتهدف إلى ".... الحد بنويًا وبقدر هام من الانكشاف على المخاطر الغذائية والتغذوية وبشكل مستدام عن طريق دعم تنفيذ سياسات لمنطقة الساحل وغرب أفريقيا". ويخضع التحالف العالمي للقيادة السياسية والتقنية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وتستند المبادرة على المنابر والشبكات الموجودة، وخصوصاً "شبكة منع الأزمات الغذائية"، وتبني على هدف "القضاء على الجوع" خلال السنوات العشرين القادمة. والنهج الأساسي للتحالف هو توجيه جهود أصحاب الشأن الإقليميين والدوليين نحو إطار نتائج مشترك. وتحدد خريطة طريق إقليمية، اعتمدت في أبريل/ نيسان عام 2013، الأهداف والتوجهات الرئيسية للتحالف العالمي بقيام البلدان بتحديد "أولويات التكيف والصمود الوطنية".

توضح مبادرة التحالف العالمي للتكيف والصمود في الساحل نهج تحالف إقليمي يتحلى بأهداف مشتركة وإجراءات متكاملة على ثلاثة مستويات: (1) المحلي، عن طريق دعم مجتمعات ومبادرات وآليات محلية؛ (2) الوطني، عن طريق دعم برامج استثمار وآليات بناء توافق في

⁴ المصادر: <http://globalallianceforaction.com>; <http://www.oecd.org/site/rpca/agir/#nnp>

http://ec.europa.eu/echo/policies/resilience/agir_en.htm

الآراء قائمة؛ (3) الإقليمي، عن طريق دعم الخطط والآليات الإقليمية التي وضعتها المنظمات الإقليمية الثلاث (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل). ويجمع هذا التحالف العالمي معاً الحكومات والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين، فضلاً عن المجتمع المدني.

المبدأ 3

الف-3-1 أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية: تحليلات حالة الأمن الغذائي الوطني باستخدام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية⁵

صمم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية لتلبية احتياجات صنّاع القرار بتزويدهم وفي الوقت المناسب بمعارف شاملة تدعم اتخاذ الإجراءات بشأن حالة الأمن الغذائي في المناطق المختلفة. ولا يتوافق نهج التصنيف المتكامل مع مبدأ ضمان ودعم تحليل الأمن الغذائي والتغذية الشامل فحسب، بل يتسق أيضاً مع المبادئ الأخرى لبرنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي:

- شامل – تحليلات للأسباب الكامنة والمخاطر والقدرة على التكيف والصمود والنتائج؛
- قائم على الأدلة؛
- متعدد أصحاب الشأن؛
- إطار تحليلي مشترك؛
- يُمكن تحقيق توافق للآراء تقني لتتوير صنع القرار؛
- يحمي التحليل التقني القائم على حقوق الإنسان من المصالح السياسية والمؤسسية؛
- يرصد التغيرات ويوفر الإنذار المبكر.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: منذ عام 2008، كان هناك تصاعد في إضفاء الطابع المؤسسي على نهج التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية والتملك الحكومي له. في البداية، كانت منظمة الأغذية والزراعة تقود التصنيف، لكن ملكيته نقلت لاحقاً إلى وزارة الزراعة. وفي السنوات الأخيرة تولت الحكومة القيادة الكاملة للتصنيف، في حين توفر منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي المساعدة التمويلية والإدارية والتقنية. وقد كان التصنيف ولا يزال مؤثراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية في لفت الانتباه إلى حالات الطوارئ الإنسانية والأزمات الممتدة في كل من الجزء الشرقي من البلاد (جنوب وشمال كيفو بصفة خاصة) والجزء الغربي من البلاد (خط الاستواء). وتستخدم نتائج تحليل التصنيف، على سبيل المثال، لتوجيه قرارات "الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ" المتعلقة بالتمويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تستخدمها الجهات المانحة في صنع القرار وفي تحديد مخصصات التمويل.

أفغانستان: بدأ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية في أفغانستان في عام 2012. وفي البداية كانت هناك صعوبات عديدة، مثل الافتقار إلى البيانات والقدرات المتدنية والشواغل الأمنية. وعلى الرغم من هذه القضايا، نفذ التصنيف بنجاح، وفي فترة قصيرة من الوقت اكتسب تأييداً واسعاً من الحكومة والجهات المانحة وأصحاب الشأن الآخرين. وتحسنت تغطية وجودة التحليل فأصبح يغطي البلد بأكمله. ويتواصل إضفاء الطابع المؤسسي على التصنيف في البلد بفضل الاهتمام والدعم المتواصل من الحكومة والشركاء في التصنيف والجهات المانحة.

⁵ المصدر: <http://www.ipcinfo.org/>

ألف - 2-3 جنوب السودان: تحليل القدرة على التكيف والصمود كمؤشر لأثر المشاريع⁶

بناء القدرة على التكيف والصمود وسيلة من أقوى الوسائل للتخفيف من - أو حتى الحيلولة دون - انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وينبغي أن ينعكس ذلك في كيفية تطوير الاستجابات الإنسانية والتنمية. فالقدرة على التكيف والصمود هي التي تكفل ألا تكون للصدمات عواقب تنموية سلبية طويلة الأمد، بما في ذلك على الأمن الغذائي للأسرة المعيشية.

وقد طوّرت منظمة الأغذية والزراعة، بالعمل مع الشركاء، منهجية لقياس قدرة الأسر المعيشية على التكيف والصمود لتهديدات الأمن الغذائي الناجمة عن الصدمات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان. ويحدد نموذج "قياس وتحليل مؤشر القدرة على التكيف والصمود" العوامل التي تجعل الأسرة المعيشية قادرة على التكيف والصمود لانعدام الأمن الغذائي ويزن هذه العوامل ويتتبع استقرارها بمرور الزمن. وفي الإطار التحليلي لنموذج القياس والتحليل هذا تفسر القدرة على التكيف والصمود لماذا تتمكن أسرة معيشية ما من العودة إلى المستوى المطلوب من الأمن الغذائي بينما لا تتمكن أسرة معيشية مشابهة من ذلك. ويوفر النموذج قاعدة أدلة لتصميم وإنجاز ورصد وتقييم المساعدة للسكان المحتاجين بقدر أكبر من الفعالية، استناداً إلى ما هم في أمس الحاجة إليه.

ويجري استخدام مؤشر القدرة على التكيف والصمود في جنوب السودان كمؤشر على أثر المشاريع على تحسين استقرار المجتمع وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. وقد استكمل خط أساس في عام 2012، وسيجري المسح النهائي بمجرد استقرار الوضع الأمني. وسيكشف تحليل مقارن أثر ظهور العنف مجدداً على قدرة السكان المستهدفين والمنطقة المستهدفة. وستستخدم النتائج من أجل (1) رصد التقدم المحرز والإنجازات بانتظام، فيما يتعلق بنتائج الأمن الغذائي بالنسبة للأسر المعيشية في المشروع، (2) توليف الدروس المستفادة وتزويد الجهات المانحة وأصحاب الشأن بالمعارف لتتوير التخطيط والاستثمارات في المستقبل، (3) تقديم ملامح مفصلة للأمن الغذائي، مع تفاصيل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والإنتاج الزراعي والقدرة على التكيف والصمود.

يساهم هذا العمل المبتكر في الأدلة المتنامية على دور تحليل القدرة على التكيف والصمود في تحسين الاستجابات للسكان المتضررين من الأزمة وسيوجه التحسينات في تصميم التحليل في المستقبل.

ألف - 2-3 باكستان: منهجية تقييم تعافي سبل العيش المعتمدة على أصحاب الشأن المتعددين⁷

تقييم تعافي سبل العيش أداة مسح اعتمدها "المجموعة المعنية بالأمن الغذائي في باكستان" التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات" لقياس الأثر والتعافي من أحداث الفيضانات الرئيسية (السنوية) المتعاقبة في الجزء الجنوبي من البلاد وقدرة الأسر المعيشية المتضررة من الفيضانات على التكيف والصمود. وهي أداة متعددة أصحاب الشأن وافقت الحكومة عليها على كل من المستوى المحلي والإقليمي والاتحادي ووضعت ونفذت بطريقة عالية التشاركية من خلال "المجموعة المعنية بالأمن الغذائي في باكستان".

⁶ لمزيد من المعلومات: <http://www.foodsec.org/web/resilience/measuring-resilience/en/>.

⁷ أنظر: <http://foodsecuritycluster.net/countries/pakistan>.

يتداول أصحاب الشأن النتائج الأولية ويبحثونها على مستوى الأقاليم، وتعدّد حلقات عمل لتحقيق توافق في الآراء حول النتائج والآثار المترتبة على البرمجة. وقد تكرر تقييم تعافي سبل العيش على مدى ثلاثة أعوام متتالية (2011 و2012 و2013) ما يتيح تحليل أطول أمداً لوجهات سبل العيش وفعالية التدخلات المصممة لدعم التعافي.

والتحليل شامل ويعالج كلاً من الأسباب المباشرة والأسباب الكامنة للانكشاف على المخاطر، ويقدم أيضاً في الوقت ذاته تقييماً لنوعية وكمية وملاءمة دعم سبل العيش في سياق انكشاف مزمن على الأخطار الطبيعية وتحديات حوكمة معقدة.

ويوفر تكرار المسح على مدى سنوات متعاقبة قاعدة أدلة هامة للدعم المستمر والموجه إلى المجتمعات المحلية والأسر المعيشية المتضررة من الصدمات المتكررة والممتدة. ويتيح استخدام عينات كبيرة القيام بتقديرات دقيقة للغاية بشأن وضع ومسار رأس المال البشري والطبيعي والمادي والمالي والاجتماعي، فضلاً عن نتائج الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية.

المبدأ 4

ألف -4-1 القرن الأفريقي: مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة ووحدة تحليل القدرة على التكيف والصمود الإقليمية

استجابة للجفاف الشديد الذي اجتاحت المنطقة في عام 2010/2011، كُلفت أمانة "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية" بتنسيق تصميم وتنفيذ استراتيجية مبادرة لمواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة.

وقد طوّرت الاستراتيجية مع المؤسسات المتخصصة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأيضاً مع الجهات الفاعلة العامة غير الحكومية في الدول الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين المتضررين بالجفاف أو المنخرطين في الاستجابة لآثاره، بما في ذلك المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية.

وستوجه هذه الاستراتيجية وستثري، بين عامي 2013 و2017، عملية تنفيذ مبادرات للتكيف والصمود في مواجهة الجفاف على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وستكون موحدة ومنسقة في إطار التنسيق العام الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وقيادتها. وتقرّر الاستراتيجية بالحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمنين، وتعالج الفقر والتدهور البيئي المتجذرين بقوة لبناء قدرة المجتمعات المحلية والأسر المعيشية على التكيف والصمود في مواجهة آثار الجفاف والصدمات الأخرى في المنطقة. وهي تشمل مجالات تدخل سبعة ذات أولوية:

- إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية بصورة منصفة واستخدامها المستدام؛
- الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة والاستفادة من الخدمات المالية المتنوعة؛
- إمكانية الحصول على دعم لسبل المعيشة وعلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بصورة منصفة؛
- قدرات إدارة مخاطر الكوارث والتأهب لتقديم استجابات فعالة؛
- توليد واستخدام البحث والمعارف والتكنولوجيا والابتكارات؛
- منع نشوب الصراعات وحلّها وبناء السلام؛

■ آليات تنسيق وترتيبات مؤسسية وتحسين للشراكات.⁸

وفي عام 2013، طلبت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي إنشاء "وحدة تحليل القدرة على التكيف والصمود" لدعم الاستراتيجية من خلال تحسين قياس وتحليل القدرة على التكيف والصمود على المستوى الإقليمي. وستضمن هذه الشراكة التعاونية ومدتها 5 سنوات أن تطور وتملك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها وسائر أصحاب الشأن ذوي الصلة القدرة في المستقبل على استكمال التحليلات القوية للقدرة على التكيف والصمود لتصميم وتنفيذ وتقييم أثر البرامج والسياسات بالاستناد على الأدلة.

وتوضح استراتيجية مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة وضع إطار مشترك لتطوير البرامج الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز مقاومة الجفاف بالاعتماد على نهج ابتكارية وبناء الاستدامة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ألف -4- 2 إثيوبيا: برنامج مختلط للإغاثة والتنمية⁹

يستتبع اعتماد منظور التكيف والصمود إيجاد سياسات وإجراءات تقوم بابتكار جسور بين قطاعي الإغاثة والتنمية. وفي العقد الماضي، جربت حكومة إثيوبيا وجرب شركاء دوليون في التنمية متنوعون برامج جديدة تمزج عناصر من الإغاثة ومن التنمية معا.

وفي عام 2005، أنشأت حكومة إثيوبيا برنامج شبكة الأمان الإنتاجي كجزء من استراتيجية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المزمن. وكان ذلك حلاً مبتكراً لمشكلتين رئيسيتين هما: (1) الطبيعة المؤقتة المتفاوتة التي لا يمكن الركون إليها لبرامج التحويلات التقليدية، و(2) الرأي الشائع الذي يذهب إلى أن التركيز المفرط على الإغاثة يعيق التنمية الريفية المستدامة. فمن خلال الجمع بين الحماية الاجتماعية وبناء الأصول العامة، يساهم برنامج شبكة الأمان الإنتاجي في إثيوبيا بكل من الإغاثة والتنمية الطويلة الأمد على حد سواء.¹⁰

ويوفر برنامج شبكة الأمان الإنتاجي في إثيوبيا النقد أو الغذاء لمن لديهم احتياجات غذائية يمكن التنبؤ بها بطريقة تمكنهم من تحسين سبل معيشتهم – فيصبحون أكثر قدرة على التكيف مع آثار الصدمات في المستقبل والصمود في وجهها.

ومع ذلك، هناك أوقات تؤدي فيها صدمة ما إلى انعدام أمن غذائي عابر يتجاوز حجمه ما تستطيع شبكة الأمان الإنتاجي معالجته، ما يتطلب دعماً مؤقتاً إضافياً. وفي مثل هذا الوضع يأتي التمويل الإضافي من ميزانية شبكة الأمان للطوارئ، وعندما يستنفذ ذلك يأتي التمويل الإضافي من آلية

⁸ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. 2013. استراتيجية مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة – مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة.

⁹ المصادر: Humanitarian Exchange Magazine، الإصدار 53، مارس/ آذار 2012. "كيف يستجيب برنامج شبكة الأمان الإنتاجي في إثيوبيا إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة في القرن الإفريقي؟" (<http://www.odihpn.org/humanitarian-exchange-magazine/issue-53>)

¹⁰ المؤشر العالمي للجوع 2013. Welthungerhilfe/ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية/ Concern Worldwide (<http://www.ifpri.org/ghi/2013>)

تمويل المخاطر. وفي أوقات الأزمات، تتيح آلية تمويل المخاطر لشبكة الأمان توسيع نطاقها بهدف تقليص الإطار الزمني "النموذجي" للاستجابة الإنسانية، إذ تتلقى الأسر المعيشية المساعدة قبل حدوث الأزمة.

ويلاحظ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية لعام 2012 أن الاستجابة المبكرة للتحذيرات وتوسيع نطاق برنامج شبكة الأمان الإنتاجي في إثيوبيا ساعدا إلى حد كبير على تقليل الأثر العام للأزمة الغذائية في العام 2011. وقدرت التكلفة لكل مستفيد في المناطق التي استخدم فيها البرنامج الموسع 53 دولاراً أمريكياً، مقارنة بـ 169 دولاراً أمريكياً استخدمت فيها معونة غذائية إنسانية تقليدية.¹¹

وكمثال على برنامج حماية اجتماعية ممتلك من البلد طويل الأجل يبني سبل معيشة قادرة على التكيف والصمود ويمكن توسيع نطاقه للاستجابة للصدمات، لدى برنامج شبكة الأمان الإنتاجي في إثيوبيا الكثير مما يقدمه من الدروس المستفادة لتطوير نهج مشابهة في أماكن أخرى.

الف 3-4 البرمجة المبتكرة: التحويلات النقدية

هناك أدلة متزايدة على أن للتحويلات النقدية مجموعة من الآثار الإيجابية وأنها تحقق فائدة جيدة من المال المنفق. وقد يكون استخدام التحويلات النقدية والقسائم طريقة سريعة وفعالة من حيث التكلفة لتقديم المساعدة في حالات الأزمة الممتدة. ففي الظروف المناسبة، قد تمكن المستفيدين من اتخاذ قرارات واختيارات بشأن احتياجاتهم الخاصة، فضلاً عن تعزيز الأسواق والاقتصادات المحلية دون آثار تضخمية جانبية ضارة.

وينفذ عدد متزايد من الجهات المانحة والوكالات برامج قائمة على التحويلات النقدية ووضع سياسات ملائمة، بما في ذلك:

- أعلنت مراجعة المعونة الثنائية لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (2010-2011) عن زيادة الالتزامات لبرامج التحويل النقدي بتقديم تمويل كبير إلى كينيا وباكستان وإثيوبيا وبنغلاديش.¹²
- جعل الاتحاد الأوروبي من برامج التحويلات النقدية والقسائم أولوية قطاعية. فقد زادت بين عامي 2007 و2010 نسبة هذه الأنواع من برامج التمويل إلى أكثر من الضعف، والآن تحتوي جميع برامج المساعدة الغذائية للمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية في هايتي وباكستان عنصر تحويلات نقدية أو قسائم.¹³
- في عام 2008، نفذ برنامج الأغذية العالمي سياسته بشأن "القسائم والتحويلات النقدية باعتبارها أدوات للمساعدات الغذائية: الفرص والتحديات". ومنذ ذلك الحين ازدادت برامج التحويلات النقدية والقسائم إلى حد كبير، فازداد عدد المشاريع المخطط لها من خمسة تدخلات في عام 2008 إلى 35 تدخلاً في عام 2010.¹⁴

¹¹ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية 2012.

¹² المصدر: وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، 2011. متاح على الموقع: http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2012/07/GHA_Report_2012-Websingle.pdf.

¹³ المصدر: المفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية والحماية المدنية (المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية)، 2013. متاح على الموقع: <http://r4d.dfid.gov.uk/PDF/Articles/cash-transfers-literature-review.pdf>.

¹⁴ برنامج الأغذية العالمي، 2011. متاح على الموقع: http://ec.europa.eu/echo/policies/sectoral/cash_en.htm.

¹⁵ برنامج الأغذية العالمي، 2011. متاح على الموقع: <http://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/resources/wfp232630.pdf>.

وفي عام 2012، تلقى الصومال 33 مليون دولار أمريكي من برامج تحويلات نقدية إنسانية¹⁵. ويوفر تنويع، هو النقد مقابل العمل، إغاثة نقدية فورية ويؤسس في الوقت نفسه قاعدة لتعاف متوسط الأمد، وذلك من خلال إعادة بناء سبل المعيشة والبنية التحتية. وتضمن فرص العمل التي يوفرها برنامج النقد مقابل العمل بقاء الناس المنكشفين على الخطر في مجتمعاتهم المحلية، ما يجنب المزيد من التشرّد ويمكن من الحفاظ على علاقات اجتماعية سليمة. وعندما يقترن برنامج النقد مقابل العمل بتدخلات أخرى، فإنه يساعد على بناء جذور استقرار يحول دون تكرار الأزمات.

ومع اكتساب استخدام برامج التحويلات النقدية في الحالات الإنسانية تقديراً متزايداً، يجري الآن بمزيد من التفصيل بحث جدوى توسيع نطاقه وقياس فعاليته، خصوصاً من منظور جنساني. ومن شأن إشراك المستفيدين ومجتمعاتهم بصورة أكثر انتظاماً في رصد وتقييم برامج التحويلات النقدية وأخذ القضايا الجنسانية وقضايا التغذية بالاعتبار في تصميم البرامج¹⁶ أن يحسّن فعاليتها¹⁷.

الف 2-4 الضفة الغربية وقطاع غزة: الزراعة في المناطق الحضرية كاستجابة لانعدام الأمن الغذائي

تبين أن نهج الزراعة في المناطق الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة يزيد في الأمدين الطويل والقصير الأمن الغذائي والتغذية ويولد الدخل والعمالة، كما يساهم في التمكين والاندماج الاجتماعي. وفي سياق القيود على إمكانية الحصول على الأراضي وتضخم أسعار الغذاء والتحضر والكثافة السكانية المرتفعة جداً، تلعب الحدائق المنزلية وعلى الأسطح دوراً حيوياً في بناء قدرة الأسر المعيشية الفلسطينية على التكيف والصمود.

واعتماداً على ابتكارات المجتمع المحلي، وضع العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في قطاع غزة، بما في ذلك لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية واتحاد لجان العمل الزراعي ومنظمة أوكسفام إيطاليا برامج تنمية زراعية حضرية وشبه حضرية تساعد على دعم العناصر التالية:

- سلاسل القيمة الزراعية الحضرية؛
- مشاريع تجميع المياه الحضرية؛
- التأهيل المتكامل للأراضي والزراعة؛
- الوصول إلى الأسواق المحلية؛
- الابتكار والبحوث؛
- المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؛
- تعزيز الإنتاجية والحد من هدر الأغذية؛
- تحسين التغذية والنظم المأمونة لإنتاج أغذية.

¹⁵ المصدر: تقرير المساعدة الإنسانية العالمية، 2013. متاح على الموقع:

<http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2013/07/GHA-Report-2013.pdf>. ويستند التقرير على تحليل قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة.

¹⁶ أنظر <http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ib79.pdf>، الصفحة 6، للاطلاع على أفكار من النيجر بشأن التحويلات النقدية والنتائج التغذوية.

¹⁷ وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، 2013. متاح على الموقع:

www.gov.uk/government/news/dfid-research-transforming-cash-transfers

ويلقى هذا النهج التقدير من الوكالات والمنظمات الدولية أيضاً. فمنذ عام 2011، دعمت منظمة الأغذية والزراعة إنشاء 550 حديقة على السطح وفي الفناء الخلفي في غزة، كما جربت نظم الاستزراع المائي- السمكي aquaponics systems، وهذه حدائق عمودية على الأسطح وفي الأفنية الخلفية متصلة بأحواض أسماك. ويستفيد نظام الإنتاج المتكامل هذا من التآزر بين تربية الأسماك والبستنة، وينجح حيث لا توجد أراض وتكون المساحة صغيرة جداً والموارد شحيحة. وفيه تستخدم نفايات المياه من أحواض الأسماك لري حدائق الأسطح العمودية، فتفعل فعل أسمدة عضوية لتزيد إنتاج الخضر والفاكهة دون الحاجة إلى أسمدة كيماوية. وبالمقابل، تستخدم النفايات النباتية لتغذية الأسماك. ونظم الاستزراع المائي-السمكي مصدر رخيص للبروتين الحيواني والفيتامينات، ما يحسن إلى حد كبير تغذية وصحة الأسر المعيشية المنكشفة على الخطر.¹⁸

المبدأ 5

ألف -5-1 جنوب السودان: استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني¹⁹

كانت الخطوط التوجيهية الطوعية التي أقرت في مايو/ أيار 2012 أول إنتاج رئيسي للجنة الأمن الغذائي بعد إصلاحها، وحظيت بترحيب كبير. وتعزز هذه الخطوط الأمن الغذائي والتنمية المستدامة عن طريق تحسين الحصول المأمون على الأراضي ومسايد الأسماك والغابات وحماية حقوق الحيازة المشروعة لملايين الأشخاص، ومن بينهم العديد من الفقراء وممن يعانون انعدام الأمن الغذائي. وهي وثيقة مرجعية لتصميم المشاريع الجديدة لإدارة الأراضي - ومن الأمثلة الحديثة العهد تصميم مشروع "الإدارة المتكاملة للأراضي" الجديد في صربيا.

ولا يستطيع أي بلد تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية ككل، ذلك أن طيف الموضوعات المشمولة واسع ضخم. فلكل بلد أولوياته الخاصة به، وأيضاً وبالقدر نفسه من الأهمية مراحل تنمية مختلفة حيال كل موضوع من الموضوعات. ولذا تُنصح البلدان بالقيام بعملية تقييم ذاتي لوضع حوكمة الحيازة فيها.

ويخطط جنوب السودان لاستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية لوضع "سياسة حيازة أراض زراعية" وخطة عمل لتنفيذها ورصدها. وقد طلبت الحكومة الدعم التقني والمؤسسي لذلك من منظمة الأغذية والزراعة. وستتوافق سياسة حيازة الأراضي الزراعية مع مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية وإطار "مبادرة سياسات الأراضي في القارة الأفريقية" وخطوطها التوجيهية، وستكون عملية تشاورية يشترك فيها أصحاب الشأن الرئيسيون من المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق وتوفر الأساس لمبادرات دعم حيازة الأراضي الجارية والمتوقعة وإنشاء تآزر معاً.

وتدخل منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا المراحل الختامية لتوقيع "مذكرة تفاهم" تعزز الروابط وتحقق التآزر بين الخطوط التوجيهية و"مبادرة سياسات الأراضي في القارة الأفريقية" عبر المنطقة بأسرها.

ألف -5-2 ولاية شمل كردفان، السودان: تجربة منظمة إس.أو.إس (SOS) الساحل في تحويل النزاعات بين الرعاة والمزارعين²⁰

¹⁸ أنظر: http://www.preventionweb.net/files/33680_fao.pdf.

¹⁹ أنظر: <http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/>.

يوضح المثال التالي إمكانية أن تفاقم مشاريع إنمائية حدة الصراع على الموارد الطبيعية وأهمية العمل مع المؤسسات العرفية القائمة حتى في حالة الاضطراب وعدم اليقين.

كان الهدف من المشروع "تصميم وتنفيذ استراتيجية طويلة الأجل على مدى فترة من 10 إلى 20 سنة لإدارة موارد الغابات في محمية العين والمنطقة العازلة المحيطة بطريقة مستدامة، مع الأخذ بالاعتبار بعض الاحتياجات الملحة للسكان المحليين، وهي: ضمان الحصول على الطاقة المتجددة ووقف التدهور البيئي السريع". وكانت هناك أربع بؤر تنفيذ رئيسية – الإرشاد لتعزيز عدد من أنشطة الموارد الطبيعية الموجهة (مثل الموامد المحسنة ومستجمعات الأمطار الصغرى والمشاتل القروية، وما إلى ذلك)؛ وتعزيز الإدارة المحلية للغابات؛ والعمل البحثي؛ وتعميم الدروس المستفادة.

واستهدف المشروع القرويين الذين يعيشون حول غابات العين، عاملاً معهم على تحديد السبل الكفيلة بالمحافظة على موارد الغابات المحلية، بالحد من الطلب على خشب الوقود ومواد البناء. وحدد السكان المحليون كيف ستدار الغابات ومن سيديرها ولأي غرض، وبدأت إعادة تأهيل الغابات القائمة.

وأحرز المشروع تقدماً حقيقياً، ولكن بعد مرور بعض الوقت، أصبح من الواضح أن استبعاد الرعاة، الذين يعتمدون أيضاً على الموارد في المنطقة، يهدد استدامة الإنجازات التي تحققت ويحتمل أن يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة بين الرعاة والمزارعين المقيمين. وازداد الوضع سوءاً عندما خصصت الحكومة مساحة شاسعة من المراعي لشركة خاصة.

وقرر المشروع العمل للمساعدة على إيجاد حل للوضع. فقد كان التقاعس عن ذلك يهدد العديد من الإنجازات التي حققها المجتمع المحلي بدعم من المشروع على مدى السنوات الثماني الماضية. فقام المشروع بالتدريب في مجال تحليل وحل النزاعات، إلى جانب أفراد من المجتمع المحلي والحكومة ومجموعات المجتمع المدني التي تتعامل تقليدياً مع حالات النزاعات. وحدد المشروع منطقة كان العاملون فيه يعرفونها جيداً ويمكنهم فيها تجربة نهج لحل الصراع بدعم من القيادات المحلية والمجتمع المحلي.

وكانت إحدى النتائج الرئيسية التوصل إلى اتفاق تم بالتفاوض بين مزارعي جبرور ورعاة صبيحات على استخدام وإدارة موارد ملكية مشاعية في المنطقة، ما أدى إلى تحسين العلاقات المجتمعية والاعتراف بحقوق الرعاة وتقليل الصدامات بين الرعاة والمزارعين.

ألف -3-5- تضيق الفجوة بين الجنسين: تحسين العوائد²¹

يتناول تقرير حالة الأغذية والزراعة 2010-2011 الحجج التي تدعم معالجة قضايا المساواة بين الجنسين في قطاعي الزراعة والعمالة الريفية. فأداء قطاع الزراعة أقل مما يجب في كثير من البلدان النامية، جزئياً بسبب عدم حصول المرأة، بقدر مساو للرجل، على الموارد والفرص التي تحتاج إليها كي تكون أكثر إنتاجية.

²⁰ المصدر: [http://www.sahel.org.uk/pdf/Securing%20the%20Commons%20No.5%20\(English\).pdf](http://www.sahel.org.uk/pdf/Securing%20the%20Commons%20No.5%20(English).pdf)

²¹ حالة الأغذية والزراعة 2010-2011. <http://www.fao.org/docrep/013/i2050e/i2050e.pdf>

وتفرض الفجوة القائمة بين الجنسين على كاهل المجتمع تكاليف حقيقية من حيث فقدان الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي. فليس تعزيز المساواة بين الجنسين جيداً للمرأة فحسب، بل أيضاً للتنمية الزراعية. وتسهم المرأة إسهاماً أساسياً في الاقتصاد الريفي في جميع مناطق البلدان النامية، كمزارعة وعاملة وصاحبة مشاريع. غير أن أدوارها تتباين وتتغير بسرعة، ولذا ينبغي توخي الحذر لدى القيام بتعميمات، لكن هناك قاسماً مشتركاً في كل البلدان والسياسات: تحصل المرأة على أقل مما يحصل عليه الرجل من الأصول والمدخلات والخدمات الزراعية ومن فرص العمالة الريفية.

وفي كثير من الأحيان تكون النساء في حالات الأزمة الممتدة مسؤولات أساساً عن تلبية احتياجات الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من المياه والغذاء والطاقة. وقد وجد تقرير حالة الأغذية والزراعة 2010-2011 أن إعطاء المزارعات الفرص ذاتها في الحصول على الأصول والتمويل كما للرجال يمكن أن يساعد على زيادة الغلات في المزارع بنسبة 20 إلى 30 في المائة. وبشكل مشابه، تبين أن التحسينات في صحة الطفل والتغذية التي تتحقق بزيادة دخل المرأة 10 دولارات أمريكية ستطلب في المتوسط زيادة قدرها 110 دولارات أمريكية في دخل الذكر.

وفي حالات الأزمة الممتدة، وخصوصاً تلك المتأثرة بالصراعات حيث تميل أدوار المرأة في الزراعة إلى التوسع، يمكن أن يزيد هذا الناتج الزراعي الإجمالي ويعزز إلى حد كبير التعافي والأمن الغذائي والتغذية.

المبدأ 6

ألف - 1-6 السودان: برنامج جبال النوبة للدفع بتحول الصراع²²

كان برنامج جبال النوبة استجابة عملياتية في حالة طوارئ معقدة وممتدة عالجت بابتكار أزمة أمن غذائي ناشئة.

عزز برنامج جبال النوبة استجابة يقودها إقليم النوبة نفسه لتلبية احتياجات شعب جبال النوبة في السودان التي كانت مسرح صراع منذ عام 1985. وبدأ البرنامج في عام 2002 بعد أن كان جزء من المنطقة قد استبعد من المساعدة الرسمية لأكثر من عشر سنوات؛ وكانت المصادر التقليدية لسبل المعيشة قد دمرت وكانت إمكانية الحصول على الأراضي الزراعية التقليدية قليلة، كما شرد الكثيرون داخلياً.

وكان برنامج جبال النوبة متعدد الوكالات ومشارك الخطوط قد انبثق من عملية تخطيط استشاري دامت عامين ونصف العام شملت غالبية الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العاملة في المنطقة. وشكل تركيز البرنامج على تعزيز القيادة المحلية والقدرات القاعدية والتملك القوي من النظراء جوانب حاسمة الأهمية في هذا النهج. وبرز البرنامج لضمه مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة حول "مبادئ" مشتركة، وكان البرنامج العملي الوحيد في السودان الذي انضم إليه الطرفان المتحاربان كلاهما أثناء النزاع.

وبتهيئته لبيئة تمكينية يمكن من خلالها تنفيذ تدخلات تلبي الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل وتدعم بشكل أفضل تحويل الصراع وعمليات بناء السلام في المنطقة، ابتعد برنامج جبال

²² المصدر: Pantuliano, S. 2005. Changes and Potential Resilience of Food Systems in the Nuba Mountains Conflict (متاح على الموقع <http://www.fao.org/docrep/008/af141e/af141e00.htm>).

النوبة عن الاستجابات التقليدية لانعدام الأمن الغذائي المدفوعة من الخارج. فقد اعتمد، استناداً إلى الدروس المستفادة من "عملية شريان الحياة في السودان"، نهجاً يركز على بناء القدرات وتنشيط السوق والزراعة المستدامة، إلى جانب تحويل الصراع وبناء السلام.

ونجمت عن برنامج جبال النوبة، بوصفه شراكة تستند إلى مبادئ المشاركة، جهود منسقة وفعالة لمعالجة المحددات الرئيسية للصراع وانعدام الأمن الغذائي.

ألف 2-6 اتفاق الصومال: استراتيجية بقيادة قطرية متعددة أصحاب الشأن لبناء السلام وبناء الدولة تدمج بين الأمن الغذائي والأهداف الإنسانية²³

وضعت "الصفقة الجديدة للمشاركة في الدول الهشة" (الصفقة الجديدة) من خلال منتدى "الحوار الدولي لبناء السلام وبناء الدولة" الذي يتكون من بلدان مجموعة السبعة + مجموعة الـ 19 الهشة والمتأثرة بالصراعات وشركاء في التنمية ومنظمات دولية.

والصفقة الجديدة هي اتفاق بين الدول الهشة والشركاء لتغيير سياسة وممارسة المشاركة. وهي تقرّ بأن: "عمليات الحوار السياسي كثيراً ما أخفقت بسبب الافتقار إلى الثقة والاشتمالية والقيادة، وأن الشركاء الدوليين قد يتجاوزون في أحيان كثيرة المصالح الوطنية والجهات الفاعلة ليقدموا المعونة بطرق مفرطة التكنوقراطية تقلل من أهمية التساوق مع السياق الوطني والمحلي وتدعم النتائج القصيرة الأجل على حساب النتائج المتوسطة إلى الطويلة الأجل المستدامة الناجمة عن نظم بناء القدرات".

وتقترح الصفقة الجديدة أهدافاً رئيسية لبناء السلام وبناء الدولة وتركز على سبل جديدة للمشاركة وتحدد التزامات لبناء الثقة المتبادلة وتحقيق نتائج أفضل. وقد كان هناك بعض القلق من أن الصفقة الجديدة لا تعكس على نحو كاف شواغل الأمن الغذائي والتغذية، فمثلاً لا تنعكس مؤشرات الأمن الغذائي القوي بصورة جيدة في تقيييمات الهشاشة.

و"الاتفاق الصومالي" مثال على إطار استراتيجي شامل لتنسيق الجهود السياسية والأمنية وجهود التنمية لبناء السلام والدولة، استناداً إلى مبادئ الصفقة الجديدة.

وأحد الأهداف الاستراتيجية للاتفاق الصومالي هو "تنشيط وتوسيع الاقتصاد الصومالي، بالتركيز على تعزيز سبل المعيشة وتوليد العمالة والنمو الشامل القائم على قاعدة عريضة". ومن المسلم به أن للاقتصاد دور حاسم يلعبه في عمليات بناء السلام وبناء الدولة في الصومال، بما في ذلك توليد العمالة، وخصوصاً للشباب والنساء. وهناك أولوية معلنة لـ "...توفير دعم يولي الأولوية للقطاعات الإنتاجية، وعلى وجه التحديد قطاع الزراعة (الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك)". والأولوية الأخرى هي "... تعزيز التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بوضع أطر قانونية وتنظيمية وبناء القدرات في مؤسسات إدارة الموارد الطبيعية الرئيسية".

كذلك، فإن أصحاب الشأن في الاتفاق الصومالي ملتزمون بالمبادئ الإنسانية وبضمان توفير فرص كاملة للمحتاجين. وتعتبر الاستراتيجية الإنسانية 2013-2015، التي تركز على الاحتياجات

²³ المصدر: <http://www.pbsdialogue.org/The%20Somali%20Compact.pdf>؛ <http://www.newdeal4peace.org/about-the-new-deal/>؛ <http://www.newdeal4peace.org/wp-content/uploads/2013/01/new-deal-for-engagement-in-fragile-states-en.pdf>؛ <http://www.newdeal4peace.org/wp-content/uploads/2013/01/new-deal-for-engagement-in-fragile-states-en.pdf>

المنفذة للحياة كما على بناء القدرة على التكيف والصمود إزاء الجفاف والصدمات الأخرى، جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

ألف 3-6 المساعدة الغذائية في مينداناو، الفلبين: بناء السلام قبل السلام²⁴

جمع برنامج الأغذية العالمي في مينداناو بين التدخلات الفورية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتدابير المتوسطة إلى الطويلة الأجل لدعم إعادة التأهيل والتعافي والتنمية.

وشملت الأنشطة التغذوية المدرسية، وصحة وتغذية الأم والطفل، والغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التدريب، وتقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً. وتركزت الأنشطة في البلديات الفقيرة في مينداناو المتضررة بالنزاع، كما حددتها الحكومة وجبهة تحرير مورو الإسلامية.

وكُلف برنامج الأغذية العالمي بإجراء تقييم لفعالية هذا البرنامج بين يونيو/ حزيران 2006 ومارس/ آذار 2009، فبيّن التقييم أن أنشطة البرنامج دعمت بشكل غير مباشر عملية السلام. وأفاد المشردون داخلياً أن الوجود الدولي أعطاهم الأمل في المستقبل وفي العودة إلى أماكنهم الأصلية في نهاية المطاف. وعلى الرغم من بعض القلق حول نشوء اتكالية على المعونة الغذائية، ذكر المشردون داخلياً أنهم سيعودون فعلاً حالما تسمح الظروف الأمنية.

وكانت الوجبات المدرسية فعالة في جلب المزيد من الأطفال إلى المدارس وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء على مستوى الأسرة المعيشية، كما أنها زادت من مشاركة المجتمع المحلي. ادعى الآباء والأمهات أنهم اقتربوا من بعضهم البعض أكثر كمجتمع محلي وأصبحوا أقدر على الثقة بأفراد المجتمع الآخرين وأكثر مراعاة لاحتياجاتهم. كذلك عززت الوجبات المدرسية فرص الحوار بين الحكومة والمجتمعات المحلية المستهدفة.

وقد نُفذ برنامجا الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب على نطاق محدود، ومع ذلك كان لهما أثر إيجابي على المجتمع المحلي، فقد أصبح الناس أكثر تعاوناً وتولوا مشاريع جديدة معاً. ولم تؤد مشاريع الغذاء مقابل العمل إلى زيادة الاتكال على الدعم الخارجي ووفرت دعماً عينياً قيماً للأسر المعيشية.

وكان من الواضح أن أنشطة برنامج الأغذية العالمي عززت بناء السلام في المنطقة. فقد صرح المنفعون وأصحاب الشأن الآخرين لبعثة التقييم أن وجود البرنامج صدّ عنهم الجوع واليأس أيضاً. فقد شجعت أنشطة البرنامج المجتمعات المحلية على العمل معاً وكان لها أثر نفسي إيجابي، ووفرت عوائد سلام ساعدت على تعزيز الإحساس بالاستقرار بين الناس الأكثر تضرراً من الصراع في مينداناو.

المبدأ 7

ألف 1-7 موزامبيق: دور المؤسسات التقليدية²⁵

²⁴ المصدر: Brinkman and Hendrix, 2011.

<http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/newsroom/wfp238358.pdf>

²⁵ المصدر: Marsh, R. 2003. Working with Local Institutions to Support Sustainable Livelihoods، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

(<http://www.fao.org/docrep/006/y5083e/y5083e00.htm>).

في أحيان كثيرة، تكون المؤسسات غير الرسمية على مستوى القرية بديلاً عن المؤسسات الرسمية وشبكات الأمان المفقودة، وهي تميل إلى الاستمرار حتى خلال فترات الأزمات، بما في ذلك خلال فترات التوتر مع الحكومة المركزية. وعندما تتحسن في بعض الأحيان العلاقات ما بين القرية والحكومة، أحياناً بتدخل من المنظمات غير الحكومية، تبين التجربة أن بالإمكان إحياء المؤسسات المحلية المرنة الأكثر قدرة على التكيف والصمود وتعزيزها لتتولى أدواراً ومسؤوليات جديدة، وخصوصاً في إدارة الموارد الطبيعية والتخطيط للتنمية الريفية.

وقد وجد أن الفهم الأعمق للمؤسسات التقليدية و"النظام الاجتماعي المحلي" بما يوفره من أشكال المساعدة المتبادلة والروابط المجتمعية، عامل من عوامل النجاح الرئيسية عند محاولة بناء الفهم والقدرات لتحسين الحوكمة في المناطق الأكثر انكشافاً على الخطر. ويمكن أن تتحول القيم بسهولة أكبر على هذا المستوى لتتيح المزيد من تنمية القدرات. وتُهيئ التدخلات لحل النزاعات بشكل أفضل عندما تشمل مؤسسات أصغر حجماً وتقليدية، حيث هناك أواصر تضامن مجتمعي ومساعدة متبادلة، بدلاً من مؤسسات الدولة.

وحددت في أربعة مجتمعات محلية في موزامبيق مؤسسات محلية رئيسية تدعم سبل المعيشة وتخفف من حدة الفقر. وأشار تحليل للمشاركة في المؤسسات المحلية ولأهميتها الملحوظة للأسر المعيشية إلى أن الكنيسة كانت الأكثر أهمية (خاصة للنساء) في القرى الأربع موضوع الدراسة جميعها، تليها السلطات التقليدية والأحزاب السياسية.

وتعزى إعادة التوطين السلمي للمشردين داخلياً الملفتة للنظر بعد الحرب الأهلية في موزامبيق إلى حد كبير إلى الدور الحاسم الذي لعبته السلطات التقليدية في تسوية المطالبات المتعلقة بالأراضي وتوفير إمكانية حصول القادمين الجدد على أراض.

الف - 2-7- أعمال أطر مكافحة الفساد²⁶

هدف المساعدة الإنمائية هو الحد من الفقر ودعم تنمية البلدان المعنية. ولتحسين فعالية الشركاء في التنمية، لدى كل من مقدمي المعونة والمتلقين لها على حد سواء دور مشترك ومسؤولية مشتركة في الحيلولة دون أحد العوامل الرئيسية لانهايار الفعالية، أي الفساد.

وفي حالات الأزمة الممتدة، تزود المعونة الإنسانية موارد قيمة في سياقات تفتقر في كثير من الأحيان إلى الموارد وتعاني انعدام الأمن ومستويات عالية من الحاجة. وقد لاتصل المساعدة إلى أشد فئات السكان انكشافاً على الخطر. ويجعل تعقيد العمل في هذه السياقات معالجة الفساد – والمحرمات المحيطة به – أمراً أساسياً بوجه خاص لوكالات المعونة. ويعرض الافتقار إلى نظم تمكّن من معالجة الفساد، بشكل استباقي وشامل، تدفقات المعونة في المستقبل للخطر. وكان ذلك واضحاً خصوصاً في الصومال، حيث حجبت الجهات المانحة الرئيسية المعونة في السنوات الأخيرة. وهناك في الصومال، إلى جانب أفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الشمالية، أسوأ مستوى فساد يمكن تصوّره في القطاع العام، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2013 الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية.

²⁶ المصادر: <http://www.transparency.org/cpi2013> و http://www.auanticorruption.org/uploads/Regional_Anti-Corruption_Programme.pdf

وتكون نُهج مكافحة الفساد أكثر فعالية عندما تكون جهود الرصد وآليات المساءلة مدفوعة من المجتمع المحلي. وييسر البرنامج الإقليمي لمكافحة الفساد في أفريقيا 2011-2016، وهو مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تفصيل وتنفيذ إطارين للسياسات رئيسيين، هما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (2003).

ويعتمد البرنامج نهجاً استراتيجياً متعدد المسارات يقرن البحوث والتحليلات السياسية بالتدريب وتنمية القدرات والتعلم من الأقران وتقاسم المعلومات والمعارف وتوثيق أفضل ممارسات مكافحة الفساد، بالإضافة إلى الحوار بشأن السياسات. ويشارك المشروع على كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد ويعمل معها من خلال التدريب على الرصد ووضع التقارير، كما من خلال حلقات العمل التي تجمع معاً الشركاء لصياغة خطط عمل قابلة للتطبيق.

المبدأ 8

ألف - 1-8 المرفق الأفريقي لقدرات مكافحة المخاطر²⁷

المرفق الأفريقي لقدرات مكافحة المخاطر هو شراكة مبتكرة بين الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الخيرية ومقدمي المعونة تهدف إلى أن يكون "...كياناً مالياً مملوكاً للبلدان الأفريقية مستقلاً يوفر للحكومات الأفريقية في حالة الجفاف الشديد تمويلاً طارئاً في الوقت المناسب ويمكن الركون إليه وفعالاً من حيث التكلفة، وذلك عن طريق تجميع المخاطر عبر القارة".

يحوّل المرفق، مستخدماً نموذج مخاطر وضعه برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، بيانات هطول الأمطار المحددة بالبلد إلى "تكلفة استجابة" تقريبية. وتدفع البلدان، تبعاً للمخاطر المحتملة، أقساطاً لآلية للتأمين على أساس مؤشر. ويجمع ذلك مخاطر الجفاف في عدة بلدان، مستفيداً من تنوع الطقس في أرجاء أفريقيا، إذ يستبعد أن يحدث الجفاف في العام نفسه في جميع أنحاء القارة، ولهذا لن يحتاج كل بلد من البلدان المشاركة إلى المال في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى دفع الأقساط، ينبغي على البلدان أيضاً وضع خطط وطنية للطوارئ تحدد كيفية استخدام مبالغ المرفق الأفريقي المحتملة في مساعدة السكان المتضررين.

حالياً، في الفترة ما بين توجيه النداءات لتقديم المساعدة وتقديم المساعدة، تُجبر الأسر المعيشية في كثير من الأحيان على اعتماد استراتيجيات قصيرة الأجل للبقاء على قيد الحياة، من مثل بيع الأصول الإنتاجية كالماشية والحد من استهلاك الغذاء وسحب الأطفال من المدارس. وقد تضعف هذه الاستراتيجيات أسس القدرة على التكيف والصمود في المستقبل وتقوض إنجازات التنمية، إذ قد تكون لفقدان وسائل المعيشة عواقب طويلة الأمد على الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.

ويسعى هذا النوع الجديد من آليات التمويل، القائم على إدارة المخاطر بدلاً من إدارة الأزمات، إلى تحسين فعالية الاستجابات للجفاف، ما يتيح للبلدان تقديم المزيد من المساعدات في الوقت المناسب للسكان الأقل قدرة على التكيف والصمود والأكثر انكشافاً على المخاطر، وفي الوقت نفسه حماية مكاسب التنمية وخفض تكاليف المساعدة الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء. ويهدف المرفق الأفريقي لقدرات مكافحة المخاطر إلى حفز تأسيس نظام أفضل لإدارة المخاطر في أفريقيا وتوفير

²⁷ لمزيد من الاطلاع يرجى الرجوع إلى: [African Risk Capacity \(ARC\) Briefing Book](http://www.africanriskcapacity.org/) وانظر <http://www.africanriskcapacity.org/>

دعم لبناء القدرات اللازمة لتنفيذه. ويقدر أن تأسيس صندوق طوارئ للمرفق بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي يمكن أن يوفر على البلدان الأفريقية والجهات المانحة مليار دولار أمريكي تقريباً على مدى 20 عاماً.

ألف 2-8 الصومال: أهمية التحويلات المالية

أصبحت التحويلات المالية على المستوى العالمي الآن أكبر بثلاثة أضعاف من المساعدة الرسمية للتنمية²⁸، ولهذه التحويلات آثار ملحوظة على الفقر والأمن الغذائي. فهي تستطيع في حال وجود السياسات المناسبة المساعدة على الحد من الفقر، وبالتالي الحد من الجوع وتحسين النظم الغذائية وزيادة الاستثمارات في المزارع.²⁹

ويعتمد السكان في حالات الأزمة الممتدة كثيراً على التحويلات المالية من أفراد الأسرة والأقارب الموجودين في أماكن أخرى. فأكثر من 40 في المائة من السكان في الصومال - أكثر من 4 ملايين شخص - يتلقون تحويلات من الخارج تقدر بنحو 1.2 مليار دولار في السنة. وتستخدم الأسر المعيشية في جميع أنحاء البلاد الأموال التي تتلقاها لتغطية نفقات الأسرة المعيشية الأساسية، ويستخدمها أكثر من 70 في المائة للإنفاق على الأغذية.³⁰ من هنا، يمكن أن يتسبب فقدان التحويلات المالية بمخاطر ملحوظة على الأمن الغذائي.

وأثبتت البحوث التي أجريت على التحويلات النقدية، وهي خيار فعال من خيارات الاستجابة بالمقارنة مع المعونة الغذائية، أنه كان من الممكن في الاستجابة لمجاعة عام 2011 الحفاظ على التحويلات النقدية إلى الصومال مع التأكد من ممارسة الحرص الواجب. وكان نظام التحويلات النقدية المحلي عالي الكفاءة، وكانت الوكالات قادرة على تجنب تحويل مسار الأموال عن وجهته الصحيحة من خلال الرصد الدقيق والمشاركة الدقيقة.³¹

وكثيراً ما يتم الاستهانة بأهمية التحويلات المالية. ففي عام 2013، كان يمكن لقرار مصرف باركليز إغلاق حسابات الصومال أن يعرقل تدفق التحويلات المالية. فأنشأ الاجتماع الاستثنائي السابع والأربعين للمجلس الوزاري للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في سبتمبر/ أيلول 2013 مرفق دعم خاصاً لقطاع التحويلات المالية الصومالية وصادق على التوصيات العملية التي اقترحتها رابطة خدمات المال الصومالية.

ويمكن للجهود الرامية إلى تسهيل ودعم التحويلات المالية أن تحدث أثراً فارقاً على سبل المعيشة في حالات الأزمة الممتدة وتساعد على تعزيز المساءلة المتبادلة بين المجتمع الدولي والسلطات الوطنية والمواطنين.

ألف 3-8 آليات تمويل مرنة

²⁸ شكّلت التحويلات المالية 40.8 مليار دولار أمريكي في عام 2011، وتألّفت المساعدة الإنمائية من مبلغ 15.1 مليار دولار أمريكي. تقرير المساعدة الإنسانية العالمية (2013).

²⁹ حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013.

³⁰ المصدر: Family Ties: Remittances and Livelihoods Support in Puntland and Somaliland Study Report (2013) FSNAU.

³¹ المصدر: تقرير الرصد النهائي لبرنامج الصومال للتحويل النقدي والقسائم - المرحلة الثانية، أبريل/ نيسان 2012 - مارس/ آذار 2013.

<http://www.odi.org.uk/publications/7749-cash-transfer-somalia-monitoring-me>

نادراً ما يزود مقدمو المعونة التمويل بطريقة شمولية، فهم في أحيان كثيرة يفضلون تقديم الدعم للتدخلات الإنسانية أو الانتقالية أو الإنمائية بشكل منفصل. وهذا يعني حتماً أن كون العمل أقل ترابطاً ويتطلب أيضاً إدارة أكبر. لكن هناك عدداً متزايداً من الجهود الرامية إلى تعزيز إدماج الإجراءات الإنسانية والإنمائية معاً من خلال آليات تمويل وسياسات أكثر مرونة. وقد يسّرت هذه الجهود استجابات أنسب توقيتاً للتغيرات في السياق.

- **بادر بنهج "مغريات الأزمات"** كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث في إثيوبيا، وهو نهج أكثر تكاملاً وسرعة ومرونة، وتبين أنه يمكن أيضاً أن يكون مصدراً لآلية حماية فعالة. ويوفر "مغير الأزمات لمبادرة سبل المعيشة الرعوية الثانية" تمويلاً مباشراً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ إثيوبيا لحماية مكاسب التنمية أثناء أوقات صدمة معينة. وتتيح المنح الصغيرة للشركاء توفير استجابة سريعة في حالة وجود مشكلة صغيرة و/أو قضية محلية يمكن أن تشكل لولا ذلك نكسة أكبر للأنشطة الإنمائية. ولا تزيد الأنشطة عموماً عن بضعة أشهر³². ويتيح الاعتماد الروتيني "لمغريات الأزمات" في برامج التنمية في المناطق المعرضة للجفاف، على سبيل المثال، التكيف مع الظروف القصوى بسرعة أكبر وبقدر من السلاسة أوفر.
- **في عام 2002، أدخل بند موازنة النرويج 162.70 للمساعدة الانتقالية** لتغطية المساعدة للبلدان والمناطق التي تتعافى من الصراعات والكوارث الطبيعية. وتقع المساعدة الانتقالية، من الناحية المؤسسية والمالية، بين المساعدة الإنمائية التقليدية طويلة الأجل والمساعدة الإنسانية الأقصر أجلاً. وقد كشفت الخبرة الميدانية أن الفترة الزمنية بين سحب المساعدة الإنسانية من بلد معين والشروع في تعاون إنمائي طويل الأجل كانت طويلة في كثير من الأحيان. فكان المطلوب نظاماً مرناً للتمويل لضمان استمرار الدعم لعمليات بناء السلام وإعادة الإعمار النشطة³³.
- **أطلقت مبادرة الاتحاد الأوروبي الرائدة لدعم قدرة القرن الأفريقي على الصمود والتكيف** استجابة لتأثيرات تأخر الرد على أزمة القرن الأفريقي في عام 2011، بهدف تحسين قدرة الناس والمجتمعات المحلية والبلدان على مواجهة الأزمات المتكررة. وتسعى المبادرة إلى كسر الحلقة المفرغة، حلقة الجفاف-الجوع-الفقر، من خلال التنسيق المستمر بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وتهدف المبادرة بمخصصاتها التي بلغت أكثر من 270 مليون يورو في عامي 2012 و2013 إلى زيادة القدرة على التكيف والصمود عن طريق تحسين فرص كسب المجتمعات المحلية الزراعية والرعوية للرزق وتحسين قدرة الخدمات العامة على الاستجابة للأزمات³⁴.

المبدأ 9

ألف 1-9 منظمة الأغذية والزراعة/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: دعم تنمية القدرات³⁵

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبادرة مشتركة بمبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي لمساعدة البلدان النامية، وخاصة الدول الهشة، على إدارة أكثر فعالية

³² المصدر: http://photos.state.gov/libraries/ethiopia/427391/PDF%20files/OFDA%20Ethiopia%20Overview%20_2_.pdf.

³³ المصدر: Norwegian Peacebuilding Policies: Lessons Learnt and Challenges Ahead. تقرير التقييم 2004/2.

<http://www.regjeringen.no/upload/kilde/ud/rap/2004/0044/ddd/pdfv/210674-rapp204.pdf>.

³⁴ المصدر: http://ec.europa.eu/echo/policies/resilience/share_en.htm.

³⁵ المصدر: البيان الصحفي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية: "يوجه كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة منحاً تبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي لمشاريع زراعية صغيرة النطاق لمواجهة التحديات من أجل مساعدة البلدان على إدارة الاستثمارات العامة" 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.

<http://www.ifad.org/media/press/2013/44.htm>.

لاستثمارات القطاع العام في الزراعة صغيرة النطاق. ويجري التركيز على البلدان التي قد يعني وجود هياكل حوكمة ضعيفة فيها أن تواجه مشاريع التنمية تحديات في تحقيق نتائج. وتستهدف المبادرة ما يصل إلى 15 مشروعاً في عشر دول على مدى فترة عامين، مع إعطاء أولوية للمشاريع التي يجري تنفيذها حالياً ولكنها تواجه صعوبات.

وستعمل "شعبة مركز الاستثمار" في منظمة الأغذية والزراعة، التي تقود جهود المنظمة في توليد زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، مع البلدان على تحسين قدرتها على تخطيط وتنفيذ برامج الاستثمار الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

والهدف من ذلك هو تحسين القدرات على المستويين المحلي والوطني على تخطيط وإدارة وتنفيذ برامج الاستثمار الزراعي، ما يؤدي إلى تحسين النتائج التنموية. وتركز المبادرة على مواد التدريب والرصد والتعلم العملي والتوجيه وتقاسم الممارسات الجيدة وتوثيق القيود المؤسسية والقيود المتعلقة بالقدرات الأكثر شيوعاً التي تواجهها الجهات الفاعلة المختلفة.

ويساعد تحسين الحوكمة وإدارة المشاريع ومهارات تقاسم المعارف على بناء أساس متين لتنفيذ المشاريع المستقبلية، وذلك من خلال تحقيق فهم أفضل للقيود بالبناء على الخبرة المكتسبة في هذه السياقات الصعبة.

وهذه المبادرة مثال قوي على تحديد ومعالجة الثغرات في القدرات التي تنال من قدرة أصحاب الشأن في الدول الهشة على تخطيط وتنفيذ ورصد برامج ومشاريع معالجة الأمن الغذائي والتغذية.

ألف - 2-9- القرن الأفريقي 2011: تعلم دروس وإحداث تغييرات³⁶

أدت الآثار الكارثية لتأخر استجابة المجتمع الدولي لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة في القرن الأفريقي عام 2011، على الرغم من العديد من الإنذارات المبكرة، إلى عدد من التغييرات في السياسة والممارسة عند الاستجابة لحالات الطوارئ المتحسنة.

ورفعت التقييمات والتحليلات المختلفة للاستجابة لأزمة منطقة القرن الأفريقي في عام 2011 توصيات متشابهة للإجراءات المستقبلية. وتشمل هذه التوصيات اتخاذ المزيد من الإجراءات الوقائية، وقدر أقل من تحاشي المجازفة من الجهات المانحة، وقدر أكبر من المرونة في التمويل، واستخداماً أفضل للتحويلات النقدية وشبكات الأمان الاجتماعي (بما في ذلك على نطاق واسع)، وإطار عمل أكثر تنظيمياً لتحسين الاستجابة للتحذيرات المبكرة، ودورات تمويل متعددة السنوات. ومنذ تجربة عام 2011، أدخل مختلف أصحاب الشأن، بناء على الدروس المستفادة، تحسينات على السياسات والإجراءات تشمل:

- في أواخر عام 2012، أعلنت الأمم المتحدة عن "عملية النداءات الموحدة" للصومال، ومدتها ثلاثة أعوام، وهي الأولى من نوعها. ومنذ ذلك الحين، اتبعت الأمم المتحدة هذا الابتكار بخطة استجابة استراتيجية مدتها ثلاثة أعوام لمنطقة الساحل (2014-2016)؛
- حددت "استراتيجية نيروبي"³⁷، التي وضعها الزعماء الأفارقة والشركاء الدوليون في مؤتمر القمة في القرن الأفريقي في سبتمبر/ أيلول 2011، عدداً من الالتزامات لمعالجة

³⁶ المصادر: بوابة القرن الأفريقي للتعليم والمساءلة (<http://www.hornofafricaportal.org/evaluations>)؛ تقرير المساعدة الإنسانية العالمية لعام 2013 (<http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2013/07/GHA-Report-2013.pdf>).

³⁷ أنظر http://aigaforum.com/news/Nairobi_Strategy_091411.pdf.

العديد من القضايا التي كشفتها أزمة عام 2011. واتفق على أن الأزمة عكست "... نقصاً في الاستثمار الطويل الأجل في المناطق المعرضة للجفاف" وأن المطلوب اتباع نهج جديد بحيث يكون للسياسات والبرامج "... هدف أساسي هو بناء القدرة على التكيف والصمود إزاء الصدمات المناخية والاقتصادية في المستقبل". وينبغي على هذا النهج والتركيز الجديدين أن "... يشملاً تواصل الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار والابتكار والتنمية على المدى الطويل نحو تحقيق تنمية مستدامة لضمان التكيف والصمود إزاء الجفاف ولضمان الأمن الغذائي".

■ شهدت النداءات اللاحقة زيادة في برمجة التحويلات النقدية، ما يعكس فهماً مفاده أن أزمة الغذاء، في الصومال على الأقل، تعود أيضاً إلى ارتفاع أسعار الأغذية الناجم عن الصراعات، التي لم يكن بمقدور الناس تحملها، كما تعود إلى نقص الأغذية الناجم عن الجفاف.

المبدأ 10

ألف -10- الضفة الغربية وقطاع غزة: المساواة إزاء السكان المتضررين في الممارسة

تحقق المنظمات في احترام المجتمعات المحلية التي تعمل معها عندما لا تكون، على أقل تقدير، شفافة حول دورها وبرنامج عملها وحول ما يمكن للمجتمعات أن تتوقعه منها. علاوة على ذلك، تعتبر المعلومات والاتصالات الفعالة منجزات معونة رئيسية بحد ذاتها. ولذا هناك حاجة لأن تكتسب وكالات المعونة فهماً محدداً لاحتياجات المجتمعات المحلية التي تساعد من المعلومات، ثم تسعى جاهدة إلى تلبية تلك الاحتياجات إلى أقصى حد ممكن.

وأجرت منظمة الأغذية والزراعة مسحاً للمشاركين في مشاريعها في الضفة الغربية وقطاع غزة عن المساواة إزاء السكان المتضررين، بما في ذلك عن المعايير الحالية لتوفير المعلومات ولإحتياجاتهم من المعلومات. وقد أشار المشاركون إلى أنه يمكن التلاعب بالمعلومات واستخدامها أداة للسلطة، وشددوا على أنه ينبغي أن توفر للجميع إمكانية الحصول على المعلومات بقدر مساو، بدلاً من تفضيل الرجال بنشر المعلومات في أماكن لا ترتادها النساء. وأفادوا بأنهم يتلقون حالياً معلومات حول التدخلات والمدخلات التي سيتلقونها ولمن هي موجهة. وشملت أنواع المعلومات الإضافية التي طلبوها معلومات محدثة عن مواعيد تسليم البنود وسبب تأخرها إن تأخرت ومعلومات عن معايير الاختيار وتوضيح الاستهداف وعمن هم موظفو المشروع وبمن يمكنهم أن يتصلوا.

ألف -10- بناء المساواة الاجتماعية- برنامج موانانشي³⁸

يهدف برنامج موانانشي إلى تعزيز انخراط المواطنين مع الحكومات في ستة بلدان أفريقية (إثيوبيا وغانا وملاوي وسيراليون وأوغندا وزامبيا)، وهو يعمل مع ستة وستين منظمة في ما يزيد على 200 مجتمع محلي. والهدف هو زيادة الشفافية ومساءلة الحكومات على نحو أفضل. واسم البرنامج، موانانشي، هو الكلمة السواحلية لـ "مواطن"، وتعني ضمناً فرداً من الجمهور مسؤولاً ويعمل بجد – أي بالضبط نوع الشخص الذي صمم البرنامج لمنفعته.

³⁸ المصادر: <http://www.mwananchi-africa.org/> والمملكة المتحدة للمعونة (UKAid) Rethinking social accountability in

Africa: Lessons from the Mwananchi Programme by Fletcher Tembo

.(<http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8561.pdf>)

وتشير نتائج البرنامج إلى أن هناك ثلاث مسائل رئيسية تتعلق بالطريقة التي تصمم وتنفذ بها مبادرات المسؤولية الاجتماعية حالياً:

- يقع الفشل في المشاركة في الحوافز في صميم مشاكل العمل الجماعي؛
- نظريات التغيير التي تفشل في الاستفادة من التعلم بالممارسة؛
- دعم عام لعوامل التغيير التي تفتقر إلى التمييز بدلاً من القيام أولاً بتحديد العملية الصحيحة لإحداث التغيير.

ويُوصى لمواجهة هذه التحديات بالتركيز على العمليات المحددة بالسياق أو "عمليات التحاور"، التي يمكن بها للجهات الفاعلة المختارة، أو المحاورين، تنسيق التغييرات في العلاقات بين المواطن والدولة على مختلف المستويات والتراجع عن الأدوات الموحدة التي لا تنتج نتائج صحيحة في سياقات مغايرة.

وقد زاد مشروع برنامج عمل موانانتشي لكفالة العدالة، الذي نفذته منظمة "أصوات العالم في أوغندا"، إمكانية الحصول على العدالة من خلال نظم العدالة المجتمعية غير الرسمية (تعرف باسم محاكم باتاكا). وهذا المشروع جزء من استراتيجية تمكين المواطنين العاديين من إعداد برنامج عمل خاص بهم يكفل العدالة، إذ يصعب في أحيان كثيرة على سكان الريف الوصول إلى المحاكم الرسمية، ما يجعل العدالة باهظة التكاليف، وبدلاً من ذلك، يكون المواطنون قادرين على الحصول على قرارات البت في المنازعات داخل مجتمعاتهم وربط العدالة بالعلاقات المجتمعية وحل النزاعات. ومن شأن ذلك أن يقلل أيضاً من العودة إلى الإجراء، وهذا أمر تفشل في تحقيقه الآليات الرسمية في كثير من الأحيان. وبتزويد الناس العاديين بسبل للوصول إلى العدالة بأسعار يمكن تحملها، تزيد محاكم باتاكا من تقرير الناس لمصيرهم ومن قدرتهم على المشاركة في النقاشات. وقد أصدرت منظمة أصوات العالم الآن كتيباً يساعد على تنفيذ نموذج باتاكا في أجزاء أخرى من أوغندا.

ألف 10-3 كينيا وميانمار: تأثير آليات المساءلة³⁹

يعتقد أن المساءلة مهمة للأسباب التالية: تحسين فعالية البرامج الإنسانية وبرامج التنمية، عن طريق ضمان أن تكون السلع والخدمات ذات صلة باحتياجات الناس، ما يساعد على ضمان الاستدامة؛ وتمكين المجتمع المحلي من المساهمة في التمكين السياسي والاجتماعي عندما تدعم نظم المساءلة مشاركته في برامج معينة؛ وجعل البرامج أكثر كفاءة، بإتاحة الفرصة للناس لتحديد وتصحيح سوء الإدارة والهدر.

وتوفر البحوث الأخيرة بعض الأدلة على فعالية آليات المساءلة المتعلقة بنوعية وأثر المساعدة. فقد جاءت النتائج مقنعة عندما جرت دراسات حالة في كينيا وميانمار وروجعت الأدبيات بالتركيز على المقاييس التي يوفرها "معياري شراكة المساءلة الإنسانية"⁴⁰، إذ وجد أن آليات المساءلة:

- حسّنت توجيه المساعدة ونوع التدخلات ومواقع الخدمات – زودت مشاركة المجتمع المحلي الوكالات بفهم أفضل لأوجه الانكشاف على المخاطر المحلية؛
- عززت الثقة بين الوكالات والمجتمعات المحلية؛

³⁹ المصادر: Featherstone, A. 2013. *Improving Impact: Do accountability mechanisms deliver results?* تقرير مشترك لرابطة المعونة المسيحية، و منظمة إنقاذ الطفولة، شراكة المساءلة الإنسانية. (متاح على

<http://www.christianaid.org.uk/images/accountability-impact-report-2013.pdf>

⁴⁰ <http://www.hapinternational.org/what-we-do/hap-standard.aspx>

- ساهمت في "ثمار بناء الثقة" في المجتمعات المحلية في البيئات غير الآمنة؛
- استخدمت الموارد الاستخدام الأمثل وعززت القيمة مقابل المال؛
- عززت تملك المجتمع المحلي للمشاريع.

وتشير هذه النتائج إلى أن لآليات المساءلة أثر إيجابي على التنمية والنتائج الإنسانية، وينبغي أن تعتبر مساهمات أساسية في عملية التنمية الشاملة. ومن المطلوب المزيد من الأدلة للبناء على هذه النتائج.

الملحق باء- دراسات حالة

باء-1 مقدمة

يعرض هذا الملحق ثلاث دراسات حالة بغية:

- توضيح عمليات وطنية ومتعددة أصحاب الشأن لوضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات ذات الصلة؛
- نشر دروس أولية مستفادة، وحيثما كان ذلك ممكناً، خطط عمل منبثقة عن مراجعات قطرية ومتعددة أصحاب الشأن للسياسات والإجراءات القائمة، تستتير بمبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- إلهام آخرين لتحويل السياسات والإجراءات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة.

والجمهور الأساسي لدراسات الحالة هم صانعو السياسات رفيعو المستوى في الحكومات الوطنية. وكما ورد في قسم "المضي قدماً" في الجزء 1، يُشجّع جميع أصحاب الشأن على استخدام مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وأمثلة توضيحية ودراسات حالة لتوجيه إنشاء أو تعزيز عمليات أصحاب الشأن المتعددين لوضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات وتقاسم الخطط والدروس المستفادة مع الآخرين من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ولا يعني إدراج دراسات الحالة هذه مصادقة من لجنة الأمن الغذائي العالمي أو الدول الأعضاء أو المشاركين الآخرين. فهي تقدم لأغراض الإيضاح فقط.

وكانت قد توفرت لأعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين فيها الفرصة لتقديم اقتراحات و/أو التطوع للنظر في إجراء دراسة حالة عليهم. وقد وافقت ثلاث دول على وضع دراسات حالة كهذه، وهي جنوب السودان واليمن والبرازيل. واعتبر فريق الدعم التقني لبرنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي أن دراسات الحالة من هذه البلدان ستكون قيمة في إيضاح كيف يمكن تحويل مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى إجراءات. وستدرج الإصدارات النهائية لدراسات الحالة في "الملحق- باء" من المسودة النهائية لبرنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

باء-2 موجز للمحتوى الأوسع لدراسات الحالة

جنوب السودان واليمن

تشمل أقسام دراسة الحالة:

- وصفاً للسياق القطري، مع أفكار معمقة عن حالة الأمن الغذائي وخصائص الأزمة الممتدة.
- وصفاً للمنهجية، بما في ذلك القيود والمحددات، وكيف يثري ذلك تطور العمليات الوطنية والمتعددة أصحاب الشأن لوضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات ذات الصلة.
- تحليلاً وطنياً ومتعدد أصحاب الشأن ذا سياق وطني أولاً من خلال عدسة مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك إمكانية التكامل والاتساق مع عمليات وبنى أخرى ذات صلة أوسع نطاقاً.

- استنتاجات وتوصيات سياساتية لمختلف أصحاب الشأن، ووصفاً لخطط للمضي بها قدماً.
- أطر رسوم بيانية ونصوصاً إيضاحية.

البرازيل

تشمل أقسام دراسة الحالة:

- وصفاً للتعاون البرازيلي الحالي في مجال الأمن الغذائي والتغذية في البلدان المعرضة لخطر الأزمات الممتدة والمتضررة منها.
- وصفاً لمنهجية إرساء عملية مستمرة ووطنية ومتعددة أصحاب الشأن لمراجعة وتخطيط السياسات والإجراءات البرازيلية.
- تحليلاً وطنياً ومتعدد أصحاب الشأن أولاً للإجراءات البرازيلية الحالية والنهج البرازيلي الحالي.
- الخطوط العريضة لاستراتيجية التعاون البرازيلي للأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.
- خططاً والتزامات لمختلف أصحاب الشأن الوطنيين لتعزيز التعاون البرازيلي للأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.

الملحق جيم - خلاصة وافية لوثائق سياسات ومرجعية رئيسية

[موجز ودليل مرجعي لوثائق سياسات ومرجعية ذات صلة رئيسية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة، محدّدة مقابل الهيكل والمبادئ الواردة في الجزء 1. توفر المراجع كافة باللغة الأصلية فقط.]

تمهيد- الخلفية والأساس المنطقي

- Committee on World Food Security (CFS).** 2010. *CFS 2010/6 - Policy Roundtable addressing Food Insecurity in Protracted crises: issues and challenges*, 36th session CFS, Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/019/k8865e.pdf>).
- Committee on World Food Security (CFS).** 2012. Section H. Addressing Food Security and Nutrition in Protracted Crises, (paragraphs 66-68), in *CFS 2012/39/5 Add.1 Rev.1 - Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition - First Version Consolidated version endorsed by the Thirty-ninth Session of the Committee on World Food Security*, Rome, 15-20 October, 39th session CFS, Rome. (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/bodies/CFS_sessions/39th_Session/39eme rg/ME498E_CFS_2012_39_5_Add_1_Rev_1.pdf).
- Committee on World Food Security (CFS).** 2012. *CFS 2012/39/7 - Addressing Food Insecurity in Countries in Protracted Crises*, 39th session CFS, Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/026/me888e.pdf>).
- FAO.** 2010. *The State of Food Insecurity in the World 2010*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/013/i1683e/i1683e.pdf>).
- FAO.** 2012. *High Level Expert Forum on Addressing Food Insecurity in Protracted Crises: Final Report*. 13-14 September, Rome. (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/REPORT_H LEF.pdf).
- GHA (Global Humanitarian Assistance).** 2012. *GHA Report*. (available at <http://www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2012>).
- مقدمة – المواءمة**
- Anon.** 2011. *Maastricht principles on extraterritorial obligations of states in the area of economic, social and cultural rights*. (available at http://www.ciel.org/Publications/Maastricht_ETO_Principles_21Oct11.pdf).
- Committee on World Food Security (CFS).** 2013. *Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition - Second Version* endorsed by the Fortieth Session of the Committee on World Food Security (Rome, 7-11 October 2013), (40th session CFS, Rome). (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/029/MI019e.pdf>).
- FAO.** 2005. *Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/y9825e/y9825e00.HTM>).
- FAO.** 2009. *The Five Rome Principles for Sustainable Global Food Security - Declaration of the World Summit on Food Security*, World Summit on Food Security, Rome, 16-18 November. (available at <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/Meeting/018/k6050e.pdf>).

- (http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/Summit/Docs/Final_Declaration/WSF_S09_Declaration.pdf)
- FAO.** 2012. *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/016/i2801e/i2801e.pdf>).
- HLPE.** 2013. *Investing in smallholder agriculture*. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security, Rome. (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/hlpe/hlpe_documents/HLPE_Reports/HLP_E-Report-6_Investing_in_smallholder_agriculture.pdf).
- (UN)/ISDR.** 2005. *Hyogo Framework for Action*. Presented at World Conference on Disaster Reduction, 18-22 January, Kobe, Hyogo, Japan. (available at <http://www.unisdr.org/2005/wcdr/intergover/official-doc/L-docs/Hyogo-framework-for-action-english.pdf>).
- ICARRD/FAO.** 2006. *The final Declaration of the International Conference on Agrarian Reform and Rural Development (ICARRD)*. (available at http://www.nyeleni.org/IMG/pdf/2006_03_FinalDeclaration_FAO_Conference_En-1-3.pdf).
- IFAD.** 2006. *IFAD Policy on Crisis Prevention and Recovery*, April 2006. (available at <http://www.ifad.org/gbdocs/eb/87/e/EB-2006-87-R-3-REV-1.pdf>).
- IFAD.** 2008. *IFAD's role in fragile states*. Rome. (available at <http://www.ifad.org/gbdocs/repl/8/iv/e/REPL-VIII-4-R-5.pdf>).
- IFAD.** 2011. *Fragile states: Working to build resilience*. Rome. (available at http://www.ifad.org/pub/fragile/fragile_e.pdf).
- IFAD.** Rural Poverty portal website. (available at <http://www.ruralpovertyportal.org/>).
- ILO.** 1948/49. *Conventions 87 and 98*. Geneva. (available at http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---sro-new-delhi/documents/publication/wcms_165765.pdf).
- ILO.** 1989. *Convention 169/ Indigenous and Tribal Peoples Convention*. Geneva. (available at <http://www.ilo.org/indigenous/Conventions/no169/lang--en/index.htm>).
- International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding.** 2011. *The New Deal for Engagement in Fragile States*. (available at <http://www.newdeal4peace.org/wp-content/uploads/2013/01/new-deal-for-engagement-in-fragile-states-en.pdf>).
- Millennium Development Goals (MDGs)/UN.** 2000. (available at <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/host.aspx?Content=indicators/officialist.htm>).
- OECD.** 2008/2005. *Paris Declaration on Aid Effectiveness (2005), the Accra Agenda for Action (2008)*. (available at <http://www.oecd.org/development/effectiveness/34428351.pdf>).
- OECD.** 2011. *Monitoring the Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations*. (available at <http://www.oecd.org/dacfragilestates/44651689.pdf>).
- OECD.** 2012. *Principles for good international engagement in fragile states and situations*. Paris. (available at <http://www.oecd.org/dacfragilestates/thefragilestatesprinciplesfsps.htm>)

- Scaling up Nutrition (SUN) Framework for Action (2010) and Road Map (2012) and Strategy (2012-2015).** (available at <http://scalingupnutrition.org/resources-archive>).
- UN/HLTF.** 2010. *Updated Comprehensive Framework for Action (UCFA)*. (available at <http://www.un-foodsecurity.org/node/842>).
- UNICEF.** 1989. *The 1989 Convention on the Rights of the Child (CRC)*. (available at http://www.unicef.org/crc/index_30177.html).
- UN.** 1979. *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW)*. (available at <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>).
- UN.** 1993. *Declaration on the Elimination of Violence Against Women (DEVAW)*. (available at <http://www.un.org/documents/ga/res/48/a48r104.htm>).
- UN.** 1995. *Beijing Platform for Action ensure women's rights*. (available at <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/declar.htm>).
- UN.** 2008. *The UN Declaration on Rights of Indigenous People (UNDRIP)*. (available at http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf).
- UN.** 2012. Rio +20, United Nations Conference on Sustainable Development outcome document. (available at <http://sustainabledevelopment.un.org/rio20.html>).
- UN.** 2012. *Sustainable Development Goals (SDGs) process*. (available at <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1300>).
- UNEP.** 2005-2007. *International Assessment of Agricultural Knowledge, Science and Technology for Development (IAASTD)*. (available at <http://www.unep.org/dewa/Assessments/Ecosystems/IAASTD/tabid/105853/Default.aspx>).
- 3rd High Level Forum on Aid Effectiveness.** 2008. *Accra Agenda for Action*. 2-4 September Accra, Ghana. (available at <http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf>).
- 4th High Level Forum on Aid Effectiveness.** 2011. *Busan Partnership for Effective Development Co-operation*. 29 November – 1 December. Busan, South Korea. (available at <http://www.oecd.org/dac/effectiveness/49650173.pdf>).

الجزء 1- مبادئ للعمل مقدمة

- ACCRA.** 2012. *The ACCRA Local Adaptive Capacity Framework*. An ACCRA Brief. (available at <http://www.careclimatechange.org/files/adaption/ACCRA%20Local Adaptive %20 Policy.pdf>).
- Alinovi, L., Hemrich, G. & Russo, L. (eds).** *Beyond Relief: Food Security in Protracted Crisis*. Rugby, UK, Practical Action.
- Alinovi, L., Mane, E. & Romano, D.** 2008. Towards the Measurement of Household Resilience to Food Insecurity: Applying a Model to Palestinian Household Data. In Sibrian, R., (ed.). *In Deriving Food Security Information From National Household Budget Surveys. Experiences, Achievement, Challenges*. FAO. Rome: 137-52. (available at <http://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0430e/i0430e.pdf>).

- Collins, G.** 2013. *Measuring resilience to recurrent crises in the Horn of Africa and Sahel: Initial approaches and challenges*. Powerpoint presentation to the *Expert Consultation on Resilience Measurement Related to Food Security* sponsored by the Food and Agricultural Organization and World Food Programme, Rome, Italy, February 19-21.
- Constas, M. & Barrett, C.** 2013. *Principles of resilience measurement for food insecurity: metrics, mechanisms, and implementation plans*. Paper presented at the *Expert Consultation on Resilience Measurement Related to Food Security* sponsored by the Food and Agricultural Organization and World Food Programme, Rome, Italy, February 19-21, 2013.
- Council of the European Union.** 2013. *Council conclusions on Food and Nutrition Security in external assistance*. Brussels.
- DFID.** 2011. *Defining Disaster Resilience: A DFID Approach Paper*. London. (available at <https://www.gov.uk/government/publications/defining-disaster-resilience-a-dfid-approach-paper>).
- EC (European Commission).** 2010. *Humanitarian Food Assistance*. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/echo/files/policies/sectoral/Food_Assistance_Comm.pdf).
- EC (European Commission).** 2010. *An EU policy framework to assist developing countries in addressing food security challenges*. COM, 127. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/COMM_PDF_COM_2010_0127_EN.PDF).
- EC (European Commission).** 2013. *The EU approach to resilience: learning from food security crises*. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/europeaid/what/food-security/documents/20121003-comm_en.pdf).
- EC (European Commission).** 2013. *Boosting food and nutrition security through EU action: implementing our commitments*. Staff Working Document, 104. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/europeaid/what/food-security/documents/boosting_food_and_nutrition_security_through_eu_action_ec_swd.pdf).
- EC (European Commission).** 2013. *Action Plan for Resilience in Crisis Prone Countries 2013-2020*. Commission Staff Working Document. Brussels. (available at: http://ec.europa.eu/echo/files/policies/resilience/com_2013_227_ap_crisis_prone_countries_en.pdf).
- FAO.** 2012. *Resilience of individuals, households, communities and institutions in protracted crises*. High-Level Expert Forum on Food Insecurity in Protracted Crises, 13–14 September 2012, Rome, Italy. Rome (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Brief3.pdf).
- FAO.** 2013. *The Director-General's Medium Term Plan 2014-17 and Programme of Work and Budget 2014-15*. Rome. (see specifically Strategic Objective 5).
- Folkema, J., Ibrahim, M. & Wilkinson, E.** 2013. *World Vision's resilience programming: adding value to development*. ODI Working Paper. London (available at <http://www.odi.org.uk/publications/7680-world-visions-resilience-programming-adding-value-development>).

- HPG (Humanitarian Policy Group).** 2011. *A conceptual analysis of livelihoods and resilience: addressing the 'insecurity of agency'.* HPG Working Paper. ODI. (available at <http://www.odi.org.uk/publications/6976-resilience-livelihoods-agency-socio-economic-security>).
- HLEF.** 2012. *Somalia: A Resilience Strategy.* Istanbul II Conference, Partnership Forum on Resilience, May 31st.
- Kaplan, S.** 2009. *Enhancing Resilience in Fragile States.* European Development Background Paper. (available at http://www.erd-report.eu/erd/report_2009/documents/volB/Backgrounds/ERD-Background_Paper-Kaplan.pdf).
- Kemp, J. & Ireland, C.** 2009. *Linking Relief and Development: Integrating development principles into relief programming for better livelihood outcomes.* March. The IDL Group, Bristol, UK. (available at <http://www.theidlgroup.com/documents/theIDLgroup-LinkingReliefandDevelopmentMar09-JKandCI.pdf>).
- Levine, S., Pain, A., Bailey, S. & Fan, L.** 2012. *The relevance of 'resilience'?* HPG Policy Brief 149. (available at <http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7818.pdf>).
- Mansuri, G. & Healy, A.** 2001. *Vulnerability Prediction in Rural Pakistan.* Washington, DC: World Bank. Mimeo.
- OECD.** 2010. *What does 'resilience' mean for donors?* Factsheet. (available at <http://www.oecd.org/dac/governance-development/May%2010%202013%20FINAL%20resilience%20PDF.pdf>).
- Schmidhuber, J. & Bruinsma, J.** 2011. Investing towards a world free of hunger: lowering vulnerability and enhancing resilience. In A. Prakash, ed. *Safeguarding food security in volatile global markets.* Rome, FAO.
- UN.** 2011. *Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011-2020,* Fourth United Nations Conference on the Least Developed Countries, Istanbul, 9-13 May.
- USAID.** 2012. *Building Resilience to Recurrent Crisis.* USAID Policy And Program Guidance. (available at <http://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1870/USAIDResiliencePolicyGuidanceDocument.pdf>).
- Venton, C.C., Fitzgibbon, C., Shitarek, T., Coulter, L. & Dooley, O.** 2012. *The Economics of Early Response and Disaster Resilience: Lessons from Kenya and Ethiopia.* (available at www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/67330/Econ-Ear-Rec-Res-Full-Report_20.pdf).
- Venton, C.C. & Siedenburg, J.** 2010. *Investing in communities: The benefits and costs of building resilience for food security in Malawi.* Tearfund. (available at http://www.preventionweb.net/files/16866_16866investingincommunities1.pdf).
- WMO.** 2012. *Building Resilience through Community Participation: A Report on the Pilot Project on Community Flood Management in Bangladesh, India and Nepal.* Hydrology and Water Resources Department of WMO.

مبادئ للعمل

المبدأ 1- الامتثال للالتزامات الدولية القائمة بالمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنوير بتوجيهات لجنة الأمن الغذائي العالمي، مع التركيز على حماية الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.

- CESCR.** 1999. *Substantive issues arising in the implementation of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights: General comment 12: The right to adequate food (Art. 11).* Committee on Economic, Social and Cultural Rights. Geneva. (available at <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/3d02758c707031d58025677f003b73b9>)
- CFS.** 2012. *Global strategic framework for food security and nutrition.* Committee on World Food Security. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/026/ME498E.pdf>).
- CFS.** 2012. H. Addressing food security and nutrition in protracted crises. In *CFS Global strategic framework for food security and nutrition*, paragraphs 66–68. Committee on World Food Security. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/026/ME498E.pdf>).
- Cotterell, L.** 2005. *Human rights and poverty reduction: Approaches to human rights in humanitarian crises.* London, Overseas Development Institute. (available at <http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/4345.pdf>).
- FAO.** 2002. *The right to adequate food in emergencies*, by L. Cotula and M. Vidar for the FAO Legal Office. FAO Legislative Study 77. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/005/Y4430E/y4430e00.htm>).
- FAO.** 2005. *Voluntary guidelines to support the progressive realization of the right to adequate food in the context of national food security.* Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/009/y7937e/y7937e00.htm>).
- FAO.** 2007. *Guide on Legislating for the Right to Food.* Rome. (available at http://www.fao.org/righttofood/publi09/guide_on_legislating.pdf).
- FAO.** 2007. *FAO's Right to Food Team and FAO Right to Food Web Site.* (available at www.fao.org/righttofood).
- FAO.** 2007. *Right to Food Methodological Toolbox.* (available at <http://www.fao.org/righttofood/knowledge-centre/rtf-methodological-toolbox/en/>).
- FAO.** 2011. *Country programming guidelines: Principles and policy.* Paper prepared for the 108th session of the FAO Programme Committee, 10–14 October 2011, Rome, Italy. (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/023/mc218e.pdf>).
- FAO.** 2012. *FAO in emergencies guidance note: Accountability to affected populations.* Rome. (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/emergencies/docs/Guidance%20Note_Accountability_Publi.pdf).
- FAO.** 2013. *Social Protection and the Right to Food.* Right to Food Issues Brief 3. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/017/ap601e/ap601e.pdf>).
- FAO.** (forthcoming). *The Right to Adequate Food in Emergency Response and Resilience-building Programmes.* Rome.

- Graziano Da Silva, J.** 2012. Promover el derecho a la alimentación y la resiliencia para hacer frente a la inseguridad alimentaria en el Sahel. *Tiempo de Paz*, 106: 5–11.
- ICC.** 2002. *Rome Statute of the International Criminal Court*. The Hague. (available at http://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/ea9aeff7-5752-4f84-be94-0a655eb30e16/0/rome_statute_english.pdf).
- ICJ.** 2004. *Legal consequences of the construction of a wall in the Occupied Palestinian Territory, advisory opinion*. ICJ Reports 2004. The Hague, International Court of Justice. (available at <http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1671.pdf>).
- ICRC.** 1949. *Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War*. Geneva, 12 August 1949. Geneva. (available at <http://www.icrc.org/ihl/INTRO/380>).
- ICRC.** 1949. *Convention (III) relative to the Treatment of Prisoners of War*. Geneva, 12 August 1949. Geneva, Switzerland (available at www.icrc.org/ihl/INTRO/375).
- ICRC.** 1977. *Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I)*, 8 June 1977. Geneva. (available at <http://www.icrc.org/ihl/INTRO/470>).
- ICRC.** 1977. *Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II)*, 8 June 1977. Geneva. (available at <http://www.icrc.org/ihl/INTRO/475>).
- IFRC & ICRC.** 1995. *Code of Conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and NGOs in Disaster Relief*. Geneva. (available at <http://www.ifrc.org/Docs/idrl/I259EN.pdf>).
- OCHA.** 2012. *Humanitarian Principles*. (available at https://ochanet.unocha.org/p/Documents/OOM-humanitarianprinciples_eng_June12.pdf).
- Sepúlveda M. & Nyst, C.** 2012. *Human Rights based approach to social protection*. OHCHR. (available at <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/EPoverty/HumanRightsApproachToSocialProtection.pdf>).
- UN.** 1945. *Charter of the United Nations*. New York. (available at <https://www.un.org/en/documents/charter/>).
- UN.** 1948. *Universal declaration on human rights*. New York. (available at <http://www.un.org/en/documents/udhr/>).
- UN.** 1951. *Convention relating to the status of refugees*. Geneva. (available at <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx>).
- UN.** 1966. *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights*. New York: UN. (available at <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>).
- UN.** 1989. *The United Nations Convention on the Rights of the Child*. New York: UN. (available at http://www.unicef.org.uk/Documents/Publication-pdfs/UNCRC_PRESS200910web.pdf).

- UN. 1991. General Assembly A/RES/46/182 - *Strengthening of the coordination of humanitarian emergency assistance of the United Nations*. New York: UN. (available at <http://www.un.org/documents/ga/res/46/a46r182.htm>).
- UN. 1999. *Convention on the safety of United Nations and associated personnel*. New York, UN. (available at <http://www.un.org/law/cod/safety.htm>).
- UN. 2003. General Assembly A/RES/58/114 - *Strengthening of the coordination of humanitarian emergency assistance of the United Nations*. New York: UN. (available at <http://daccess-dds.ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/501/42/PDF/N0350142.pdf?OpenElement>).
- UN. 2005. *Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights and Serious Violations of International Humanitarian Law*. Geneva. (available at <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.asp>).
- UN. 2008. *Operational Guidelines on Human Rights Protection in Situations of Natural Disasters by the Representative of the Secretary-General on the Human Rights of Internally Displaced Persons, and their related Manual*. Geneva.
- UN. Ongoing. UN Humans Rights Based Approach Portal website. (available at <http://hrbaportal.org/>).
- WFP. 2011. *WFP and humanitarian protection*. Informal Consultation on the Protection Policy, 31 October 2011, Rome, Italy. Rome. (available at <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/resources/wfp241965.pdf>).
- WFP. 2012. *WFP humanitarian protection policy*. WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1. Rome. (available at <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/eb/wfpdoc061670.pdf>).
- المبدأ 2- تيسير السياسات والإجراءات التي تملكها البلدان لتحسين الأمن الغذائي، بحيث توضع وتنفذ وتقيم بمشاركة نشطة من أصحاب الشأن جميعاً.
- AGIR. 2013. *Global Alliance For Resilience AGIR – Sahel And West Africa*. RPCA regional roadmap adopted on 9 April 2013.
- Deng, L. B. 1999. *Famine in the Sudan: Causes, Preparedness, and Response*. IDS Discussion Paper 369, Institute of Development Studies, Brighton.
- Flores, M., Khwaja, Y. & White, P. 2005. Food Security in Protracted Crises: Building More Effective Policy Frameworks. *Disasters*, 29: S25–S51.
- Global Donor Platform for Rural Development/ CAADP. 2009. *Guidelines for Donor Support to CAADP Process at a Country-Level*. GDRPD, Bonn, Germany. (available at [http://www.caadp.net/pdf/091028_Guidelines-for-Donor-Support-Platform%20\(2\).pdf](http://www.caadp.net/pdf/091028_Guidelines-for-Donor-Support-Platform%20(2).pdf)).
- Haider, H. 2009. *Community-based Approaches to Peacebuilding in Conflict-affected and Fragile Contexts*. Issues Paper. GSDRC. London. (available at <http://www.gsdrc.org/docs/open/EIRS8.pdf>).
- Kellet, J. & Peters, K. 2014. *Dare to prepare: taking risk seriously*. ODI, London. (available at http://www.odi.org.uk/publications/7955-dare-prepare-taking-risk-seriously?utm_source=ODI+email+services&utm_campaign=2a339a85a1-

[Newsletter 12 10 2013&utm_medium=email&utm_term=0_bb7fadfa38-2a339a85a1-75509129\).](http://www.oecd.org/development/effectiveness/34428351.pdf)

- Maxwell, D., Russo, L. & Alinovi, L.** 2012. *Constraints to addressing food insecurity in protracted crises*. Proc Natl Acad Sci: USA. (available at <http://www.pnas.org/content/109/31/12321.short>).
- OECD.** 2008/2005. *Paris Declaration on Aid Effectiveness (2005), the Accra Agenda for Action (2008)*. (available at <http://www.oecd.org/development/effectiveness/34428351.pdf>).
- OECD.** 2011. *Aid Risks in Fragile and Transitional Contexts: Improving Donor Behaviour*. OECD Publishing, Paris (available at <http://www.oecd.org/dac/incaf/49185677.pdf>).
- USAID.** 2007. *Community-Based Development in Conflict-Affected Areas: An Introductory Guide for Programming*, USAID, Washington, DC.
- USAID.** 2012. PRIME - USAID Ethiopia's flagship program for pastoral Ethiopia called Pastoralist Areas Resilience Improvement through Market Expansion. (available at <http://www.usaid.gov/news-information/speeches/launch-pastoralist-areas-resiliency-improvement-through-market-expansion>).
- World Bank.** 2005. *The Effectiveness of World Bank Support for Community-Based and Driven Development*, an OED Evaluation, World Bank, Washington, DC.
- World Bank.** 2006. *Community-Driven Development in the Context of Conflict-Affected Countries: Challenges and Opportunities*. Social Development Department, Environmentally and Socially Sustainable Development Network, World Bank, Washington, DC.
- المبدأ 3- ضمان ودعم التحليلات الشاملة المبركزة لوضعية واستجابات الأمن الغذائي والتغذية لتتوير السياسات والإجراءات الشاملة.**
- Alexandre, M., Willman, A., Aslam, G., Rebosio, M. & Balasuriya, K.** 2012. *Societal Dynamics and Fragility: Engaging Societies in Responding to Fragile Situations*. Washington DC: World Bank.
- Behrman, J., Meinzen-Dick, R. & Quisumbing, A.** 2011. *The gender implications of large-scale land deals*. Discussion Paper 01056. Washington, DC: IFPRI.
- Conflict Sensitivity Consortium/DFID.** 2008-2012. *The Resource Pack* (available at <http://www.conflictsensitivity.org/publications/conflict-sensitive-approaches-development-humanitarian-assistance-and-peacebuilding-res>).
- Dufour, C & Egal, F.** 2012. *Nutrition in protracted crisis: a reason to act, and an entry point for effective response*. Food Insecurity in Protracted Crises, background paper High-Level Expert Forum (Rome, 13-14 September 2012). (available at: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Nutrition_ProtractedCrises_DufourEgal.pdf).
- EC (European Commission).** 2010. *An EU policy framework to assist developing countries in addressing food security challenges*/ COM(2010) 127. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/COMM_PDF_COM_2010_0127_EN.PDF).

- EC (European Commission).** 2013. *Enhancing Maternal and Child Nutrition in External Assistance: an EU Policy Framework*. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/europeaid/documents/enhancing_maternal-child_nutrition_in_external_assistance_en.pdf).
- Ekstedt, J. & Holmberg, B.** 2006. *Manual for Conflict Analysis*. Stockholm: Swedish International Development Agency (SIDA).
- FAO/ FSC (Food Security Cluster).** 2013. *Livelihood Recovery Appraisal of Households Affected by Flooding in 2010 and 2011 in Sindh and Balochistan*. Rome.
- FAO.** 2011. *The State of Food and Agriculture 2010–11. Women in agriculture: closing the gender gap*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/013/i2050e/i2050e00.htm>).
- FAO.** 2011. *A response analysis framework for food and nutrition security interventions at district at inter-cluster and cluster level, drawing on work done in relation to the IPC (version 1.1) and the IASC cluster system in Somalia; a facilitation guide*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/014/i1994e/i1994e00.pdf>).
- FAO.** 2013. RIMA (Resilience Index Measurement and Analysis) website. (available at <http://www.foodsec.org/web/resilience/measuring-resilience/en/>).
- FAO.** 2013. *The State of Food Insecurity in the World: the multiple dimensions of food security*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/018/i3434e/i3434e.pdf>).
- FAO.** 2013. *Capacity development. E-learning – “Resilience in Food Security Analysis”*. (available at <http://www.foodsec.org/web/resilience/capacity-development/en/>).
- FSIN (Food Security Information Network).** 2014. *Resilience Measurement Principles - Toward an Agenda for Measurement Design*. WFP. Rome. (available at http://www.fsincop.net/fileadmin/user_upload/fsin/docs/resources/1_FSIN_29jan_WEB_medium%20res.pdf).
- Flores, M. & Andrews, C.** 2007. *Linking analysis to response in fragile contexts: Emerging insights from the Integrated Food Security and Humanitarian Phase Classification (IPC)*. Paper presented at conference ‘Fragile states – fragile groups: tackling economic and social vulnerability’, 15–16 June 2007, World Institute for Development Economics Research (WIDER), Helsinki.
- Frankenberger, T.** 2012. *Enhancing Resilience to Food Insecurity amid Protracted Crisis*. Food Insecurity in Protracted Crises, background paper High-Level Expert Forum, Rome, 13–14 September. (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Enhancing_Resilience_FoodInsecurity-TANGO.pdf).
- Hausmann, R., Rodrik, D. & Velasco, A.** 2005. *Growth Diagnostics*. Working Paper. Cambridge, MA: Kennedy School of Government.
- Hemrich, G.** 2005. Matching food security analysis to context: The experience of the Somalia Food Security Assessment Unit, *Disasters* 29 (S1): S67–S91.
- IBON International.** 2013. *On Promoting Equality for Sustainable Development*. IBON Policy Brief, Quezon City, Philippines. (available at http://iboninternational.org/resources/policy_briefs/193#sthash.0gvs5Wny.dpuf).

- IFAD.** 2013. *Report on IFAD's Development Effectiveness (RIDE)*. Rome. (available at <http://www.ifad.org/operations/projects/implementation/index.htm>).
- IFAD.** 2013. *Annual Report on Results and Impact of IFAD Operations (ARRI)*. Rome. (available at <http://www.ifad.org/evaluation/arri/2013/index.htm>).
- IFAD.** (2013-forthcoming). *Annual Review of Portfolio Performance 2012-2013*. Rome.
- Jaspers, S. & Shoham, J.** 2002. *A Critical Review of Approaches to Assessing and Monitoring Livelihoods in Situations of Chronic Conflict and Political Instability*. Working Paper 191, ODI, London. (available at <http://www.odi.org.uk/publications/1986-critical-approaches-monitoring-livelihoods-situations-chronic-conflict-political-instability>).
- Longley, C. & Maxwell, D.** 2003. *Livelihoods, Chronic Conflict and Humanitarian Response: A Synthesis of Current Practice*. Working Paper 182. London, ODI.
- Lovendal, C.R. & Knowles, M.** 2006. *Tomorrow's hunger: a framework for analysing vulnerability to food security*, Research Paper, UNU-WIDER, United Nations University (UNU), No. 2006/119, ISBN 9291909033. (available at <https://www.econstor.eu/dspace/bitstream/10419/63319/1/521392098.pdf>).
- Oxford Policy Management.** 2012. *Qualitative research and analyses of the economic impacts of cash transfer programmes in sub-Saharan Africa: A research guide for the From Protection to Production (PtoP) project*. Rome: FAO.
- Quisumbing, Agnes, Lynn Brown, Hilary Sims Feldstein, Lawrence Haddad, and Christine Peña.** 1995. *Women: The key to food security*. Washington, DC: IFPRI.
- UN.** 2004. *Report of the Secretary-General – Women, peace and security*, S/2004/814. New York: UN. (available at <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/534/14/PDF/N0453414.pdf?OpenElement>).
- UN Women and UNICEF.** 2013. *Addressing Inequalities: Synthesis Report of Global Public Consultation*. 7 February 2013. (available at <http://www.worldwewant2015.org/node/299198>).
- UNICEF and African Union.** 2009. *Improving nutrition security for Africa's children*. New York.
- USAID.** 2013. *Agricultural Growth Program - Livestock Market Development: Expanding livestock markets for the small-holder producers*. Washington, DC. (available at <http://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1860/AGP-LMD%20End%20Market%20Analysis.pdf>).
- World Bank.** 2005. *Natural Disaster Hotspots: A Global Risk Analysis*. (available at <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/7376>).
- World Bank.** 2006. *Repositioning Nutrition as Central to Development - A Strategy for Large-Scale Action*. Washington, DC. (available at <http://siteresources.worldbank.org/NUTRITION/Resources/281846-1131636806329/NutritionStrategy.pdf>).

المبدأ 4- تصميم ودعم وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة تركز على التكيف والصمود لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمت الممتدة.

- Abdulai, A., Barrett, C. & Hazell, P.** 2004. *Food Aid for Market Development in Sub-Saharan Africa*, International Food Policy Research Institute, Development Strategy and Governance Division, DSGD Discussion Paper No. 5.
- Agriculture-Nutrition Community of Practice/ UNSCN.** 2010. *Key recommendations for improving nutrition through agriculture*. Geneva. (available at http://unscn.org/files/Agriculture-Nutrition-CoP/Agriculture-Nutrition_Key_recommendations.pdf).
- Berg, M., Mattinen, H. & Pattugalan, G./WFP.** 2013. *Examining Protection and Gender in Cash and Voucher Transfers: Case Studies of the World Food Programme (WFP) and the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) Assistance*. Rome: WFP.
- Birner, R. & Resnick, D.** 2010. The political economy of policies for smallholder agriculture. *World Development*, 38(10): 1442–1452.
- Boone, R., Covarrubias, K., Davis, B. & Winters, P.** 2012. *Cash transfer programs and agricultural production: the case of Malawi*. Rome, FAO. (mimeo)
- Borras, S.M., Kay, C. & Akram-Lodhi, A.H.** 2007. Agrarian reform and rural development: Historical overview and current issues. In *Land, poverty and livelihoods in an era of globalization*, ed. A.H. Akram-Lodhi, S.M. Borras Jr and C. Kay, 1-40. London and New York: Routledge.
- Buchanan-Smith M & Maxwell S.** 1994. Linking relief and development: An introduction and overview. *IDS Bull* 25:2–16.
- CaLP.** (accessed 2013). Cash and Learning Partnership website. (available at <http://www.cashlearning.org/2012-2014/research-gaps-and-way-forward>).
- Christian Aid.** 2004. *The Politics of Poverty: Aid in the New Cold War*, London: Christian Aid.
- Concern Worldwide and Oxfam GB.** 2011. *Walking the Talk: Cash Transfers and Gender Dynamics*. Concern Worldwide and Oxfam GB, London. (available at <http://www.gsdr.org/go/display&type=Document&id=4089>).
- Covarrubias, K., Davis, B. & Winters, P.** 2012. *From Protection to Production: Productive Impacts of the Malawi Social Cash Transfer Scheme*.
- Deng, L.B.** 2012, *Confronting civil war: the case of risk managing strategies in South Sudan in the 1990s*. Paper prepared for the High Level Expert Forum on Addressing Food Insecurity in Protracted Crises, Rome, Italy, 13–14 September. (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Confronting_Civil-War-LukaBiong.pdf).
- Dercon, S.** 2011. *Social Protection, Efficiency and Growth*. WPS/2011-17, Centre for the Study of African Economies, University of Oxford.
- Devereux, S.** 2001. *Livelihood Insecurity and Social Protection: a Re-emerging Issue in Rural Development*. *Development Policy Review*, 19 (4): 507-19.

- EC (European Commission).** 2013. *Addressing Undernutrition in Emergencies*. Staff Working Document, 72. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/echo/files/news/201303_SWDUndernutritioninemergencies.pdf).
- EC (European Commission).** 2013. *Enhancing Maternal and Child Nutrition in External Assistance: an EU Policy Framework*. Brussels. (available at http://ec.europa.eu/europeaid/documents/enhancing_maternal-child_nutrition_in_external_assistance_en.pdf).
- FAO.** 2006. *Food aid as part of a coherent strategy to advance food security objectives*, by C.B. Barrett. ESA Working Paper 06-09. Rome.
- FAO.** 2006. *Assessing the impact of food aid on recipient countries: a survey*, by T.O. Awokuse. ESA Working Paper 06-11. Rome.
- FAO.** 2006. *Food aid in response to acute food insecurity*, by C.B. Barrett. ESA Working Paper 06-10. Rome.
- FAO.** 2009. *Joint guidelines for crop and food security assessment missions (CFSAMs)*. (available at <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0515e/i0515e.pdf>).
- FAO.** 2010. *"Climate-smart" agriculture: policies, practices and financing for food security, adaptation and mitigation*. Rome.
- FAO.** 2012. *Synthesis Of Guiding Principles On Agriculture Programming For Nutrition*. Rome.
- FAO.** 2012. *Identifying opportunities for climate smart agriculture investments in Africa*. (available at: <http://www.fao.org/docrep/015/an112e/an112e00.pdf>).
- FAO.** 2012. *Social protection and the right to food*, by L. Cruz. Right to Food Issue Brief 3. Rome. (available at <http://www.fao.org/righttofood/publications/publications-detail/en/c/165378/>).
- FAO.** 2013. *Resilient Livelihoods – Disaster Risk Reduction for Food and Nutrition Security Framework Programme*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/015/i2540e/i2540e00.pdf>).
- FAO.** 2013. *Climate-Smart Agricultural Sourcebook*. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/018/i3325e/i3325e.pdf>).
- FAO.** 2013. *Reviewed strategic framework*. Document prepared for the 38th Session of the FAO Conference, 15–22 June 2013, Rome, Italy. C/2013/7. Rome. (available at <http://www.fao.org/docrep/meeting/027/mg015e.pdf>).
- FAO, WFP & UNICEF.** 2012. *A joint resilience strategy for Somalia*. High-Level Expert Forum on Protracted Crises, Side Event, 13 September 2012, Rome, Italy. (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Resilience_HLEF_sideevent_13Sept12_.pdf).
- GHA (Global Humanitarian Assistance).** 2012. *Tracking spending on cash transfer programming in a humanitarian context*. Briefing. UK.
- HLPE.** 2012. *Social protection for food security*. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition. HLPE Report No. 4. Rome.

- Harmer, A & Macrae J. (eds.)** 2004. *Beyond the continuum: The changing role of aid policy in protracted crises*. Humanitarian Policy Group Research Report 18. London: ODI.
- Harvey, P. & Bailey, S.** 2011. *Cash Transfer Programming in Emergencies*. Good Practice Review 11. London: ODI. (available at http://www.odihpn.org/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=3218)
- Heitzmann, K., R. S. Canagarajah, & P. B. Siegel.** 2002. 'Guidelines for Assessing the Sources of Risk and Vulnerability'. Social Protection Discussion Paper No 0218. Washington, DC: World Bank.
- Hoddinott, J. & Weismann, D.** 2008 *The Impact of Conditional Cash Transfer Programs on Food Consumption in Honduras, Mexico, and Nicaragua in Conditional Cash Transfers* in M. Adato and J. Hoddinott (eds) *Latin America: A Magic Bullet To Reduce Poverty*. Washington, DC: IFPRI.
- IFC.** 2013. Handshake – IFC's Quarterly Journal on PPPs. April 2013. Reconstruction PPP (post-conflict). Washington, DC.
- IFAD.** 1998. *IFAD Framework for Bridging Post-Crisis Recovery and Long-Term Development*, September 1998. Rome. (available at <http://www.ifad.org/gbdocs/eb/64/e/eb64-r8.pdf>).
- IFAD.** 2012. *Policy on Gender Equality and Women's Empowerment*. Rome.
- IFAD.** 2013. *Smallholders, food security, and the environment*. Rome. (available at <http://www.unclearn.org/sites/www.unclearn.org/files/inventory/ifad90.pdf>).
- IGAD.** 2013. *Communique of the 49th extra-ordinary session of the IGAD Council of Ministers*, Brussels. September 16th.
- Jackson, C., Butters, S. Byambaa, E. Davies, M. & Perkins, N.** 2011. *Lessons from Social Protection: Programme Implementation in Kenya, Zambia and Mongolia*- IDS Research Report 69, Brighton: IDS. (available at <http://www.ids.ac.uk/publication/lessons-from-social-protection-programme-implementation-in-kenya-zambia-and-mongolia-research-summary#sthash.IUxvcjqY.dpuf>).
- Jaspars, S & Maxwell, D.** 2013. *Food security and livelihoods programming in conflict: a review*. HPN Network paper. London: ODI.
- Juma, C., Tabo. R., Wilson, K. & Conway, G.** 2013. *Innovation for Sustainable Intensification in Africa*, The Montpellier Panel, Agriculture for Impact, London. (available at https://workspace.imperial.ac.uk/africanagriculturaldevelopment/Public/MP_0047_Report_V5_Low-res_singlepages.pdf).
- Levine, S.** 2012, *Livelihoods in protracted crises*. Paper prepared for the High Level Expert Forum on Addressing Food Insecurity in Protracted Crises, Rome, Italy, 13–14 September. (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Livelihoods-Protractedcrises-Levine.pdf).
- Mallett, R. & Slater R.** 2012. *Growth and livelihoods in fragile and conflict-affected situations*. ODI Briefing paper.

- Maxwell, Sadler, et al.** 2008. *Emergency Food Security Interventions: Good Practice Review*. HPN (Humanitarian Practice Network). ODI. London.
- Mitchell.** 2011. *Disaster Risk Management For Insecure Contexts*, ACF-International Briefing Paper (Paris: ACF, 2011).
- (The) Montpellier Panel.** 2013, *Sustainable Intensification: A New Paradigm for African Agriculture*, London.
- OCHA.** 2014. *2014-2016 Strategic Response Plan – Sahel Region*. (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/newsroom/docs/Regional%20Sahel%20SRP%20Final.pdf).
- OECD/DAC.** 1999. *DAC Guidelines for Gender Equality and Women Empowerment in Development Cooperation*. (available at <http://www.oecd.org/dac/gender-development/28313843.pdf>).
- Peppiatt, D., Mitchell, J. & Holzman, P.** 2001. *Cash Transfers in Emergencies: Evaluating Benefits and Assessing Risks*, Humanitarian Practice Network Paper 35. London: Overseas Development Institute.
- Pingali, P., L. Alinovi & J. Sutton.** 2005. Food security in complex emergencies: enhancing food system resilience. *Disasters*, 29(S1): S5–S24.
- Rosegrant, M. W. and Sarah A. Cline.** 2003. *Global Food Security: Challenges and Policies*. Science 12 December: 302 (5652), 1917-1919.
- SWAC/OECD & CILSS.** 2012. *Charter for food crisis prevention and management in the Sahel and West Africa*. Paris, OECD. (available at <http://www.oecd.org/swac/publications/41276585.pdf>).
- Sepúlveda M. & Nyst, C.** 2012. *Human Rights based approach to social protection*.
- Shepherd, A., Marcus, R. and Barrientos, A.,** 2004, 'Policy Paper on Social Protection', paper produced for UK Department for International Development (DFID), final draft, Overseas Development Institute, London.
- Smith, P., Martino, D., Cai, Z., Gwary, D., Janzen, H., Kumar, P., McCarl, B., Ogle, S., O'Mara, F., Rice, C., Scholes, B. & Sirotenko, O.** 2007. Agriculture. In *Climate change 2007: Mitigation – contribution of Working Group III to the fourth assessment report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, ed. B. Metz, O.R. Davidson, P.R. Bosch, R. Dave and L.A. Meyer. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press.
- Smith, J.** 2009. *Cash Transfers as a Humanitarian and Development Programming Tool in Zimbabwe: Recommendations for Non-State Actors* from the 1–2 December, Conference in Harare. NGO Joint Initiative for Urban Zimbabwe.
- Smukler, S.M., Philpott, S.M., Jackson, L.E., Klein, A.M., DeClerck, F., Winowiecki, L. and Palm, C.A.** 2012. Ecosystem services in agricultural landscapes. In *integrating ecology and poverty reduction: Ecological dimensions*, Chapter 3, ed. J.C. Ingram, F. DeClerck and C. Rumbaitis del Rio. New York, Dordrecht, the Netherlands, Heidelberg, Germany, London: Springer
- Scott, Z.** 2012. *Topic Guide on Social Protection*. GSDRC (Government and Social Development Resource Center), University of Birmingham, UK. (available at <http://www.gsdr.org/docs/open/SP1.pdf>).

- The Sphere Project.** 2011. *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*. Practical Action Publishing.
- UN.** 1992. UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). (available at <http://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf> for http://unfccc.int/documentation/document_lists/items/2960.php).
- UN.** 2000. Resolution 1325. UN Security Council. (available at <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/720/18/PDF/N0072018.pdf?OpenElement>).
- UN Global Compact.** 2013. *Sustainable Agriculture Business Principles*. White Paper. (available at http://www.unglobalcompact.org/docs/issues_doc/agriculture_and_food/SABP_White_Paper_July13.pdf).
- UN/HLTF.** 2012. *Food and Nutrition Security for All through Sustainable Agriculture and Food Systems*. 14 March. New York.
- UN High Level Panel.** 2012. *Global Sustainability Panel website*. (available at <http://www.un.org/gsp>).
- Varma, S. & Winslow, M.** 2004. *Healing Wounds: How the International Centers of the CGIAR Help Rebuild Agriculture in Countries Affected by Conflicts and Natural Disasters*. Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR), Washington, DC.
- Vorley, B., Cotula, L. & Chan, M-K.** 2012. *Tipping the balance. Policies to shape agricultural investments and markets in favor of small-scale farmers*. Research Report. IIED-Oxfam.
- WFP.** 2011. /EB.2/2011/4-A WFP Policy on Disaster Risk Reduction and Management. Rome, Italy.
- WFP.** 2012. *Update of WFP's Safety Nets Policy: The Role of Food Assistance in Social Protection*. Rome.
- World Bank** (nd). *The Contribution of Social Protection to the Millennium Development Goals*. Washington, DC: World Bank.
- المبدأ 5- ضمان حصول صغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين على أصول إنتاجية وموارد طبيعية وتعزيز الحوكمة المستقرة والمنصفة لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية قبل الأزمات الممتدة وإثراءها ولدى الخروج منها.**
- Adoko, J. & Levine, S.** 2004. *Land matters in displacement. The importance of land rights in Acholiland and what threatens them*. Kampala, Civil Society Organisations for Peace.
- Berg, N, Horan, H. & Patel, D.** *Women's inheritance and property rights: a vehicle to accelerate progress towards the achievement of the Millennium Development Goals*. Rome, IDLO. (available at <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=138102>).
- Buchanan-Smith, M. & Christopolos, I.** 2004. *Natural disasters amid complex political emergencies*, Humanitarian Exchange 27, Humanitarian Practice Network, Overseas Development Institute, London.

- Committee on World Food Security (CFS)** . 2012. paragraph 24 on 'Natural Disasters' and paragraph 25 on 'Conflicts in respect to tenure of land, fisheries and forests', in *CFS 2012/38/2 - Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*, (38th special session CFS, Rome). <http://www.fao.org/docrep/meeting/025/md708e.pdf>
- De Wit, P., Tanner, C. & Norfolk, S.** 2009. *Land policy development in an African context: lessons learned from selected experiences*. Land Tenure Working Paper 14. Rome, FAO.
- FAO.** 2011. *Land tenure and international investments in agriculture*. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome.
- Grunewald, F.** 2012. *Food security and protracted crises in Africa: managing economic security in rural areas*. Paper prepared for the High Level Expert Forum on Addressing Food Insecurity in Protracted Crises, Rome, Italy, 13–14 September. (available at http://www.alnap.org/resource/6606?utm_source=smartmail&utm_medium=email&utm_campaign=).
- Loescher, G. & Milner, J.** 2005. *Protracted Refugee Situations: Domestic and International Security Implications*, Adelphi Paper no. 375, Routledge, London.
- Tanner, C.** 2002. *Law making in an African context: the 1997 Mozambican Land Law*. FAO Legal Papers Online No. 26. Rome, FAO.
- UN Women.** 2013. *Women and Natural Resources: Unlocking the Peacebuilding Potential*. (available at <http://www.unep.org/disastersandconflicts/Introduction/ECP/WomenandNaturalResourcesinPeacebuilding/tabid/131156/Default.aspx> or http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_UN-Women_PBSO_UNDP_gender_NRM_peacebuilding_report.pdf).
- USAID.** 2004. – Office of Conflict Management and Mitigation, Land and Conflict – A Toolkit for Intervention.
- Vlassenroot, K. & Huggins, C.** 2005. Land, migration and conflict in eastern DRC. In C. Huggins & J. Clover, *From the ground up. Land rights, conflict and peace in sub-Saharan Africa*, pp. 115–194. Pretoria, South Africa, ISS.
- المبدأ 6- الإدراك والفهم الأفضل للعلاقة المتبادلة بين الصراع العنيف وانعدام الأمن الغذائي والتغذية؛ وتعزيز حلول الأمن الغذائي والتغذية ودمجها في بناء السلام والعدالة الانتقالية والجهود المتعلقة بالحوكمة.**
- Allouche J. & Lind, J.** 2013. *A New Deal? Development and Security in a Changing World*. IDS: Institute for Development Studies.
- Brinkman, H.J. & Hendrix, C.** 2011. *Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences, and Addressing the Challenges*. WFP Occasional paper 24. Rome. (available at <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/newsroom/wfp238358.pdf>).

- Colletta, N.J.** 2012. Interim Stabilisation in Fragile Security Situations. *Stability: International Journal of Security and Development* 1(1):45-51, DOI: (available at <http://dx.doi.org/10.5334/sta.aa>).
- Cramer, C.** 2006. *Civil War is Not a Stupid Thing: Accounting for Violence in Developing Countries*. London: Hurst and Co.
- DFID.** 2010. *Working Effectively in Conflict-affected and Fragile Situations*. Briefing Paper E: Aligning with Local Priorities. A DFID practice paper. London: DFID.
- DFID.** 2010. *Building Peaceful States and Societies: A DFID Practice Paper*, London: DfID
- FAO.** 2006. *Food aid's intended and unintended consequences*, by C.B. Barrett. ESA Working Paper 06-05. Rome.
- Fischer, M.** 2011. Transitional Justice and Reconciliation: Theory and Practice, in *Advancing Conflict Transformation: The Berghof Handbook II* eds. B. Austin, M. Fischer, H.J. Giessmann, Barbara Budrich Publishers, Opladen/Framington Hills, pp. 406-430.
- Frankenberger, T.** 2012. *Can Food Assistance Promoting Food Security and Livelihood Programs Contribute to Peace and Stability in Specific Countries?* Food Insecurity in Protracted Crises, background paper High-Level Expert Forum, Rome, 13-14 September. (available at [http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Food Assistance-Stability-inTransition_TANGO_01.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Food_Assistance-Stability-inTransition_TANGO_01.pdf)).
- Harris, K., Keen, D. & Mitchell, T.** 2013. *When disasters and conflict collide: Improving links between disaster resilience and conflict prevention*. ODI: London. (available at <http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8228.pdf>).
- International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding.** 2011. *The New Deal for Engagement in Fragile States* (available at <http://www.newdeal4peace.org/wp-content/uploads/2013/01/new-deal-for-engagement-in-fragile-states-en.pdf>).
- International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding (the "Dialogue").** 2013. *The Washington Communiqué on Peacebuilding and Statebuilding*. "The New Deal: Achieving Better Results and Shaping the Global Agenda" Third International Global Meeting, 19 April, Washington, DC.
- Justino, P.** 2012. *"Nutrition, Governance and Violence: A Framework for the Analysis of Resilience and Vulnerability to Food Insecurity in Contexts of Violent Conflict"*, [HiCN Working Papers](#) 132, Households in Conflict Network.
- Lautze, S., Raven-Roberts, A. & Holleman, C.** 2012. *Agriculture, conflict and stability: A call for renewed focus on protection and conflict sensitive programming in agriculture and food and nutrition security*. Paper prepared for the High Level Expert Forum on Addressing Food Insecurity in Protracted Crises, Rome, Italy, 13–14 September, 2012. (available at http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Agriculture-Conflict-Stability_Lautze_01.pdf).
- Mallett, R & Slater, R.** 2012. *Growth and Livelihoods in Fragile and Conflict-Affected Situations*. ODI Working Paper 9. London.
- Maxwell, D.** 2012. *Food Security and Its Implications for Political Stability: A Humanitarian Perspective*, background paper High-Level Expert Forum, Rome, 13-14 September.

- McCandless, E.** 2012. *Peace Dividends and Beyond: Contributions of Administrative and Social Services to Peacebuilding*. UN Peacebuilding Support office, NY. (available at http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/peace_dividends.pdf).
- Messineo, C & Egil Wam, P.** 2011. *Approaches to Governance in Fragile and Conflict Situations. A synthesis of Lessons*. Washington, DC, World Bank.
- Mobekk, E.** 2005. *Transitional Justice in Post-Conflict Societies - Approaches to Reconciliation In After Intervention: Public Security Management in Post-Conflict Societies - From Intervention to Sustainable Local Ownership*, eds. Ebnother, A and Fluri, P., Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Geneva.
- OCHA.** 2011. *Peacebuilding and linkages with Humanitarian Action: Key Emerging Trends and Challenges*. Occasional Policy Briefing Series - No. 7.
- OECD.** 2012, *Principles for good international engagement in fragile states and situations*. Paris. (available at <http://www.oecd.org/dac/incaf/38368714.pdf>).
- UN.** 1992. *Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping*, A/47/277-S/24111. New York: UN.
- UN.** 2011. *Report of the Secretary-General on civilian capacity in the aftermath of conflict*, A/66/311-S/2011/527. New York: UN.
- UN Security Council.** 2004. *The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies*. Report of the Secretary-General, S/2004/616, New York. (available at <http://www.gsdrc.org/docs/open/SSAJ152.pdf>).
- Vinck, P.** 2008. *Living with Fear: A Population-Based Survey on Attitudes about Peace, Justice and Social Reconstruction in Eastern Democratic Republic of Congo*. Berkeley-Tulane Initiative on Vulnerable Populations, Berkeley.

المبدأ 7- دعم وضمان القدرات المؤسسية والحكم الرشيد بفعالية.

- Asian Development Bank (ADB)/OECD.** 2011. *Anti-corruption Initiative for Asia and the Pacific - Preventing corruption in disaster relief operations/ Ch. 5*. (available at <http://www.oecd.org/site/adboecdanti-corruptioninitiative/partnerships/36770989.pdf>).
- African Union.** 2003. *AU Convention on Preventing and Combatting Corruption*. Maputo. (available at <http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/Text/Convention%20on%20Combating%20Corruption.pdf>).
- Booth, D.** 2011. *Aid, Institutions and Governance: What Have We Learned?*. Development Policy Review, 29: s5-s26.
- Earle, L. & Scott, Z.** 2009. *Assessing the Evidence of the Impact of Governance on Development Outcomes and Poverty Reduction*. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.
- ECOWAS.** 2001. *Protocol on the Fight against Corruption*. (available at http://archive.transparency.org/global_priorities/international_conventions/conventions_instruments/ecowas_protocol).

Galtung, F. & Tisné, M. 2009. A New Approach to Post Conflict Reconstruction. *Journal of Democracy*, vol. 20, no. 4, pp. 93-107.

Leonor Magtolis Briones. 2008 (draft). *Local Capacity Development Investments for MDG Localization in the Philippines*. Paper presented at the UNDP/SNV Regional Advocacy Workshop which was held in Bangkok, Thailand from June 23-25. (available at [http://www.thepowerofhow.org/uploads/resource/Philippines Investments in Local Capacity Development 48.pdf](http://www.thepowerofhow.org/uploads/resource/Philippines%20Investments%20in%20Local%20Capacity%20Development%2048.pdf)).

Marsh, R. 2003. *Working with Local Institutions to Support Sustainable Livelihoods*. Rome: FAO.

Nightingale, K. 2012. *Building the future of humanitarian aid: local capacity and partnerships in emergency assistance*. Christian Aid: UK.

OHCHR. (accessed January 2014). *Good governance and human rights*. (available at <http://www.ohchr.org/en/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/GoodGovernanceIndex.aspx>).

ProCap (Protection Capacity Standby Project). 2013. Website and snapshot information sheet. (available at <https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/ProCap%20Update%20May%202013%20Final.pdf>

Ramalingam, B., Gray, B. & Cerruti, G. 2013. *Missed Opportunities: The Case for Strengthening National and Local Partnership-Based Humanitarian Responses*. ActionAid, Cafod, Christian Aid, Oxfam GB and Tearfund.

UNDP. 2002. *Deepening Democracy in a Fragmented World*, Human Development Report, (available at <http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2002/>).

UNDP. 2011. *Governance principles, institutional capacity and quality, IN Towards Human Resilience: Sustaining MDG Progress in an Age of Economic Uncertainty*. New York: UNDPUN. 2004. *United Nations Convention against Corruption*. New York. (available at http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf).

World Bank. 2011. *The World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*. Washington, DC. (available at http://publications.worldbank.org/index.php?main_page=product_info&products_id=23888).

المبدأ 8- ضمان آلية تمويل متعددة السنوات ومرنة يمكن الركون إليها ومتوافقة مع خطط البلاد المعني، تربط بفعالية ما بين الاستجابات والتدخلات القصيرة الأجل وتلك الطويلة الأجل.

ARC (AfricanRiskCapacity). 2013 - ongoing. Website. (available at <http://africanriskcapacity.org/web/ictpr/home>).

ARC. 2013. Consultation Documents to Executive Board at WFP, Rome. (available at <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/resources/wfp257404.pdf>).

FAO. 2011. *Report on expert meeting on international investment in the agriculture sector of developing countries*. Rome, Italy, 22-23 November.

- GHA (Global Humanitarian Assistance).** 2012. *Report*. (available at <http://www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2012>).
- GHA (Global Humanitarian Assistance).** 2013. *Report*. (available at <http://www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2013>).
- Manuel, M., McKechnie, A., King, M., Coppin, E., & Denney, L.** 2012. *Innovative aid instruments and flexible financing: providing better support to fragile states*. ODI.
- Mitchell, T., Anderson, S. & Huq, S.** 2008. *Principles for Delivering Adaptation Finance*. Briefing, Institute of Development Studies, Brighton.
- Mowjee, T. & Randel J.** 2009. *Mapping of Transition Financing Procedures and Mechanisms: Revised Report*. Sida and DFID commissioned report.
- ODI.** 2013. *Financing Disaster Risk Management: The Forthcoming Report*. Brief. London.
- ODI.** 2013. *Annual Report. 2012-2013: Meeting Global Challenges*. London.
- OECD.** 2009. *Innovative financing to fund development: progress and prospects*. DCD Issues Brief, November. Paris.
- OECD.** 2009. *DAC and Non-DAC OECD Donors Responding to Global Development Challenges at a Time of Crisis*, endorsed by the DAC High Level Meeting on 27-28 May.
- OECD.** 2011. *Managing Risks in Fragile and Transitional Contexts. The Price of Success?* OECD, Paris.
- OECD.** 2012. *International Support to Post-Conflict Transition: Rethinking Policy, Changing Practice*. DAC Guidelines and Reference Series, OECD Publishing: Paris.
- OECD/DAC.** 2010. *Transition Financing: Building a Better Response*. Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Paris .
- OECD/G20.** 2012. *Methodological framework on disaster risk assessment and risk financing*. (available at www.oecd.org/gov/risk/g20oecdframeworkfordisasterriskmanagement.htm).
- OXFAM/WFP/Swiss Re.** Ongoing. Rural Resilience Initiative. (available at http://www.swissre.com/rethinking/crm/The_R4_Rural_Resilience_Initiative.html).
- UNDG/ECHA Working Group.** 2009. Norway's Transition Financing Budget Line (included in a *Guidance Note on Funding for Transition*).
- Warner, K., Yuzva, K., Zissener, M., Gille, S., Voss, J. and S. Wanczeck** (2013). *Innovative Insurance Solutions for Climate Change: How to integrate climate risk insurance into a comprehensive climate risk management approach*. Report No. 12. Bonn: United Nations University Institute for Environment and Human Security (UNU-EHS).
- Williamson, T. & Kizilbash Agha, Z.** 2008. *Building Blocks or Stumbling Blocks? The Effectiveness of New Approaches to Aid Delivery at the Sector Level*. ODI Working Paper, London. (available online at <http://www.odi.org.uk/themes/aid/index.asp>).

المبدأ 9- ضمان التعلم المنتظم من الخبرة وإدماجه في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمت الممتدة بغرض التحسين المستمر للسياسات والإجراءات.

Active Learning Network for Accountability and Performance in Humanitarian Action and ProVention Consortium. 2006. *Slow onset disasters: drought and food livelihoods insecurity – learning from previous relief and recovery responses*. (available at www.proventionconsortium.org).

ALNAP. 2004. *ALNAP Review of Humanitarian Action in 2004*. (available at <http://www.alnap.org/>).

EuropeAid. Ongoing. Website for knowledge sharing in development community. (available at <http://capacity4dev.ec.europa.eu/content/about-us>).

FAO. 2005. *Improving nutrition programmes: an assessment tool for action*. (available at <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/a0244e/a0244e00.pdf>).

FAO. 2011. *Right to Food, making it Happen - Progress and Lessons Learned through Implementation*. (<http://www.fao.org/docrep/014/i2250e/i2250e.pdf>).

FAO/EU. 2011. *Food Security Communications Toolkit*. This toolkit was prepared in the context of the EC-FAO Programme on “Linking Information and Decision Making to Improve Food Security”. Rome.

Horn of Africa Learning and Accountability Portal. Ongoing. Website. (available at <http://www.hornofafricaportal.org/evaluations>).

IFAD. 2001. *A Guide for Project M&E*. Rome. (available at <http://www.ifad.org/evaluation/guide/index.htm>).

Juma, C., Tabo, R., Wilson, K. & Conway, G. 2013. *Innovation for Sustainable Intensification in Africa*, The Montpellier Panel, Agriculture for Impact, London. (available at https://workspace.imperial.ac.uk/africanagriculturaldevelopment/Public/MP_0047_Report_V5_Low-res_singlepages.pdf).

Mattinen, H. & Ogden, K. 2006. Cash-based Interventions: Lessons from Southern Somalia. *Disasters*, vol. 30, no.3.

Minear, L. 2006. Lessons Learned: Darfur. IN *ALNAP Review of Humanitarian Action in 2004*. (available at <http://www.alnap.org/resource/5216>).

M&E Harmonization Group of Food Security Partners. 2013. *Food Security Learning Framework*.

(The) Montpellier Panel. 2013, *Sustainable Intensification: A New Paradigm for African Agriculture*, London.

OECD. 2012. *Towards Better Humanitarian Donorship*. Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development.

Spielman, D.J., Hartwich, F. & von Grebmer, K. 2007. *Sharing science, building bridges, and enhancing impact: public-private partnerships in the CGIAR*. IFPRI Discussion Paper 708. Washington, DC, IFPRI.

- UN.** 2013. *UN Guidance Note for Effective Use and Development of National Capacity in Post-Conflict Contexts*. (available at http://www.undg.org/docs/13236/CivCap%20Capacity%20Development%20Guidance%20Note_130816.pdf).
- UNEP.** 2005-2007. *International Assessment of Agricultural Knowledge, Science and Technology for Development (IAASTD)*. (available at <http://www.unep.org/dewa/Assessments/Ecosystems/IAASTD/tabid/105853/Default.aspx>)
- World Bank.** Ongoing. The Hive: knowledge platform on fragility, conflict and violence. Website. (available at <https://worldbankhive.logicaladvantage.com/layouts/WBHive/Buzz.aspx>).
- المبدأ 10- تحسين المساءلة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان المتضررين، لضمان أن تحدث الوقاية والاستجابة لانعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة في الوقت المناسب وأن تحترم حقوق الأفراد المتضررين من الأزمة.**
- ALNAP.** 2003. *Humanitarian action: Improving monitoring to enhance accountability and learning*. Overseas Development Institute, London.
- Benequista, N.** 2010. *Putting Citizens at the Centre: Linking States and Societies for Responsive Governance - A Policy-maker's Guide to the Research of the Development Research Centre on Citizenship, Participation and Accountability*, Prepared for the DFID Conference on 'The Politics of Poverty, Elites, Citizens and States', 21-23 June, Sunningdale, UK.
- FAO.** 2012. *FAO in emergencies guidance note: Accountability to affected populations*. Rome. (available at http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/emergencies/docs/Guidance%20Note_Accountability_Publi.pdf).
- McNeil, M. & Mumvuma, T.,** 2006. *Demanding Good Governance: A Stocktaking of Social Accountability Initiatives by Civil Society in Anglophone Africa*. World Bank Institute, Washington, D.C. (available at <http://www.gsdr.org/go/display&type=Document&id=4073>).
- SEDESOL.** 2012. *Accountability Scheme for the Human Development Programme 'Oportunidades' – Food Support Programme*. Mexico. (available at http://www.oportunidades.gob.mx/Portal/work/sites/Web/resources/ArchivoContent/1924/esquema_de_contraloria_social_2012.pdf).
- UNDP.** 2010. *Fostering Social Accountability: From Principle to Practice*. Oslo. (available at <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/OGC/dg-ogc-Fostering%20Social%20Accountability-Guidance%20Note.pdf>).
- UNDP Capacity Development Group.** 2006. *Mutual Accountability Mechanisms: Accountability, Voice and Responsiveness*. United Nations Development Programme, New York. (available at http://lencd.com/data/docs/236-Concept%20Note_Mutual%20Accountability%20Mechanisms.pdf).

وثائق توجيه للسياسات وأطر قانونية وعامة أخرى ذات صلة.

- APEC.** 2012. *APEC Ministerial Meeting on Food Security Kazan, Declaration on APEC Food Security*, May 2012. (available at http://www.apec.org/Meeting-Papers/Ministerial-Statements/Food-Security/2012_food.aspx).
- COHRE.** 2006. *The Pinheiro Principles – United Nations Principles on Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons*, Geneva.
- De Waal, A.** 1993. *War and famine in Africa*. IDS Bulletin 24(4), Brighton, UK, Institute of Development Studies.
- FAO.** 2012. *High Level Expert Forum on Addressing Food Insecurity in Protracted Crises: Final Report*. 13-14 September, Rome.
- Sen, Amartya.** 1981. *Poverty and Famines: An essay on entitlement and depression*. Oxford, Clarendon Press.
- UN.** 1994. *Development and International Economic Cooperation: An Agenda for Development*, A/48/935. New York: UN.
- UN.** 1999. *Report of the Secretary-General -The causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa*, A/52/871 – S/1998/318. New York: UN.
- UN.** 2000. [A/55/305] *Report of the Panel on United Nations Peace Operations “Brahimi report”*. (UN, October 2000).
- UN.** 2005. *Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights and Serious Violations of International Humanitarian Law*. (available at <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.asp>).
- UN/IASC.** 2008. *Human Rights and Natural Disasters: Operational Guidelines and Field Manual on Human Rights Protection in Situations of Natural Disaster*. Geneva.
- UN/FAO.** 2007. *Handbook on Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons - Implementing the “Pinheiro Principles”*. Rome. (available at <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/al131e/al131e00.pdf>).
- UNHCR.** 1993. *Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements* ("Oslo Agreement"), 13 September 1993. (available at <http://www.unhcr.org/refworld/docid/3de5e96e4.html>).
- UNHCR.** 1998. *Guiding Principles on Internal Displacement*. Geneva.
- UNHCR.** (1999-present). *Addressing Protracted Refugee Situations*. (for more information see <http://www.unhcr.org/4a1d43986.html>).

الملحق دال- مسرد المصطلحات

[ستضاف مصطلحات أخرى إلى المسرد في الإصدارات اللاحقة للمسودة صفر]

المساءلة

الوسائل التي تستخدم من خلالها السلطة بمسؤولية. وهي عملية تأخذ بالاعتبار، وتكون خاضعة للمساءلة من مختلف أصحاب الشأن، وأساساً من المتأثرين بالسلطة أو النفوذ.⁴¹

الأمن الغذائي

لأغراض هذه الوثيقة، يستخدم المصطلح وفقاً للتعريف الوارد في "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" (2013)⁴². ويفهم مصطلح "انعدام الأمن الغذائي" على أنه يشمل البعد التغذوي كعنصر أصيل. وفي هذا الصدد، وحيثما كان ذلك مفيداً لأغراض الإيضاح الإضافي أو الدقة، يستخدم أيضاً مصطلح "الأمن الغذائي والتغذية".

الحوكمة الرشيدة⁴³

لا يوجد تعريف واحد وشامل للحوكمة الرشيدة، وليس هناك تحديد لنطاقها يحظى بقبول عالمي. ويُستخدم هذا المصطلح بمرونة كبيرة؛ وذلك ميزة له، ولكن أيضاً مصدر لبعض الصعوبات على المستوى العملي. وتبعاً للسياق والهدف الأشمل المقصود، قيل إن الحوكمة الرشيدة تشمل في أوقات مختلفة: الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات بين جهات فاعلة متعددة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات التي تتسم بالشفافية والمساءلة، وقطاعاً عاماً فعالاً وكفوءاً، والمشروعية، وإمكانية الحصول على المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي للناس، والإنصاف، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية، والتضامن، والتسامح.

ومع ذلك، هناك قدر كبير من التوافق في الآراء على أن الحوكمة الرشيدة تتعلق بعمليات ونتائج سياسية ومؤسسية تعتبر ضرورية لتحقيق أهداف التنمية. وقد قيل إن الحوكمة الرشيدة عملية تصريف المؤسسات العامة للشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان أعمال حقوق الإنسان بطريقة خالية من إساءة التصرف والفساد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة القانون. والاختبار الحقيقي للحوكمة الرشيدة هو درجة تحقيقها لوعده حقوق الإنسان: الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المؤسسات

التعريف الذي يستخدم في كثير من الأحيان والذي يناسب حالات الأزمة الممتدة هو: "المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو، بشكل أكثر رسمية، هي القيود التي تشكّل التفاعل البشري".⁴⁴

⁴¹ شراكة المساءلة الإنسانية، 2014. <http://www.hapinternational.org/what-we-do/hap-standard.aspx>.

⁴² متاح على: http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1213/gsf/GSF_Version_2_EN.pdf.

⁴³ جرى أخذ الوصف من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

<http://www.ohchr.org/en/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/GoodGovernanceIndex.aspx>

⁴⁴ North, Douglass (1990) Institutions, Institutional Change, and Economic Performance, Cambridge University Press

السياسات والإجراءات

لأغراض هذه الوثيقة تشمل "السياسات والإجراءات" الاستثمارات والخطط والاستراتيجيات والبرامج والترتيبات والهياكل المؤسسية.

الأزمات الممتدة

كما لوحظ في قسم "الخلفية والأساس المنطقي" من الجزء 1، لأغراض هذه الوثيقة، تستخدم مصطلحات "سياق الأزمة الممتدة" و"حالة الأزمة الممتدة" و"الأزمة الممتدة" تبادلياً لتصف سياقات وحالات تشترك في خصائص أساسية معينة، مع الإقرار في الوقت نفسه بأنه ليس هناك تعريف متفق عليه عالمياً.

لا يعني عدم وجود خاصية واحدة أو أكثر من الخواص المدرجة هنا بالضرورة أنه ليست هناك حالة أزمة ممتدة، كما أنه ليست هناك سمة وحيدة تحدد وحدها الأزمة الممتدة. ونتيجة لذلك، هناك درجة كبيرة من التباين بين حالات الأزمة الممتدة.

توضح التعاريف المختلفة الواردة أدناه أن جهات فاعلة مختلفة وصفت في الواقع الحالات نفسها، حتى في الوقت نفسه، على أنها حالات طوارئ معقدة أو أزمات ممتدة أو دول هشة أو حالات انتقالية ما بعد انتهاء الصراع. وفي الواقع، هناك قدر معين من التداخل بين حالات الطوارئ المعقدة والدول الهشة والأزمات الممتدة. غير أن تصنيف الحالة أمر حاسم، إذ قد تترتب عليه تداعيات على السياسة والبرمجة هامة. فعلى سبيل المثال، يضع تصنيف وضع معين على أنه حالة طوارئ معقدة القضايا الإنسانية في الواجهة، وفي كثير من الأحيان يؤدي إلى استجابة بقيادة المجتمع الدولي تركز على المعونة الغذائية الطارئة. في المقابل، يركز التدخل في الدول الهشة بشكل أكبر على تطوير قدرة الدولة على تقديم الخدمات إلى مواطنيها.

غير أن مصطلح "الأزمة الممتدة" (كما يستخدم في برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي) هو المفضل، إذ أنه يركز على فهم ومعالجة كل من المسائل القصيرة الأجل وتلك الأطول أجلاً، ويقر بأن هناك أسباباً متعددة تستمر أهميتها فترة زمنية طويلة. وهناك وجهات نظر متفاوتة تحدد الأساس الذي تقوم عليه مثل هذه الأوصاف، بما في ذلك وجهات نظر الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والتقييم الذاتي الذي تجريه الحكومات والوكالات الدولية المتخصصة:

■ حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010: معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة⁴⁵

استخدمت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ثلاثة معايير قابلة للقياس لتحديد حالات الأزمة الممتدة:

- أن يكون البلد قد أعلن أنه يواجه أزمة غذاء (أي أن يذكر في قائمة النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة) وأن يكون قد احتاج معونة على مدى 8 سنوات من أصل السنوات العشر المنصرمة؛

⁴⁵ أنظر منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010. روما. متاح على الموقع:

<http://www.fao.org/docrep/013/i1683e/i1683e.pdf>

- أن يكون قد تلقى 10 في المائة أو أكثر من المساعدات الخارجية كمساعدات إنسانية منذ عام 2000؛
- أن يكون مدرجاً لدى منظمة الأغذية والزراعة في قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني عجزاً غذائياً.

وأشارت حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010 أن بعض حالات الأزمة الممتدة تقتصر على منطقة جغرافية معينة من البلد، وقد لا تؤثر على السكان جميعاً. فعلى سبيل المثال، ظهرت أوغندا في القائمة في عام 2010، لكن الأزمة الممتدة اقتصر على الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد. ويمكن أيضاً اعتبار أراض، مثل الضفة الغربية وقطاع غزة، في أزمة ممتدة، وقد كانت بالفعل من بين دراسات الحالة التي عرضتها حالة انعدام الغذائي في العالم 2010.

■ وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة⁴⁶

يشمل تعريف البلدان الهشة والمتضررة بالصراع، الذي تستخدمه وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة حالات يكون فيها جزء من بلد أو منطقة هشا. ويمكن أن توجد حالة هشة أو حالة التضرر بصراع ضمن دولة بخلاف ذلك مستقرة أو على مستوى إقليمي، أي تؤثر على دولة واحدة أو أكثر. وتختلف طرق تعريف وتصنيف البلدان الهشة في كثير من الأحيان فيما بين الوكالات. فمثلاً، التعريف الذي تستخدمه دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو أن هذه الحالات توجد في أماكن "...تفتقر فيها الحكومات إلى الإرادة السياسية و/أو القدرة على الوفاء بالشروط الأساسية للحد من الفقر والتنمية والأمن وحقوق الإنسان" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007). وتستخدم وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة مزيماً من أطر التقييم الثلاثة الأكثر قبولاً على نطاق واسع، وهي مؤشرات البنك الدولي لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية⁴⁷، وصندوق مؤشر الدول المنهارة⁴⁸ وقاعدة بيانات أوبسالا للصراعات.⁴⁹

■ بلدان مجموعة السبعة +⁵⁰

مجموعة السبعة + هي مجموعة من ثمانية عشر دولة أعلنت أنها هشة أو متضررة بصراعات. وهي رابطة طوعية تتشكل من بلدان متضررة أو تضررت بالصراعات وهي الآن في حالة انتقال إلى مرحلة التنمية المقبلة. والهدف الرئيسي من المجموعة هو تقاسم الخبرات والتعلم بعضها من بعض، والدعوة لإجراء إصلاحات على الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع الدول المتأثرة بالصراعات.

وتساهم هذه المجموعة مساهمة رئيسية في "الحوار الدولي لبناء السلام وبناء الدولة"⁵¹ وهي جزء من "الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة" التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكانت المجموعة من أصحاب الشأن الرئيسيين في

⁴⁶ أنظر: وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، 2010. [Results in Fragile and Conflict Affected States and Situations](https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/67437/managing-results-conflict-affected-fragile-states.pdf) (متاح على https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/67437/managing-results-conflict-affected-fragile-states.pdf).

⁴⁷ أنظر: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2011/06/02/000356161_20110602025428/Rendered/PDF/622550PUB0CHIN000public00BOX361476B.pdf.

⁴⁸ أنظر: <http://ffp.statesindex.org/>.

⁴⁹ أنظر: <http://www.ucdp.uu.se/gpdatabase/search.php>.

⁵⁰ أنظر: <http://www.g7plus.org/>.

⁵¹ أنظر: <http://www.oecd.org/international%20dialogue/aboutthdialogue.htm>.

"الخطوة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة"⁵²، التي عرضت وصودق عليها على نطاق واسع في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، والتي وضعت من خلال الحوار الدولي لبناء السلام وبناء الدولة.

وفي الفترة 2012-2015، ستجرب سبعة من بلدان المجموعة "الخطوة الجديدة"، التي سترصد من خلال آلية نظير- ل- نظير التي تشمل الدعم من خلال شركاء دوليين، لكنها عملية للخروج من حالة الهشاشة يقودها البلد المعني ويتملكها.

■ البنك الدولي⁵³

يجري وضع قائمة البنك الدولي- مصرف التنمية الأفريقي- مصرف التنمية الآسيوي المنسقة للحالات الهشة سنوياً كجزء من عمل البنك الدولي (أساساً من خلال الرابطة الدولية للتنمية) على المساعدة في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات وتنفيذ توصيات تقرير التنمية في العالم لعام 2011⁵⁴ الذي يقترح إطاراً متجدداً لتوجيه عمل المجتمع الدولي في الحالات الهشة والمتأثرة بالصراعات.

ويجري تحديد الحالات الهشة لإدراجها في القائمة المنسقة إما (أ) لأن لديها درجة منسقة متوسطة في "تقييم السياسات والمؤسسات القطرية" تبلغ 3.2 أو أقل، أو (ب) لأنه كان فيها خلال السنوات الثلاث الماضية بعثة للأمم المتحدة و/أو بعثة إقليمية لحفظ السلام أو بناء السلام. وتتضمن هذه القائمة فقط البلدان المؤهلة لعضوية الرابطة الدولية للتنمية والمناطق/ البلدان غير الأعضاء أو الخاملة التي لا تتوفر عنها بيانات تقييم للسياسات والمؤسسات القطرية. ويضع تقييم السياسات والمؤسسات القطرية درجات للبلدان مقابل مجموعة من 16 معياراً جمعت في أربع مجموعات: (أ) إدارة اقتصادية؛ (ب) سياسات هيكلية؛ (ج) سياسات إدماج اجتماعي وإنصاف؛ (د) إدارة ومؤسسات قطاع عام.

■ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁵⁵

تقوم لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من خلال الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة، برصد المعونة والتدفقات المالية الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية والإيرادات المحلية منذ عام 2006.

ويهدف التقرير السنوي إلى تزويد صنّاع السياسات والقرار في البلدان المانحة والدول الهشة بأداة لرصد مستويات ووجهات ونوعية تدفقات الموارد في الماضي والمستقبل (المعونة وما بعدها) في حالات الهشاشة، ويسلط الضوء على القضايا والبلدان المثيرة للقلق. وقد استخدمت سبع وأربعون دولة واقتصادات هشة للتحليل الكمي لعام 2013، استناداً إلى مؤشر الدول المنهارة لعام 2011، وقائمة البنك الدولي- مصرف التنمية الأفريقي- مصرف التنمية الآسيوي المنسقة للبلدان الهشة والتي في حالة ما بعد صراع لعام 2012، وتصنيف البنك الدولي للدخل (أغسطس/ آب 2012).

⁵² أنظر: <http://www.newdeal4peace.org>.

⁵³ أنظر البنك الدولي: Harmonized List of Fragile Situations FY14 (متاح على

<http://siteresources.worldbank.org/EXTLICUS/Resources/511777-1269623894864/HarmonizedlistoffragilestatesFY14.pdf>

⁵⁴ أنظر:

http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&theSitePK=469372&piPK=64165421&menuPK=64166093&entityID=000356161_20110602025428

⁵⁵ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2013). FRAGILE STATES 2013: Resource flows and trends in a shifting world (متاح على <http://www.oecd.org/dac/incaf/FragileStates2013.pdf>).

القدرة على التكيف والصمود

التركيز المتزايد على القدرة على التكيف والصمود مدفوع بالرغبة إلى تجنب تكرار حالات الإفقار وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والمعاناة التي تسببها الصدمات المتوالية. وكغيره من المفاهيم الناشئة الأخرى، هناك تعريفات متعددة له، يرد أدناه البعض الأكثر استخداماً من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة وجهات فاعلة أخرى تتبنى حالياً مفهوم القدرة على التكيف والصمود.

- مكتب استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث: "قدرة النظام أو المجتمع المحلي أو المجتمع المعرض للمخاطر على المقاومة واستيعاب آثار الخطر المعين والتكيف معها والتعافي منها في الوقت المناسب وبفعالية، بما في ذلك عن طريق حفظ وترميم الهياكل الأساسية والوظائف الضرورية".
- التحالف العالمي للعمل لمقاومة الجفاف والنمو: ⁵⁶ "قدرة الأسر المعيشية والعائلات والمجتمعات المحلية والنظم على مواجهة عدم اليقين والمخاطر من الصدمات وعلى الصمود والتصدي بفعالية للصدمات، فضلاً عن التعافي والتكيف بطريقة مستدامة".
- منظمة الأغذية والزراعة: "القدرة على الوقاية من الكوارث والأزمات وتخفيف حدتها، فضلاً عن التكهن بها وامتصاصها واستيعابها أو التعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة. ويشمل ذلك حماية نُظم سُبل المعيشة في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الزراعة والأغذية والتغذية (والصحة العامة المتصلة بها)".
- برنامج الأغذية العالمي: "قدرة الناس والمجتمعات المحلية والبلدان على مقاومة الأحداث المتطرفة والتعافي منها".
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: "قدرة الناس والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والبلدان والنظم على التخفيف من حدة الصدمات والضغوط والتكيف معها والتعافي منها على نحو يقلل من التعرض للخطر المزمن وييسر النمو الشامل".
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "عملية تحويلية لتعزيز قدرة الرجال والنساء والمجتمعات المحلية والمؤسسات والبلدان على التكهن بالصدمات ومنعها والتعافي منها والتحول في أعقاب الصدمات والضغوط والتغيير".
- وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة: "قدرة البلدان والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية على إدارة التغيير، عن طريق الحفاظ على مستويات المعيشة أو تحويلها في مواجهة الصدمات أو الضغوط (كالزلازل أو الجفاف أو الصراعات العنيفة) دون المساس بأفاق هذه البلدان والمجتمعات والأسر الطويلة الأمد".
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "قدرة المجتمعات المحلية والأسر المعيشية على تحمل الضغوط والصدمات".

⁵⁶ شبكة مما يزيد عن 51 من الشركاء الدوليين والمانحين في مجال التنمية شكلتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

- التحالف العالمي لزيادة القدرة على التكيف والصمود: "قدرة الأسر المعيشية والعائلات والمجتمعات المحلية والنظم على مواجهة عدم اليقين ومخاطر الصدمات، وعلى الصمود والتصدي بفعالية للصدمات، فضلاً عن التعافي والتكيف بطريقة مستدامة".⁵⁷

وبغض النظر عن المصدر، هناك مبادئ مركزية يتردد صداها في جميع التعريفات الواردة أعلاه. أساساً، تتعلق القدرة على التكيف والصمود بالقدرات أو القوة الكامنة لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات على الصمود/ التأقلم والتعافي والتكيف والتحوّل في مواجهة صدمات معينة. وهذا يعني أن جميع التدخلات في أعقاب أزمة تبدأ بتحديد القدرات والموارد الموجودة والاستفادة منها. وتشمل بعض التعريفات أيضاً توقع و/أو منع الصدمات، لكن ذلك ليس عنصراً مشتركاً بين الأمثلة المعروضة هنا.

صغار منتجي الأغذية والأسر الزراعية

لأغراض هذه الوثيقة، يقصد أن تشمل الإشارة إلى صغار منتجي الأغذية أو الأسر الزراعية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين في مجالي الزراعة والأغذية والصيدادين التقليديين والرعاة والسكان الأصليين ومن لا يملكون أرضاً والفقراء في المناطق الحضرية والنساء والشباب. ويتوافق هذا مع الفئات المحددة في وثيقة إصلاح لجنة الغذاء العالمي (2009).⁵⁸

⁵⁷ التحالف العالمي لزيادة القدرة على التكيف والصمود - Sahel and West Africa Regional Roadmap، الصفحة 8. 2013.

⁵⁸ متاح على: <http://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/018/k7197e.pdf>

هوامش ختامية

i لأغراض هذه الوثيقة، يستخدم مصطلح "الأمن الغذائي" وفقاً للتعريف الوارد في "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية". ويفهم مصطلح "انعدام الأمن الغذائي" على أنه يشمل البعد التغذوي كعنصر أصيل. وفي هذا الصدد، وحيثما كان ذلك مفيداً لأغراض الإيضاح الإضافي أو الدقة، يستخدم أيضاً مصطلح "الأمن الغذائي والتغذية".

ii مع إدراك أن المنهجية المتبعة في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010 استخدمت ثلاثة معايير من بين عدد من المعايير المحتملة القابلة للقياس، وأن القائمة المتضمنة ليست نهائية.

iii خطة الاستجابة الاستراتيجية 2014-2016: منطقة الساحل، يناير/ كانون الثاني 2014 (<http://www.unocha.org/cap/appeals/sahel-humanitarian-response-plan-2014-2016>). لغرض "خطة الاستجابة الاستراتيجية"، تغطي منطقة الساحل: بوركينا فاسو وشمال الكاميرون وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وشمال نيجيريا والسنغال وغامبيا.

iv ينعكس هذا التباين في واقع أن الحالات نفسها، حتى في الوقت نفسه، وصفتها جهات فاعلة مختلفة على أنها حالات طوارئ معقدة أو أزمات ممتدة أو دول هشة أو حالات انتقالية ما بعد انتهاء الصراع. إن التعاريف والتصنيفات المختلفة، خصوصاً حول مصطلح "الدول الهشة" هامة، إذ قد تترتب عليها تداعيات على السياسة والبرمجة فيما يخص الأمن الغذائي. ومصطلح "الأزمة الممتدة" هو المفضل، إذ أنه يركز على فهم ومعالجة كل من المسائل القصيرة الأجل وتلك الأطول أجلاً، ويقر بأن هناك أسباباً متعددة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. أنظر الملحق دال لمزيد من المعلومات.

v بُحثت هذه المبادئ ووسع نطاقها في عدد من الأماكن، بما في ذلك "الخطوط التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي.

vi تؤيد وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/46/182 الإنسانية وعدم التحيز والحياد؛ وتؤيد الوثيقة A/RES/58/114 الاستقلال.

vii يصرح "الإصدار الثاني" للإطار الاستراتيجي العالمي (أكتوبر/ تشرين الأول 2013)، صفحة 46، بأن المبادئ الخمسة التي ينبغي أن تطبق على نظم الرصد والمساءلة هي: (أ) أن تستند إلى حقوق الإنسان، مع إشارة خاصة إلى الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ (ب) أن تسمح بمساءلة متخذي القرارات؛ (ج) أن تكون تشاركية، وأن تشمل عمليات تقييم يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين، بمن فيهم الأكثر انكشافاً على الخطر؛ (د) أن تكون مبسطة، ولكن شاملة ودقيقة وجيدة التوقيت ومفهومة من الجميع، على أن تضم مؤشرات مفصلة حسب الجنس والفئة العمرية والإقليم وغير ذلك، وأن تبين الأثر والعملية والنواتج المتوقعة؛ (هـ) ألا تشكل ازدواجاً مع النظم القائمة، بل تستفيد من القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية وتعززها.

viii لجنة الأمن الغذائي العالمي 8/40/2013 (<http://www.fao.org/docrep/meeting/029/mi320e.pdf>).